الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم التاريخ

سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في الإيالات المغاربية خلال القرن(10هـ/16م) من خلال الوثائق العثمانية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالبة:
سعيدة هرويني

اشراف الدكتورة:
رحيمة بيشي

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:			
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة	الرتبة
رحيمة بيشي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا	محاضر"أ"
الشيخ لكحل	جامعة غرداية	رئيسا	محاضر"أ"
بكار دهمة	جامعة غرداية	مناقشا	محاضر"أ"

الموسم الجامعي : (1445– 1446 هـ /2023 –2024م)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم التاريخ

سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في الإيالات المغاربية خلال القرن(10هـ/16م) من خلال الوثائق العثمانية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالبة:
سعيدة هروييني

اشراف الدكتورة:
رحيمة بيشي

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:			
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة	الرتبة
رحيمة بيشي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا	محاضر"أ"
الشيخ لكحل	جامعة غرداية	رئيسا	محاضر"أ"
بكار دهمة	جامعة غرداية	مناقشا	محاضر"أ"

الموسم الجامعي : (1445– 1446 هـ /2023 –2024م)

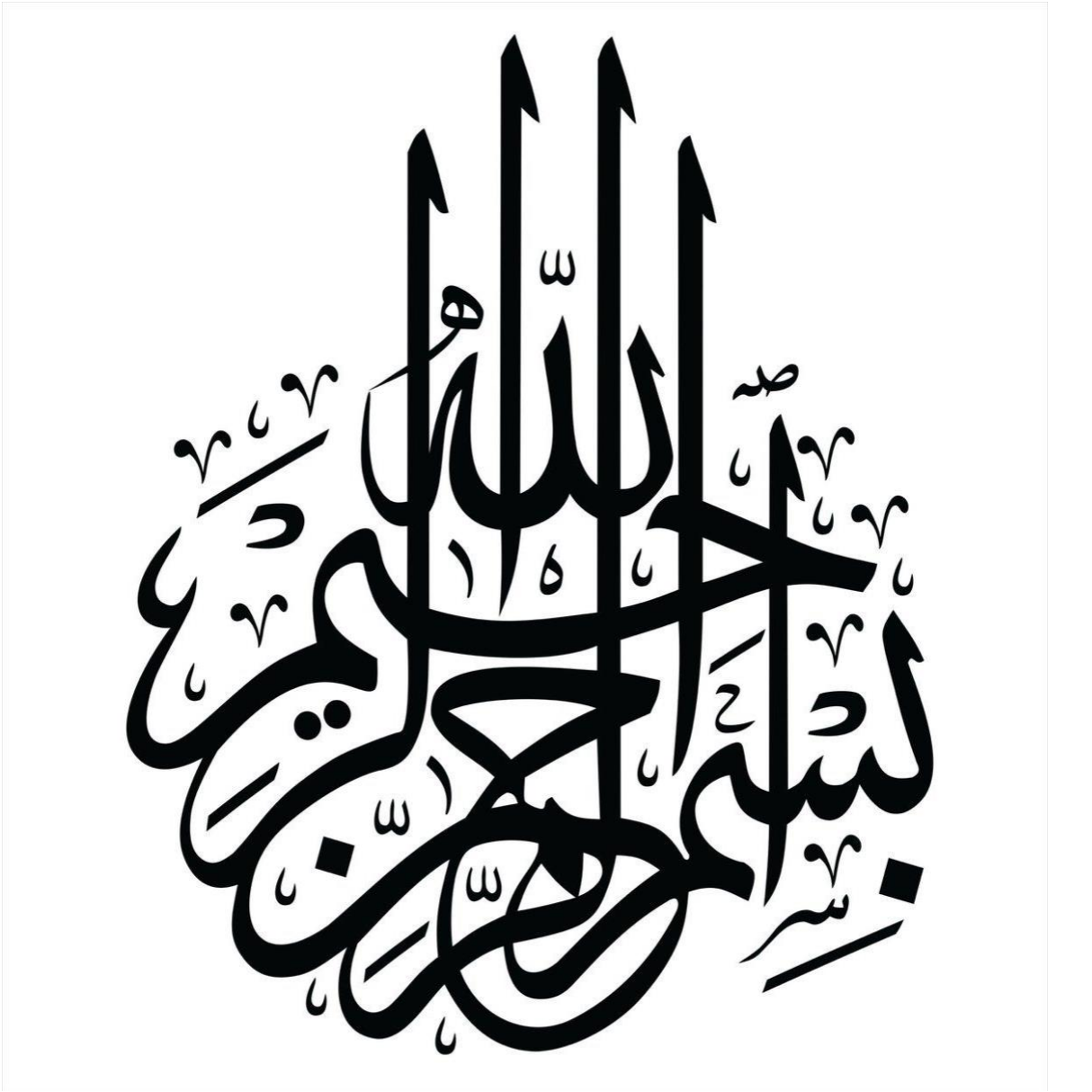
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من جعلت جنتي تحت قدميها ، إلى من كان دعاؤها ورضاها سرَّنجاحي وحنانها بلسم جراحي ، إلى من عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه"**أمي الحبيبة** " .

إلى روح الذي علمني الصبر و المثابرة ، إلى من افتقدته في مواجهة الصعاب ، إلى الذي لم يمهله القدر لأرتوي من حنانه "**أبي الغالي**" رحمه ربي وأسكنه فسيح جنانه

إلى سُرُجِ طريقي من ساندوني وحرصوا على راحتي وهنائي ومازالوا ...إخوتي : **محمد . أحمد . بشير . مصطفى . بلقاسم . الطاهر والحنونة فاطمة** .

إلى أفراد العائلة ونجومها ولآلئها كل باسمه وجميل وسمه وصولا إلى كتاكيتها وبراعمها.

إلى التي تعبت معي و أضاءت لياليها لأجلي " **غاليتي فريال** "

إلى الشموع التي تحترق لتضيء على الآخرين أساتذتي الأفاضل : كلٌ باسمه وعلوِّ شأنه و قدره .

إلى من قدَّمنَ لي كلَّ التسهيلات حبيبات الغاليات: **كريمة . سارة . هاجر . ربيعة . زينب . ذهيبة** .

أهدي هذا العمل .

.

سعيدة هروينى

الشكر

قال الله جلَّ في علاه : " **وإذْ تأذَّن ربُّكُم لئن شكرتم لأزيدنَّكم** ..... " **سورة إبراهيم الآية** 07

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات ، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، الحمد لله الذي وفقنا لهذا الخير و هدانا للعمل بقول **سيِّد المرسلين محمد . صلى الله عليه وسلم .**

(من لم يشكر الناس لَمْ يشكر الله) رواه الترمذي في كتاب البرّ والصِّلة

نسأله سبحانه أن يكون ذلك في ميزان حسناتنا . في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخطَّ الحروف ليجمعها في كلمات تتبعثر حروفها وعبثا يحاول تجميعها في سطور كثيرة تمرُّ في الخيال ولا يبقى لنا منها في نهاية المطاف إلا قليل من ذكريات وصور تجمعنا بأهل كانوا إلى جانبنا فواجب علينا شكرهم .

أتقدَّم في المقام الأول بالشكر الجزيل إلى من تفضَّلت بالإشراف على هذا العمل ، ودعمتني بأفكارها وشجعتني دوما ولم تبخل عليَّ بأسفارها " الدكتورة الحبيبة الغالية " **رحيمة بيشي** " .

والشكر موصول أيضا إلى من وقفوا على المنابر وجادوا علينا بحصيلة فكرهم ، السادة الكرام الأفاضل الدكاترة : **محمد السعيد بوبكر ، جمال سهيل ، صالح بوساليم ، مصطفى القروي ، عمر بن قايد ، جلول بو قراف ، ناصر بلحاج ، أحمد جعفري ، بوبكر الصايتي** .

كما لا يفوتني أن أتقدَّم بشكريَ الخاص والخالص وكامل امتناني وتقديري لرموز العطاء والوفاء السادة الدَّكاترة : **الطيب بوسعد ، عمار بن خروف ، سيد أحمد بن نعمان**

والباحث الأستاذ الدكتور التونسي **عبد الكريم الماجري** ، نظير جهودهم بتزويدي لما احتجته وجادت به مكتباتهم من مصادر ومراجع في البحث وإنجاز العمل..

هذا وأزف أسمى آيات الشكروالعرفان إلى كلِّ من أعانني بالكلمة والتَّوجيه و الدُّعاء بل وحتى البسمة

قائمة المختصرات

المختصرات باللغة العربية.	
ص	صفحة
ص ص	صفحات عديدة متلاحقة
ط	طبعة
ع	عدد المجلة
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعريب
ج	الجزء
م	السنة الميلادية
هـ	السنة الهجرية
إلخ	إلى أخره

المختصرات باللغة الأجنبية.	
Page	P
Pages continues	Pp

مقدمة

أصبحت الدولة العثمانية خلال القرن (10هـ/16م) قوة عظمى لا يستهان بها خاصة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، من خلال الفتوحات التي قامت بها وانضمام الكثير من الدول تحت جناحها، فشكلت بذلك قوة عسكرية وسياسية، كما استفادت من الظروف التي كانت سائدة خاصة في منطقة المغرب الإسلامي وهي الجزائر وطرابلس الغرب وتونس.

وبعد إلحاق الايالات الثلاثة(الجزائر- طرابلس الغرب- وتونس)بالدولة العثمانية أصبحت تتمتع بنظام مالي وإداري وقضائي وعسكري خاص يخضع لقوانين وعقوبات صارمة، لضبط النظام والالتزام به، وهذا ما سعت إليه الدولة العثمانية من أجل فرض الأمن والنظام داخل الإيالات لأجل حمايتها و استقرارها الداخلي، الأمر الذي أوجب على الدولة العثمانية متابعة كل صغيرة و كبيرة عنها.

ومن هذا المنطلق جاء موضوع دراستي الموسومة بـ:**سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في الإيالات المغاربية خلال القرن(10هـ/16م)من خلال الوثائق العثمانية**؛ كمحاولة لمعرفة السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية لحفظ الامن والنظام الداخلي للإيالات الثلاث، وهذا بالإستعانة بجملة من الوثائق العثمانية التي أشارت إلى هذا الجانب باعتبار أن الوثائق العثمانية إحدى أهم المصادر التاريخية الأساسية لدراسة تاريخ الدولة العثمانية عموما، والمنطقة العربية خصوصا.

دواعي اختيار الموضوع:

لكل دراسة دوافع ذاتية وموضوعية ومن أبرز دوافع إنجاز دراستي هذه أذكر:

- الميول الشخصي لتاريخ الدولة العثمانية و رغبة في الاطلاع على الوثائق.
- إشارة أستاذتي المشرفة، واستحسانها للموضوع، كان له الدفع القوي في اختياره.
- محاولة إبراز دور و مساهمة الوثائق و المراسلات الهمايونية في حماية الإيالات الثلاث من الأخطار الداخلية.
- طرح موضوع جديد يدرس الوضع الأمني خلال الوجود العثماني في الجزائر بجامعة غرداية.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

تتمحور دراستي حول الإطار الزماني المحدد بالنصف الثاني من القرن (10هـ/ 16م) وهي فترة حاسمة شهدت العديد من التنظيمات السياسية والإدارية لحفظ الامن و تسيير النظام الداخلي التي قامت بها الدولة العثمانية في الجزائر، طرابلس الغرب وتونس، وهو ما عبرت عنه فحوى الوثائق العثمانية, أما الإطار المكاني المحدد لموضوع الدراسة فيمكن حصره في الدولة العثمانية وإيالاتها وهي الجزائر وطرابلس الغرب وتونس بشكل عام.

الإشكالية المطروحة:

حاولنا معالجة موضوع مجال البحث من خلال طرح بعض التساؤلات، التي من بينها ما هو رئيسي ومنها ما هو فرعي، وهو ما يوضحه النحو التالي:

1. **الإشكالية العامة:**

-كيف فرضت الدولة العثمانية الأمن والنظام داخل للإيالات المغاربية خلال النصف الثاني من القرن10هـ /16م ؟ وكيف ساهمت الأوامر والمراسلات السلطانية تجسيدها؟

الإشكاليات الفرعية: وللإجابة على هذه الإشكالية أدرجنا عدة تساؤلات فرعية وهي كالأتي:

- كيف انضمت الإيالات المغاربية للدولة العثمانية؟ وكيف كانت طبيعة التنظيم الإداري فيها؟
- فيما تمثلت الهيئات الأساسية والثانوية لحفظ الأمن داخل إيالة الجزائر؟ ما أهم الشؤون الإدارية والقضائية التي تناولتها الوثائق العثمانية؟كيف تم ردع التمردات في الجزائر؟
- كيف تم إعادة بناء إيالة طرابلس الغرب بعد الدخول العثماني؟ وما أهم الشؤون الإدارية التي تناولتها الوثائق العثمانية؟ وكيف ردعت الدولة العثمانية الثورات والتمردات وتسلط رجال الدولة على الأهالي داخل طرابلس الغرب؟
- كيف كان التنظيم السياسي والاداري في إيالة تونس؟ وكيف حافظت الدولة العثمانية على الأمن والإستقرار داخل الإيالة؟ وكيف تم ردع الثورات الداخلية وتمردات الإنكشارية داخل تونس؟

الهدف من هذه الدراسة:

إنّ هدفي من هذه الدراسة هو تسليط الضوء حول الوضع الأمني داخل الولايات المغاربية العثمانية خلال القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي، من خلال عرض بسيط يقدم لنا صورة حول إبراز الدور الذي لعبته الأوامر السلطانية والفرمانات الصادرة من الباب العالي لأجل حماية تلك الإيالات.

الدراسات السابقة:

أما بالنسبة للدراسات التي تحدثت عن الموضوع فأذكر منها:

–هيئات مراقبة النظام والأمن في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني: للطالبتين حنان بوحفص، خيرة بوحفص، وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ، وهذه الدراسة خدمتني في الفصل الأول خاصة في المبحث الأول في ابراز دور هيئات الأمن لحفظ النظام الداخلي للإيالة.

– الثورات والتمردات المناوئة للوجود العثماني في طرابلس الغرب (1247هـ–1329هـ/ 1830–1911م):للباحثين ناصر فدول، معراج بلحارث وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ، استفدت منها في الفصل الثاني خاصة في المبحث الثاني منه فقد وضحت لي أهم التمردات التي شهدتها طرابلس الغرب خلال النصف الثاني من القرن(10هـ/16م).

–مراكز حركة الجهاد البحري في بلاد المغارب ودورها في صد الحملات الأوروبية خلال القرنين(10–11هـ/16–17م)مقاربة من خلال الوثائق الارشيفية : للباحثة رحيمة بيشي وهي أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، واستفدت منها في الفصل الثالث خاصة في جانب التحصينات التي قامت بها الدولة العثمانية لحماية الإيالة من الأخطار الخارجية.

–طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول(1551–1711م) : للباحثين هشام شلبي، رمزي ربعي، وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث، افادتني في انضمام طرابلس الغرب للدولة العثمانية.

المنهج المتبع في الدراسة:

طبيعة الموضوع اقتضت أن يكون المنهج الوصفي التاريخي هو المنهج المتبع، حيث الدراسة قائمة على تقصي الحقائق في مضانّ محلية، وغربية. ثم تركيبها، وتحليلها، ووصفها في إطار سياقها التاريخي، وقد فرض علي اعتماد المنهج التحليلي بين الفينة والأخرى، حسبما يقتضيه البحث التاريخي مع المادة العلمية التي توفرت لديّ.

الخطة المعتمدة في الدراسة:

اعتمدت في دراستي هذه على خطة تحتوي على مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق وفهرس للموضوعات:

– **مقدمة:** ضمنتها التعريف بالدراسة، ودوافع اختيار الدراسة، ثم حددت الإطار الزماني والمكاني للدراسة، لأصل إلى طرح إشكالية الدراسة ثم تبيين أهميتها، لأعرج فيما بعد على لأهم الدراسات السابقة وكذا المنهج المعتمد، والخطة المتبعة في إجابتي على الإشكالية ثم الدراسات، ثم عرض لبعض المصادر والمراجع الخاصة بالدراسة والتي ساعدتني كثيرا في البحث، لأختم بأهم الصعوبات التي واجهتني طيلة مشوار البحث.

الفصل التمهيدي : وهو عبارة عن فصل مدخلي كان تحت عنوان:الأوضاع السياسة للإيالات المغاربية (الجزائر، طرابلس الغرب وتونس)؛ خصصت فيه ثلاثة مباحث كل مبحث يحتوي على "نقاط رئيسية وهي:

– المبحث الأول: كان تحت عنوان الأوضاع السياسية للجزائر خلال القرن (10هـ/16م)وتطرق أولا إلى إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية. وثانيا إلى التقسيمات الإدارية للجزائر بعد الدخول العثماني.

– المبحث الثاني: بعنوان الأوضاع السياسية لطرابلس الغرب خلال القرن (10هـ/16م). يتحدث أولا عن انضواء طرابلس الغرب تحت لواء الدولة العثمانية، وثانيا: التنظيم الإداري لطرابلس الغرب بعد الدخول العثماني.

– المبحث الثالث: كان حول الأوضاع السياسية لتونس خلال القرن (10هـ/16م). تطرق أولا إلى تحرير تونس وإلحاقها بالدولة العثمانية، وثانيا التنظيم الإداري لتونس بعد الدخول العثماني.

الفصل الأول : سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة الجزائر خلال القرن (10هـ/16م) على ضوء الوثائق العثمانية، وقسمت الفصل الى مبحثين، كل مبحث يحتوي على ثلاثة نقاط رئيسة وهي كالأتي:

– المبحث الأول: فقد خصصته للتنظيم الإداري والقضائي في الحفاظ على الأمن والنظام داخل إيالة الجزائر خلال القرن (10هـ/16م). وعناونيه كالأتي أولا: الهيئات الأساسية لحفظ الأمن والنظام ومهامهم.ثانيا: الشؤون الإدارية في الوثائق العثمانية .ثالثا: الشؤون القضائية في الوثائق العثمانية.

– المبحث الثاني: تناولت فيه سياسة الدولة العثمانية للحفاظ على الأمن والنظام في إيالة الجزائر خلال القرن(10هـ/16م)، تطرقت أولا إلى تمردات بعض القبائل ثم ردعها، ثانيا إلى تمردات الإنكشارية فردعها.وثالثا تطبيق الإجراءات الأمنية.

الفصل الثاني: خصصته للحديث عن سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة طرابلس الغرب في الوثائق العثمانية خلال القرن (10هـ/16م).ويحتوي على:

–المبحث الأول: إعادة أسس إيالة طرابلس الغرب بعد انضمامها للدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م). ويحتوي أولا على إعادة بناء الإيالة. ثانيا تنظيم الشؤون الإدارية من خلال الوثائق العثمانية .

–المبحث الثاني: سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة طرابلس الغرب خلال النصف الثاني القرن (10هـ/16م). تطرقت أولا لردع الثورات الداخلية، ثانيا تحدثت عن ردع تمردات الإنكشارية وتسلطهم على الأهالي.

الفَصلُ الثالث: تناولت فيه سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة تونس في الوثائق العثمانية خلال القرن (10هـ/16م).وقسمته إلى:

–مبحث أول: كان حول تنظيم الشؤون السياسية والإدارية في إيالة تونس في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن(10هـ/16م)، ويحتوي أولا: المنظومة السياسية والإدارية في تونس بعد إعلان إلحاقها بالدولة العثمانية. ثانيا: الشؤون الإدارية في الوثائق العثمانية. ثالثا: حماية الإيالة ونشر الأمن.

-المبحث الثاني: يتمركز حول سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة تونس في الوثائق العثمانية خلال القرن (10هـ/16م). ويحتوي أولا:قمع التمردات لداخلية. ثانيا: ردع تمردات الإنكشارية وتسلطهم على الأهالي. ثالثا: معاقبة الظالمين ومختلسي الأموال.

وفي الأخير ختمت دراستي هذه **بخاتمة** حاولت من خلالها تقديم أهم النتائج المتوصل إليها، إلى جانب **ملاحق** متنوعة خاصة المراسلات التي تخدم الدراسة ، ثم فهرس المحتويات وملخص الدراسة.

أهم المصادر والمراجع:

استندت في دراسة موضوع مذكرتي هذه على عدد من الوثائق والمصادر والمراجع، وسأحاول في هذا الموضع أن أبرز أهمها على أن أوظف باقيها في قائمة المصادر والمراجع, منها :

1. **الوثائق الأرشيفية**:مهمة دفتري: وهي عبارة عن الوثائق التي ضمت في أغلبها الفرمانات، والأوامر السلطانية الصادرة إلى ولاة الايالات المغاربية في مختلف الشؤون الخاصة بأمور الانكشارية، وحركة تعيين وتغيير الولاة الجدد، وكل ما يخص الشكاوي المقدمة في حق موظفي الإدارة وكذا حفظ الأمن وحماية الأهالي...وغيرها التي نقلتها من كتاب عبد الجليل التميمي " دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن 16 م"، وايضا كتاب فاضل بيات " البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر في القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي.

2. **المصادرالعربية**: استفدت من بعض المصادر في إنجاز هذه الدراسة ولعل أهمها ما يلي:

- مجهول: **غزوات عروج وخير الدين**: واستفدت منه في الفصل الأول حين تم الحاق الجزائر بالدولة العثمانية وجهود الإخوة بربروس.

- علي بن محمد التمكروتي :**النفحة المسكية في السفارة التركية**، افادني حول التمرد الذي وقع في طرابلس الغرب.

-أبي عبد الله الشيخ محمد(الباجي المسعودي):**الخلاصة النقية في أمراء افريقية**: وافادي في الجزء الخاص بتونس.

3.المراجع العربية:

- عبد الجليل التميمي: **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر**، وافادي كثيرا في الحصول على الوثائق موضوع الدراسة.

– فاضل بيات:"**البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر في القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي**". وافادني ايضا في الحصول على بعض الوثائق .

– وليم سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، ساعدني في الفصل التمهيدي.

-أحمد السليماني: **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، استفدت منه في الفصل الأول.

-برنيا كوستانزيو:**طرابلس من 1510 الى 1850 م**، استفدت منه كثيرا في الفصل الثاني.

-دلندة الأرقش و أخرون: **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، أفادني في معلومات كثيرة عن بعض التمردات في تونس.

الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة .

إن إنجاز هذه الدراسة لم يكن عملا هينا، كما لا تخلو أي دراسة من صعوبات وعراقيل تواجهها ولعل ابرزها أهم :

- موضوع الدراسة جديد ، وعدم التفرغ لانجازه نظرا لإنشغالات.

- صعوبة فهم بعض الوثائق العثمانية و عدم الوصول إلى الفكرة الصحيحة.

-نقص المصادر المتحدثة عن هذا الموضوع مما أدى إلى قلة توظيفها.

وعلى الرغم من وجود هذه الصعوبات فقد تمكنت ولله الحمد من تخطيها وتجاوزها في سبيل تحصيل العلم والمعرفة التاريخية والمساهمة ولو بالقليل منها في إثراء المكتبة التاريخية والباحثين، وفي الختام

لا يسعني إلا أن أقول إن أصبت في هذه الدراسة فهو من الله وحده و إن كان غير ذلك فحسبي أنني اجتهدت وحاولت.

الفصل التمهيدي

الأوضاع السياسية للإيالات المغاربية (الجزائر، طرابلس الغرب، تونس) خلال القرن (10هـ/16م).

- **المبحث الأول** : الأوضاع السياسية للجزائر خلال القرن (10هـ/16م).

أولا: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية.

ثانيا: التقسيمات الإدارية للجزائر بعد الدخول العثماني.

- **المبحث الثاني**: الأوضاع السياسية لطرابلس الغرب خلال القرن (10هـ/16م).

أولا: انضواء طرابلس الغرب تحت لواء الدولة العثمانية

ثانيا: التنظيم الإداري لطرابلس الغرب بعد الدخول العثماني.

- **المبحث الثالث**: الأوضاع السياسية لتونس خلال القرن (10هـ/16م).

أولا: تحرير تونس وإلحاقها بالدولة العثمانية.

ثانيا: التنظيم الإداري لتونس بعد الدخول العثماني.

كانت الظروف القائمة في الإيالات الثلاثة الجزائر طرابلس الغرب وتونس تنذر بالسوء جراء الإعتداءات المتكررة من قبل الدول الأوربية الطامعة في مقدرتها مع فورة الاستعمار والاستحواذ على المناطق العربية بعد انهيار الحكم الإسلامي في الأندلس ، لذلك عمل القادة الأتراك العثمانيين على تأمين وصول المسلمين إلى المغرب العربي، ومن ثم الدفاع عنها ضد هجمات الإسبان المتكررة، وبالتحالف مع الدولة العثمانية للوصول إلى مبتغاها وتأمين ثغورها من تلك الهجمات، والملاحظ على تلك السنوات التي عاشتها الإيالات تحت الحكم الإسلامي للدولة العثمانية ، أنها قد أرست قواعد الدولة وجعلتها في مصاف الدول الكبرى من خلال سيطرتها على البحر المتوسط، وقيام رياس البحر بفرض الضريبة البحرية على كل السفن المارة عبره، وتنظيم القوانين الإدارية والأحكام اللازمت، استمرت على مدى ثلاثة قرون بسطت خلالها الأمن والإستقرار، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا الفصل بالإعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع.

• المبحث الأول : الأوضاع السياسية للجزائر خلال القرن (10هـ/16م).

إن معاناة أبناء الجزائر من الاحتلال الإسباني الذي ارتكب مجازر في حقهم واستنزف خيراتهم، الأمر الذي لم يثنيهم عن التفكير في اخراج انفسهم وبلادهم من ذلك الوضع، فاستنجدوا بالأخوة بربروس[1]، فعرض عليهم فكرة إلحاق الجزائر بالسلطنة العثمانية [2] للتقوي بها.

أولا: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية.

لقد كان القرن (10هـ/16م) قرن انبعاث الدولة الجزائرية القوية الموحدة، حيث استطاع أبناؤها بالتعاون مع العثمانيين ،أن يؤسسوا قوة سياسية وعسكرية واقتصادية هامة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وقفت اليد باليد في وجه كل الأطماع الأوربية سواءً على أرضها أو في باقي الدول الإسلامية المجاورة،[3] بل فرضت نظامها وهيمنتها وسياستها على المنطقة لأكثر من ثلاثة قرون من الزمن، فكانت صخرة تحطمت عليها كل الطموحات التوسعية الأوروبية على بلاد المغرب خاصة الإسبانية منها التي فشلت في نيل مرادها واستكمال مشاريعها التوسعية في المنطقة، بل كانت سببا في تقلص نفوذها عن عدة مناطق بأوروبا، نتيجة استنزاف قوتها في حوض البحر المتوسط.[4]

وسبب الرئيسي لظهور الدولة العثمانية في المنطقة هي الظروف الصعبة التي مرت بها هذه الأخيرة في بداية (10هـ/16م)، وتفاقم الخطر الإسباني والبرتغالي وإحتلال الموانئ والمدن الساحلية وفرض الجزية على السكان كل هذه العوامل أدت إلى ظهور الدولة العثمانية التي كانت تحاول توحيد

---

[1] **بربروسة:** تتكون من كلمتين هما :باربا، وروسة؛ ومعناها اللفظي اللحية الشقراء، لقب (خير الدين) بهذا اللقب لأن لحيته شقراء، فأصبح اللفظ يشمل كل إخوته أبناء يعقوب. فريال بوحميدة: **الأوضاع الإقتصادية للإيالات المغاربية في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)**،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث، إشراف: رحيمة بيشي، جامعة غرداية، 2022-2023م، ص 15.

[2] **السلطنة العثمانية:** هي دولة إسلامية أسسها عثمان الأول بن أرطغرل ، استمرت قائمة لما يزيد عن ستة قرون، بلغت ذروة مجدها في القرنين 16و17م، شملت أنحاء واسعة من قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، وصلت عدد ولايات العثمانية إلى 29 ولاية، حملت لواء الخلافة الأسلامية منذ 1516م....أنظر: خليل اينالجيك: **تاريخ الدولة العثمانية من النشواء إلى الإنحدار**، دار المدار الإسلامي، تر: محمد الأرناؤوط، ط1، بيروت، لبنان، 2002م. ص 227. ينظر **الملحق رقم2، ص 114**.

[3] أحمد توفيق المداني: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا1492-1792م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968م، ص 128.

[4] عبد الكريم شوقي: **الأوضاع السياسية بالجزائر في مطلع القرن السادس عشر ميلادي وظروف انضوائها تحت راية الخلافة العثمانية**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 1، المجلد 12، جامعة الجزائر2، أفريل 2021، ص 399.

المسلمين ومنع الدول الأوروبية من بسط نفودها، إذ لم تكن في المنطقة أية قوى بوسعها التصدي لهم وايقافهم حتى مجيء الإخوة باربروس عروج وخير الدين وإسحاق.

تولى مهمة الدفاع عن الجزائر المجاهد عروج حتى استشهد سنة1518 م، ليتولى الحكم بعده أخوه خير الدين الذي استمر في الجهاد وإدارة شؤون البلاد، وقد أدرك ضعف موقفه السياسي في البلاد بسبب عدم وجود قاعدة شعبية له ، لما أحيط به بعدد كبير من الأعداء ، فضلا عن انتفاضات المدن الساحلية الجزائرية، و نقص الذخيرة الحربية والمقاتلين الأكفاء[1] ، مما دفعه إلى تحرير رسالة باسم أهالي مدينة الجزائر، بواسطة قاضي الجزائر وفقهاوءها وأئمتها وتجارها وكافة الرعايا إلى السلطان العثماني سليم الأول بتاريخ (925هـ/1519م)، يشرح فيها الأوضاع في الجزائر وخطر هجمات الإسبان، والسبب الذي دفعه لطلب المساعدة كونها أكبر دولة إسلامية آنذاك، ولاسيما بعد سيطرتها على بلاد الشام ومصر واليمن.[2](....**ومنقادون لأمركم ونعتمد عليكم إعتماداً باطنه وظاهره .....، نصغي إلى أمركم، ولا نملك إلا غاية التعظيم لجنابكم المعظم** .."[3])

وبعدها وافق السلطان سليم الأول بإعلان خير الدين تبعيته للدولة العثمانية، كما قام السلطان بإرسال نحو 2000 جندي مسلح بالبنادق وعدد من رجال المدفعية، وفتح باب التطوع للراغبين من أهالي الأناضول في الذهاب إلى الجزائر، مقابل تحمل الباب العالي تكاليف السفر وإعطائهم إمتيازات تضاهي إمتيازات الإنكشارية،[4] الذين كانوا يمثلون الجيوش الممتازة التي تساق من الطبقات الفقيرة في الأناضول ثم تصبح طبقة ارستقراطية في امارة الجزائر.

أعلنت تبعية الجزائر رسمياً للدولة العثمانية بمنح خير الدين لقب (**بيگلربيك**)، أو بايلر باي بمعنى(أمير الأمراء)ونائب السلطان والعامل بإسم الباديشاه، وبذلك تكونت إيالة الجزائر، ودعيّ للسلطان العثماني على المنابر وضربت السكة بإسمه.

---

[1] المجهول: **غزوات عروج وخير الدين**، تع :عبد القادر نور الدين، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية، الجزائر،1930م. ص 87.

[2] فريال بوحميدة: **المرجع السابق**، ص 17.

[3] نقلا عن فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق ولاية الجزائر في القرن العاشر الهجري /السادس عشر ميلادي**، تق:خالد إرن، منظمة التعاون الإسلامي، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول، إستانبول، 2019م، ج8، ص 30-31. ينظر: **الملحق رقم 1، ص 112**.

[4] **إمتيازات الانكشارية** :هي أخذ مكانة ممتازة في الجيش، ويحصل على المناصب بحسب القدم، وينخرط في الوظائف السامية بعد خروجه من العسكرية. فريال بوحميدة: **المرجع السابق**، ص 17.

وخضعت إدارة الجزائر لإدارة خاصة ضمن منظومة الأوجاق.[1]

ثانيا: التقسيم الإداري للجزائر بعد الدخول العثماني.

اعتمدت الإدارة العثمانية في الجزائر خلال عهد البكلربيكية ما بين سنوات (– 1518 1587م) على طائفة رياس البحر الذين تولى عدد منهم مناصب عليا في الدولة قسمت إيالة الجزائر خلال الحكم العثماني إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

-دار السلطان :وتضم الجزائر العاصمة وضواحيها، وهي خاضعة مباشرة لسلطة الحاكم.

-بايلك التيطري : عاصمته المدية.

-بايلك الشرق :عاصمته قسنطينة.

-بايلك الغرب :عاصمته مازونة ثم معسكر وانتقلت إلى وهران بعد تحريرها من الإسبان[2]

كما أن هذا التقسيم الإداري وتنظيمه كان على مراحل متتالية ليأخذ شكله النهائي في عهد حسن بن خير الدين في مطلع النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)، ولم يطرأ عليه تغير كبير طوال فترة الحكم العثماني، وكانت المناطق التابعة لدار السلطان يتولى إدارتها آغا العرب الذي ينوب عن الداي، كما تم إنشاء مجموعة من القيادات في المناطق البعيدة نسبيا عن دار السلطان، إلا أنها كانت تابعة إداريا لها.[3]

كما قسم عهد حكم العثمانيين في الجزائر إلى أربعة عهود هي:

-عهد البكلربكي 1518-1587 م.

-عهد الباشوات.1587-1659م.

-عهد االأغوات .1659-1671 م.

-عهد الدايات. 1671-1830 م.

---

[1] يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2009م، ص17.

[2] **نفسه:** ص 25.

[3] أرزقي شويتام: **طبيعة الحكم العثماني في الجزائر(1519–1830)**، مجلة التاريخ المتوسطي، ع1، جوان 2022 م، ص109.

يعد العهد الأول من أزهى عهود الحكم العثماني في الجزائر ، إذ تميز بكثرة الإعمال العمرانية والإدارة السليمة وتنظيم البحرية أيام حكم السلاطين العثمانيين الأقوياء ، وكانت السلطة في البلاد بيد رياس البحر وفئة اليولداش، ومن ابرز آثاره توحيد الجزائر سياسياً[1].

أما عهد الباشوات، فقد كان على رأس الدولة والي تعينه الحكومة العثمانية لمدة 3سنوات يمنح لقب(الباشا)، وتميز بازدهار القوة البحرية الجزائرية، وسمحت الحكومة العثمانية بدخول الإمتيازات الأجنبية إلى الأراضي الجزائرية.[2]

وبرز في عهد الأغوات أن استأثر اليولداش[3] فيه بالحكم ، وكانوا ينتخبون من بينهم آغا لمدة شهرين ثم يستبدل بغيره ، وتميز ذلك العهد بالمحاولات المستمرة لفصل الجزائر عن الحكم العثماني وتمثل عهد الدايات بعودة رياس البحر الذين تغلبوا على اليولداش وأقاموا حكماً جديداً هو نظام الدايات ، وذلك بانتخاب داي للحكم يحكم البلاد من قبل المجلس على أن يستمر بالعمل مدى الحياة لحين سقوط الجزائر بيد الإحتلال الفرنسي سنة 1830 م.[4]

أما الموظفون الذين كانوا يديرون أعمال الإيالة فهم من طبقتين:

الطبقة الأولى تضم الداي والموظفين وهم:

1. **الخزناجي** : وهو المختص بالإشراف على الخزينة وايداع مصادر دخل الدولة بشكل نقود ومقتنيات ثمينة ، يساعده كاتب الدولة وأمين السكة، فضلاً عن أجيرين من اليهود أحدهما يدعى العيار للتحقق من النقود المشكوك فيها ، والثاني الوزان لوزن أنواع النقود التي يتسلمها.

---

[1] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية وإلى غاية 1962 م**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت،1997م، ص ص 54-55.

[2] أرزقي شويتام: **المرجع السابق**، ص 115.

[3] **اليولداش** : هم فرقة أنشاها خير الدين في بداية حكمه من العثمانيين المسلمين والنصارى الذين اعتنقوا الإسلام ، وكانت العضوية والانخراط فيها تمكن صاحبها من الحصول على امتيازات عدد منها الإعفاء منها الضرائب والعقوبات، وهم يتصفون بالشجاعة والإقدام وكانوا يرقون بالرتب والمرتبات، أما الجزائريين أو الكراغلة المولودين من آب تركي وأم جزائرية فهم يحصلوا على الرتب العسكرية ، بل مسموح لهم الانتماء فقط، ينظر: مبارك بن محمد الهلالي الميلي ، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، الجزائر مكتبة النهضة الجزئرية، 1964م، ج 3 ، ص ص124 – 123 .

[4] **نفسه**: ص ص 137-138.

2. **بيت المالجي** : وهو المشرف على مصلحة الأملاك وصيانة المقابر ، والثروات التي تؤول إلى الدولة بعد موت أصحابها أو استبعادهم أو فقدانهم، أو في حالة عدم وجود ورثة شرعيين لهم ، يعاونه في تلك المهمة قاض يعرف بإسم الوكيل وكاتبان يعرفان بإسم العدول.[1]

3. **خوجة الخيل** : وهو الموظف الذي يدير أملاك البايلك ويشرف على مواشي الدولة التي يقدمها الأهالي كضرائب عينية تفرض عليهم ، كذلك يقوم بالإشراف على تجنيد الفرسان (المخزن)[2] المتعاونين مع السلطة المركزية.

4. **وكيل الحرج** : الموظف المسؤول عن مراقبة النشاط البحري وأعمال الترسانة وتوزيع الغنائم.

5. **آغا العرب** : قائد فرقة الانكشارية وفرسان المخزن الصبائحية المعسكرين خارج مدينة الجزائر وهو من يقوم بمراقبة دار السلطان وملحقاته، وكذلك السيول المعروفة بوفرة إنتاجها الزراعي والحيواني الذي تعتمد عليه الجزائر[3].

أما الطبقة الثانية من الموظفين ، فقد شملت المساعدين مثل : كتاب الدولة وموظفي الخدمات الإقتصادية والإجتماعية ورجال حفظ الأمن والإشراف على تطبيق القوانين والأحكام المعمول بها، وممن يقومون بالإشراف على الديوان المحلي لكل من بايلك(الأقاليم)الشرق والغرب والتيطري.[4]

- **المبحث الثاني:** الأوضاع السياسية لطرابلس الغرب خلال القرن (10هـ/16م).

ظل الإسبان في طرابلس الغرب بين الفترة(1510 -1530م) ثم يمنحها شارل الخامس لفرسان القديس يوحنا، لتقوم الدولة العثمانية بتحريرها من فرسان قديس يوحنا[5] وتحسم الصراع مع الإسبان

---

[1] عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص 57.

[2] **المخزن** : مكان خزن البضائع والمؤونة ، ثم أصبحت تطلق للدلالة على القوة التي يستعملها الداي لفرض سلطانه ، وتتألف من القوة العسكرية التركية ، وعدد من قبائل العرب والبربر المتعاونون معه.ينظر: مصطفى الأشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع** ، تر: حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983م، ص 80.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **الإدارة العثمانية في الأرياف الجزائرية"نموذج مقاطعة دار السلطان"**، المجلة التاريخية المغربية لدراسات العثمانية ،ع 5و6، تونس 1990م. ص255.

[4] أرزقي شويتام: **المرجع السابق**، ص123.

[5] **فرسان القديس يوحنا**: هي منظمة نسبت إلى مالطا ثم تحولت إلى هيئة كانت قبل الحروب الصليبية تتولى رعاية الملاجئ في القدس و مساعدة المحتجين خاصة منهم الحجاج، ثم تحولت إلى منظمة دينية فرسانية خلال زمن الحروب الصليبية ووضعت تحت حماية القديس جيوفاني باتيستا، كما عرفوا بإسم اليوحانين في بعض الحالات النادرة ساهموا في الدفاع عن الأراضي المقدسة ضد

خاصة بعد فشل حملة شارلكان وقائده"أندري دوريا" سنة1541م.وفي سنة1551م تم تجهيز حملة بقيادة "سنان باشا" و" درغوث باشا" ليتم تحرير طرابلس الغرب.

أولا: انضواء طرابلس الغرب تحت لواء الدولة العثمانية.

بنهاية القرن 15 م كانت طرابلس مقسمة على نفسها إلى قسمين وهما :برقة وكانت تابعة رسميا لدولة المماليك بمصر، التي كان يعتريها هي الأخرى الضعف، فسقطت منطقة برقة تحت حكم شيوخها، أما الشطر الثاني جهة طرابلس فقد كان خاضعا لحكم الحفصيين بتونس وهم كذلك وصلوا إلى درجة متقدمة من الضعف، فسئم سكان المنطقة من هذه الفوضى وكثرت الحروب مما جعلهم يبحثون عن منقذ يحقق لهم الأمن والهدوء ويحميهم من ضربات العدو المتكررة. والتي من جرائها سقطت مدينة طرابلس في يد الاحتلال.

وفي 25 جويلية 1510 م، في إطار عملية التوسع الاسباني باحتلاله لكامل شواطئ بلاد المغرب، وفيما بعد تنازل شارل الخامس عنها إلى منظمة القديس يوحنا، التي بقيت فيها منذ 24 مارس 1530 م على اثر توقيعه لمرسوم تضمن بموجبه تنازلا عن طرابلس أو فرسان القديس يوحنا إلى غاية 1551 م (Chevaliers de Malte) لفرسان مالطة.

في سنة 1518 م انضمت الجزائر إلى فلك الدولة العثمانية ومصر قبلها في سنة1517 م، فكان لزاما أخذ المنطقة المتبقية بينهما، وفي هذه الفترة انتدب الطرابلسيون وفدا من الأعيان وبعثوا بهم إلى السلطان العثماني، وبعد أن اطلع على الحالة البائسة التي آلت إليها هذه المنطقة استجاب السلطان العثماني لإغاثة سكان طرابلس بإرساله لمراد آغا،[1] وبوصوله اتصل به أهل تاجوراء ومنها حمل لواء

المسلمين و كانت لهم أراضي في فلسطين و سوريا و عندما طردهم صلاح الدين من القدس قاموا بإحتلال جزيرة ردوس و أقاموا دولة حقيقية تحت حماية البابا و المسيح، أنظر: إيتوري روسي: **طرابلس تحت الحكم الاسبان و فرسان مالطا**، تر: خليفة محمد التليسي، المنشأة للنشر و التوزيع و الاعلان ، طرابلس ،1969، ص49- 50.

[1] **مراد آغا**: ولد في راقوسا بإيطاليا، بيع في الأستانة لأحد النحاسين، قام بتعليمه وتربيته وسماه مراد، حبب إليه الإسلام دخل الجيش فإلتحق بإبراهيم باشا في حملته على بلاد فارس واشتهر في هذه المعارك ومنح لقب آغا، ثم انظم إلى خير الدين بربروس الذي عينه في تاجوراء. فريال بوحميدة: **المرجع السابق**، ص 19.

الجهاد ضد منظمة القديس يوحنا في1539م، كما ظهر في هذه الفترة نجم درغوث باشا في المنطقة خصوصا بعد حملة شارل الخامس في 1541 م.[1]

لذا أمر السلطان سليمان القانوني(1520-1566م) بإعداد قوة بحرية مؤلفة من مائة وعشرون سفينة إلى جانب خمسين مركبا لدرغوث باشا وأسندت القيادة إلى سنان باشا.[2]

وقد مرت هذه القوة بصقلية ومالطة وقامت ببعض المناوشات بها، وفي صيف 1551 م استطاع الأسطول العثماني بقيادة سنان باشا إلى النزول إلى الأراضي الطرابلسية حيث توجه إلى تاجوراء، ومنها تمت عملية البحث والتخطيط في الهجوم على طرابلس فتمت محاصرتها، وفي 14 أوت فتحت المدينة والقلعة أبوابها للعثمانيين، ووضع على رأسها مراد آغا ورجع بعدها الأسطول العثماني إلى اسطنبول، ودخلت بذلك طرابلس الغرب تحت لواء الدولة العثمانية.[3]

ثانيا: التنظيم الإداري في طرابلس الغرب بعد الدخول العثماني.

ويظهر التنظيم الإداري الذي أقامه العثمانيون في منطقة فعلى رأس هرم السلطة الباشا التابع للسلطان العثماني عن طريق قبودان باشا، ويعتبر الباشا قائد الفرق الانكشارية المرابطة في البلاد، وإلى جانب الكاهية الذي يعتبر كنائب الباشا، وخزندار يختص في شؤون الخزينة المالية،[4] وعدد من الخوجات وهم يقومون بوظيفة الكتابة والاستشارة وقاضي الجند وعدد من الدفتردار أي الموظفون الإداريون ووكيل الجباية والخراج ويتولى شؤون المخازن والتموين، أما المقاطعات فقد وضع على رأسها البك وهو لقب يمنح للضباط المكلفين بمهام أعلى، وبعدها صار لقبا خاصا بقائد الحملة (المحلة، النوبة) المكلفة بجباية الضرائب من السكان، ثم أطلق على صاحب السلطة التنفيذية في قيادة الجيش.[5]

---

[1] هشام شلبي، رمزي ربعي: **طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول(1551-1711م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث، إشراف:عبد الكريم خبزاوي، جامعة سوق أهراس، 2021-2022م، ص 42.

[2] محفوظ سعيداني: **الواقع الإقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقاربة تحليلية)من مطلع القرن 12هـ/18م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: فلة موساوي قشاعي، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2011-2012م، ص 54.

[3] محفوظ سعيداني:**المرجع السابق**، ص 55.

[4] كلود زليتنر جان: **طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط إفريقيا (1500-1795)**، تر: جاد الله عزوز الطلحي، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلام ، مصراته، 1991م، ص 392.

[5] محفوظ سعيداني: **المرجع السابق**، ص 61.

وفي الفترة الأخيرة صار يمنح لقب البك كلقب تكريم وتشريف يخص أبناء الباشوات أما لقب الداي فقد أخذ بمرور الزمن يقتصر بمعناه على الضابط المكلف بدفع رواتب الجند والديوان كان يعالج أمور الشؤون العامة للحرس الانكشاري برئاسة أغا. أما رئاسة البحرية فقد منحت للقبودان رآيس مسؤولية على جميع السفن التابعة للباشا أو الداي.[1]

- **المبحث الثالث:** الأوضاع السياسية لتونس خلال القرن (10هـ/16م).

كان تطهير تونس من الغزو الإسباني على عدة مرات الأولى، سنة 1534م بقيادة خير الدين بربروس ، الثانية بفضل العلج علي سنة 1569م ، الثالثة بفضل سنان باشا سنة 1574م و التي كانت فيها التحرير النهائي.

أولا: **تحرير تونس وإلحاقها بالدولة العثمانية.**

بعد الهزيمة البحرية التي مر بها الأسطول العثماني في ليبانت، وإشتداد الضغوط عليه، واحتلال تونس وحلق الوادي من طرف الإسبانيين في خريف (980هـ/1573م)، وتهديد بقية السواحل المغاربية، إلا أنّ الباب العالي أخذ ذلك بعينالإعتبار، مما جعله يأذن بالبدء في إستعداداته العسكرية لتخلص من الوجود الإسباني وتدمير قلعتي حلق الوادي وتونس،[2] لهذا قام السلطان العثماني بإرسال تعليمات للجزائر وطرابلس الغرب والقيروان بالإستعداد لإسترجاع تونس ومنه أرسل فرمان إلى كل حكام تونس والجزائر وطرابلس الغرب من أجل المشاركة في التخلص من الهيمنة الإسبانية.[3]

فكانت الرسالة الأولى عبارة عن فرمان إلى البايلرباي رمضان بتاريخ (16 ذي الحجة 980هـ/24 أفريل 1573م)من أجل الإستعداد للحملة وجاء مضمون الرسالة :" ... **من أجل الجهاد، ضد الكفار والخائنيين، ففي ربيع هذه السنة البهيجة، عزمنا على تجهيز أسطول همايوني المظفر لإرساله إلى جانب ولاية تونس، لذا يجب إعداد وتهيئة سائر اللوازم والمهمات...**"[4].

---

[1] محفوظ سعيداني: **المراجع السابق**، ص 62.

[2] فريال بوحميدة: **المرجع السابق**، ص 22.

[3] **نفسه:** ص ص 22-23.

[4] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري** رقم 21، حكم رقم 637، ص266، بتاريخ(16 ذي الحجة 980هـ/24 أفريل 1573م)/ عبد الجليل التميمي: **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2009م، ص 215.

وبعدها إرسل فرمان لبايلرباي تونس بتاريخ (16 ذو الحجة981هـ/7 أفريل1574م) أعلن عن خروج الأسطول "**برفقة سائر القادة والأمراء والإنكشارية وأرباب التيمار والمحاربين المتطوعين...، ثم اجتمع أنت وأمير أمراء الجزائر "رمضان باشا"، وأمير أمراء طرابلس الغرب "مصطفى باشا"، وأمير أمراء الجزائر السابق "أحمد باشا"، وإتحدوا يدا واحدة، وتوجهوا نحو تونس وحاصروها أو قوموا بمحاصرة بنزرت.....وعليكم بذل كل ماتستطعون من جهد وقدرة لحماية الأهالي والبلاد.."**[1]

تحرك الأسطول العثماني بقيادة (قلج علي) صحبة "سنان باشا" قائد الجيش البري في(23محرم982هـ/15ماي1574م)، وتكونت الحملة من جنود وبحارة بالآلاف، فاق عددهم 55.000 من مختلف الإيالات العثمانية، وكذا تجهيز أسطول مؤلف من 300 سفينة بمختلف أنواع الأسلحة.[2]

بدأت المعارك يوم17جويلية، حيث كُلّف "قلج علي" من طرف "سنان باشا" بفرض الحصار على حلق الوادي من جهة الجنوب وتحطيم القلعة، بدأ القصف المدفعي العثماني ضد القلعة يوم 21 جويلية إنطلاقا من الساحل[3]، مما أدى لتهديم أجزاء من أسوارها، وتقدّمت القوات المحاصرة حتى بلغتها، لقد إستمرت أعمال الحصار لمدة شهر، عثروا خلالها على نفق طويل محصن، وبالقرب من المنطقة التي كان متواجدا فيها "سنان باشا"، كان بداخلها الرجال والآلات الحربية، وهجمو هجوم عنيف، وفي صبيحة يوم 23 أوت سقطت القلعة، وتم مقتل "رمضان باشا" بايلرباي طرابلس الغرب[4].

---

[1] الأرشيف العثماني:**مهمة دفتري** رقم24، ص 75، بتاريخ(15 ذي الحجة 981هـ/ 7 أفريل 1574م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ، ص226-227.

[2] أحمد بن أبي ضياف : **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، الدار التونسية للنشر والتوزيع، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، ج2، ص23.

[3] رحيمة بيشي: **العلاقات السياسية التونسية الإسبانية في أواخر الدولة الحفصية(898-982هـ/1494-1574م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف:شكيب بن حفري، جامعة غرداية، 2011-2012م، ص 145 .

[4] **نفسه**، ص 149.

ليأتي التحرير النهائي لتونس وإلحاقها بالدولة العثمانية(جمادى الثانية982هـ/سبتمبر1574م)حيث طلب أمراء مدينة تونس، العون من "سنان باشا" لتحرير الباستيون، فبعث إليهم "قلج علي"، ولما وصل إليه ورأى حصانته، طلب هو الآخر منه مددا جديدا، فأوفد له حوالي 1000 جندي بقيادة "علي آغا" مُجهّزين ب14 مدفعا صغيرا وكبيراً،[1] وتوحّدت القوات وشدّد الحصار على الإسبان، يُذكر أن تلك الأيام، أشد الأيام على الإسبان، وبعد معركة طويلة تكبد الجانبان خسائر معتبرة، فالإسبان وحدهم خسروا 8 آلاف شخص، أما العساكر العثمانية ومعها قوات المتطوعين من تونس وطرابلس والجزائر، فقد إستشهد منهم 10 آلاف في حربهم مع الإسبان، وهكذا قضي على وجود الدولة الحفصية وعلى الوجود الإسباني في تونس.[2]

وهذا بعد جهد تمكن الوزير سنان باشا من تحرير تونس من الوجود الاسباني وتم أسر الأمير محمد بن الحسن وحمله إلى القسطنطينية، وتم زوال الدولة الحفصية في نفس السنة، وقام سنان باشا بتنظيم تونس ووضعها تحت إمرة حيدر باشا ويساعده كل من الداي كأمير على العسكر والباي لضبط الجباية وهيكلة استخلاصها، فعاد الوزير سنان وعلج علي إلى مقر الخلافة العثماني.[3]

يقول ابن أبي الضياف في هذا الصدد:" .....**لما استقرت قدمه بالحاضرة وتلافى ما بقي من رمقها وأعادها الله دار إسلام على يده (يقصد في قوله سنان باشا)، وقلع أوتاد الدولة الحفصية من مراكزها، وصفا له جو الإستيلاء، شرع في سّد مانثلم من السياج، وترتيب الأمور وتألف الناس فرتب القوانيين يرجع إليها بإعتبار الوقت والحال في الأمور الضرورية..."**[4]

ثانيا: التنظيم الإداري لتونس بعد الدخول العثماني.

لما أصبحت تونس ايالة عثمانية ألحقها سنان باشا في بداية الأمر لتنظيم وتسيير شؤونها بإيالة الجزائر، ثم استحدث لها ديوانا يتكون من ضباط سامين من البولكباشية ، كما أشرك فيه بعضا من أعيان البلاد وترك حوالي 122 جندي انكشاري مهمتهم حماية البلاد التونسية من

[1] رحيمة بيشي: **المرجع السابق** ، ص 151.

[2] **نفسه**: ص 153.

[3] محفوظ سعيداني: **المرجع السابق**، ص 66.

[4] أحمد بن أبي ضياف : **المرجع السابق**، ص 27.

الأخطار الخارجية واقرار السلم والأمن الداخلي ، حيث عين على كل 722 جندي ضابط يلقب بالداي ، ويرأس كل هؤلاء الجند ضابط سامي برتبة آغا أما جباية الضرائب فكلف بها الباي

وقبل مغادرة سنان باشا تونس نهائيا، قد أرسى بيها جملة من المؤسسات السياسية والعسكرية والقضائية والرموز السياسية التي تؤمن كلها بتبعية الإيالة للباب العال ، ومن تلك الرموز التبعية آنذاك في الدعاء للسلطان العثماني في خطبة صلاة الجمعة وضرب السكة باسم السلطان ورفع الراية العثمانية[1].

استحدث سنان باشا في تونس بعد تحريرها من الإسباني نظامًا خاصًا بها بحيث أصبحت تابعة مباشرة لحاكم الجزائر على أن يسيرها باسمه إداريًا حاكم مدني يحمل لقب "الباشا أو الداي " يعينه السلطان لمدة وجيزة حتى لا يستأثر بالايالة لنفسه، ويساعده الإطارات التالية:

–الديوان العام :ويضم كبار الضباط والأعيان، بالإضافة إلى الباي "مدير الشؤون–المالية"

–الأغا :وهو قائد الفرقة العسكرية الانكشارية، يعين من قبل السلطان ثم أصبح يعين من طرف الضباط السامون(البولكباشية)لمدة 6 أشهر ثم يعزل ويسمى بمعزول آغا.

– الدايات :وهم مجموعة الضباط التابعين للأغا .

–قبطان رايس: ويتولى شؤون البحرية وحل النزاعات السياسية والعسكرية.[2]

–**المؤسسة الدينية:** يتولى الشؤون القضائية قاض ويتكلف بإصدار الأحكام وفق الشريعة الإسلامية ويساعده مفتيان مفتي مالكي وآخر حنفي(وفي هذا العهد وجد 24 مالكيين و2 حنفيين).

–**المؤسسات المدنية:** تركزت في المدن الكبرى، حيث أوكلت إدارة البلدية إلى شيخ المدينة يساعده الأعيان.

[1] محفوظ سعيداني: **المرجع السابق**، ص 66.

[2] أبي الضياف: **المرجع السابق** ، ج2 ،ص 34.

وبعد الإنفصال عن الجزائر سنة 1590م قام "إبراهيم رودسلي" بوضع نظام الأقاليم وحدد مقدار جبي كل الأقاليم كما قسمت تونس إلى قيادات، وصلت إلى 60 قائدا يساعدهم خلفاء وشيوخ، وتركت القبائل تحت حكم شيوخها فالقبائل القاطنة في السهول كانت ملزمة بدفع الضرائب.[1]

واستناجا لما سبق يمكن القول أن الإيالات الثلاثة الجزائر وطرابلس الغرب وتونس خلال القرن (10هـ/ 16م) شهدت نوعا من الأحداث السياسية الحرجة مما جعلها تستنجد بالدولة العثمانية فكانت البداية بالجزائر التي كانت فيها ظروف صعبة مما جعل الأهالي يستنجدون بالإخوة بربروس في تحرير بعض المدن الساحلية لإفريقيا والتخلص من المتعاونين مع الإسبان وبعد وفاة عروج اشتد الخطر على أخوه خير الدين مما جعله يطلب الإنضواء تحت لواء الدولة العثمانية، ليتم تحرير رسالة من طرف أهالي المنطقة من أجل كسب نوع من الحماية لتلتحق بها رسميا سنة1519م، لتأتي بعدها طرابلس الغرب المحتلة من طرف الإسبان في الفترة مابين (1510 الى 1530م)، التي منحها شارل الخامس لفرسان القديس يوحنا، مما دفع بالدولة العثمانية لتحريرها من فرسان قديس يوحنا، وتحسم الصراع مع الإسبان خاصة بعد فشل حملة شارلكان وقائده"أندري دوريا" سنة1541م. فتم إرسال أسطول عثماني يقوده "سنان باشا" و" درغوث باشا" ليتم تحرير طرابلس الغرب وتعيين " مراد آغا" حاكما عليها سنة1551م. وفي خريف 1573م، تم إحتلال حلق الوادي من طرف الإسبان مما أصبحت السواحل المغاربية الأخرى في خطر، ليقوم الباب العالي بإرسال فرمانات إلى كل الإيالات للإستعداد للتخلص من الوجود الصليبي في السواحل وتحرير تونس، وفي سنة 1574م ألحقت تونس بالدولة العثمانية وتم تعيين سنان باشا حاكما مسؤولا عنها.

[1] فريال بوحميدة: **المرجع السابق**، ص 25.

الفصل الأول

سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة الجزائر خلال القرن (10هـ/16م) على ضوء الوثائق العثمانية.

- **المبحث الأول** : التنظيم الإداري والقضائي للحفاظ على الأمن والنظام في إيالة الجزائر خلال القرن (10هـ/16م).

أولا: الهيئات الأساسية لحفظ الأمن والنظام ومهامهم .

ثانيا: الشؤون الإدارية في الوثائق العثمانية .

ثالثا: الشؤون القضائية في الوثائق العثمانية.

- **المبحث الثاني:** سياسة الدولة العثمانية للحفاظ على الأمن والنظام في إيالة الجزائر خلال القرن(10هـ/16م)

أولا: تمردات بعض القبائل وردعها.

ثانيا: تمردات الانكشارية وردعها.

ثالثا :تطبيق الإجراءات الأمنية.

بعد انضمام الجزائر للدولة العثمانية سنة 1519 م، وإلحاقها بشكل رسمي أصبحت تشكل إيالة عثمانية ذات نظام مالي وإداري وقضائي وعسكري خاص يخضع لقوانين وعقوبات صارمة، لضبط النظام والالتزام به، وهذا ما سعت إليه الدولة العثمانية من أجل فرض الأمن والنظام داخل الإيالة لأجل حمايتها و استقرارها الداخلي، الأمر الذي أوجب على الدولة العثمانية متابعة كل صغيرة و كبيرة عن إيالة الجزائر، وهذا ما أشارت اليه العديد من الوثائق العثمانية التي كانت عبارة عن مراسلات سلاطين آل عثمان أمثال السلطان العثماني سليمان القانوني والسلطان سليم الثاني إلى حكام وبايلربايات إيالة جزائر الغرب، تضمنت قرارات وأوامر تعيين والرد على الشكاوي وكان بعضها عبارة عن تنفيد عقوبات على بعض الحكام والمسؤولين الذين أرادوا زعزعة الأمن من خلال القيام بتمردات وتعديات داخل الإيالة، وهذا الذي سوف اتطرق اليه في هذا الفصل بالاعتماد على مجموعة من الوثائق العثمانية. وعليه نطرح الأسئلة التالية: فيم تمثلت الهيئات الأساسية والثانوية لحفظ الامن؟ ما أهم الشؤون الإدارية والقضائية التي تناولتها الوثائق العثمانية؟كيف تم ردع التمردات؟ ما هي الإجراءات الأمنية المتخذة ضد الظلمة؟

- **المبحث الأول** : التنظيم الإداري والقضائي للحفاظ على الأمن والنظام في إيالة الجزائر خلال القرن (10هـ/16م).

ساهمت الهيئات الأمنية الأساسية أو حتى الثانوية التي تواجدت بالجزائر خلال الحكم العثماني بشكل أو بآخر في المحافظة على النظام العام والسهر على حماية الناس من خلال فرض عقوبات صارمة لكل من يتجاوز القانون في البلاد العثمانية، وصرامة وسيطرة هاته الهيئات يعني الحفاظ على سيرورة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد، حيث يذكر أن الجهاز الأمني والذي كان على رأسه الشرطة والمزوار وشيخ البلد والمحتسب قاموا بزرع بذور الاستقرار والرفاهية في المدينة.

أولا: الهيئات الأساسية لحفظ الأمن والنظام ومهامهم.

1. **الشرطة:**

ومن أهم الجوانب التي اهتمت بها الدولة العثمانية داخل الإيالة آنذاك هو الجانب الأمني، الذي أوجدت له نوعان من الشرطة؛ شرطة خاصة بالأتراك العثمانيين وأخرى بالأهالي يطلق عليهم "الباش جراح" المكلف بالفصل في الخلافات بين الأتراك العثمانيين، وأيضا "الكلج باشي" وهو ضابط شرطة مسؤول عن العسة ليلا توضع تحت تصرفه قوة بوليسية خاصة ترتدي الزي الأخضر[1].

إنّ علاقة الإدارة العثمانية بالأهالي كانت ذات طابع عسكري تتمثل في أسلوب تسيير إداري تنظيماته من التقاليد العثمانية. وذلك من أجل تحقيق ثلاثة أهداف: الأول يتمثل في إقرار الأمن والمحافظة على الهدوء والطاعة ولو باستعمال العنف، والثاني استخلاص الجباية بشتى الوسائل، والثالث المحافظة على الوضع الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية، تضمن امتيازات الجماعات الحاكمة ونفوذ المتعاونين.[2]

[1] حنان بوحفص، خيرة بوحفص: **هيئات مراقبة النظام والأمن في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ، إشراف: عائشة محمة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، 2021-2022م، ص 16.

[2] **نفسه**، ص 17.

ونظرا لصرامة الشرطة العثمانية وتشددها في الجزائر، غذت بعض الجرائم كالقتل شبه منعدمة، وعلى العموم فإن الشاوش من صلاحياته توقيف أي باي يتعدى على القانون، وكانوا مسلحين يستعملون القوة البدنية في القبض على المجرمين، وخير دليل على ذلك شدة الجهاز وشمول رقابة الشرطة[1].

وقد ذكر المؤرخ "وليام سبنسر" في كتابه الجزائر في عهد رياس البحر وصفا شاملا مختصرا للشرطة الجزائرية في العهد العثماني كما يلي "**.. إن هيئة الشرطة كانت جد يقظة، ففرق الشرطة كانت تتجول في المدن وفق أوقات معينة، في حين أن هناك ما يسمى بالفرق المتنقلة الخاصة بالشرطة، والتي كانت تعمل ليلا نهارا من أجل مراقبة التجاوزات الأخلاقية والقانونية.**[2]"

2. المزوار:

يدعى المزوار بسيد الليل، وهو المسؤول عن شرطة المدينة ليلا وهو مسؤول أيضا عن الإشراف على النساء العاملات، وتسجيلهن في سجل خاص بغرض استخلاص الضرائب منهن مقابل السماح لهن بممارسة مهنتهن (غير الأخلاقية) وتوفير الحماية لهن، والضرائب التي يتحصل عليها يدفعها إلى الخزينة كل شهرين، التي يحصل فيها على خصم يشكل راتبه[3].

يرجع الحديث عن المزوار إلى العهد الموحدي وتحديدا في عهد الخليفة المؤمن بن علي الذي أحدث تنظيما يقضي بجعل شخصين على رأس كل قبيلة عرف كل منهما بالمزوار، كان المزوار في العهد الموحدي يقوم بدور المحتسب، إذ كانت مهماته وثيقة الصلة بالحسبة وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسهر على الجانب الأخلاقي، وعقب انهيار دولة الموحدين ظل المنصب قائما حيث ورثه المرينيون والحفصيون والزيانيون.[4]

---

[1] أحمد السليماني: **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م، ص 139.

[2] وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تق: عبد القادر زباديه، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1980م، ص110.

[3] حنان بوحفص، خيرة بوحفص: **المرجع السابق**،.18

[4] محمد بوشنافي: **النظام والأمن في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال المصادر الأجنبية**، جامعة بلعباس، ص 99.

وقد أبقى العثمانيون على هذا المنصب، فقد كانت هذه الوظيفة في النصف الثاني من القرن (10هـ/16م) عظيمة الشأن، إذ أن تسيير المدينة وادارتها خضعت لسلطتي المحتسب والمزوار، ولا توحي سجلات المحاكم الشرعية بأي دور بارز للمزوار، وتذكر بعض الكتابات مثل ما ذكره الأسير الاسباني "هايدو "بأنها تقلصت وأصبحت مقصورة على العملية الليلية، وغدا المزوار يعرف بقائد الليل ويدعى مساعده الأول ب "باش ساقجي". ويعاضده قائد زواوة، كما أضحى المزوار القائد الأعلى للشرطة الليلية.[1]

كان المزوار مكلفا بالإشراف على عناصر الشرطة التي تجوب المدينة ليلا، حيث تساعده فرقة من الحراس المشاة الذين لا يتلقون الأوامر إلا منه مباشرة،[2] حتى أن البعض كان يطلق اسم "قائد الليل" كما كان السكان مضطرون إلى البقاء داخل بيوتهم مباشرة بعد صلاة العشاء، حيث تغلق أبواب المدينة الخمسة، وتوضع حواجز تفصل الأحياء عن بعضها، ولهذا يمنع الخروج ليلا دون حمل مصباح في اليد.[3]

كان المزوار كذلك مكلفا بتنفيذ العقوبات الجسدية كالإعدام والجلد على كل مذنب من غير الاتراك العثمانيين الذين لم تكن له أي سلطة عليهم، حيث يمنعه القانون من القبض عليهم أو معاقبتهم، وكانت هذه المهمة من اختصاص آغا الهلالين، فعقوبة الضرب ينفذها أتباعه، أما الإعدام فينفذه أحد مساعديه يدعى بالبورو، الذي يقتاد المحكوم عليه بهذه العقوبة إلى المكان المخصص لذلك، وهناك ينفذ الحكم إما شنقا إذا كان من السكان الأصليين أو حرقا إذا كان من اليهود.[4]

3. شيخ البلد:

---

[1] نقلا عن حنان بوحفص، خيرة بوحفص: **المرجع السابق**،.20

[2] Kaddache, Mahfoud: **L'Algérie durant la période ottomane**, OPU, Alger, 1998, p 114.

[3] محمد بوشنافي: **المرجع السابق**، ص 101.ينظر **الملحق رقم 5، ص 117**.

[4] حنان بوحفص، خيرة بوحفص: **المرجع السابق**،.21

ومن مهامه الفصل في كل النزاعات والخلافات التي تقع بين الحرفيين وغيرهم من الصناع والتجار وكل من يقع في محل نزاع كان شيخ البلد موجودا بحنكته وحكمته وعدله دون النظر في الأمور الشخصية أو العرقية ولعل هذا الامتياز ما جعل الدولة قائمة لقرون، فالعدل أساس الدولة لأن ميزان العدل هو شرع الله، والأعراف التي لا تخالف ما جاء به الله.[1]

4. المحتسب:

يشكل المحتسب موظفا ذا أهمية في تطبيق النظام والسهر على السير الحسن للنشاطات المختلفة داخل المدينة، فهو يراقب كل ما يعرض في أسواق المدينة بهدف المحافظة على الأسعار المحددة للسلع الواسعة الاستهلاك والتأكد من مطابقة المكاييل والموازين للمواصفات، ومنع الغش والتزوير كالتطفيف في الميزان أو زيادة السعر بهدف مضاعفة الأرباح.[2]

كما أن العقوبات المفروضة على هؤلاء "جد قاسية ولا إنسانية" كقطع اليد اليسرى وتعليقها في عنق المذنب وإجلاسه على ظهر الحمار بالمقلوب والسير به في شوارع المدينة حتى يكون عبرة لغيره من التجار.[3]

5. موظفو ديوان الأوجاق:

يتكون ديوان الأوجاق من رجال المخزن أو أعضاء الحكومة المحيطون بالباي ويشاركونه في إدارة البايليك ، ومنهم الخليفة الذي يخضع اليهي رجال القواد والمليشيا، ويقوم بتنظيم الحصول على الضرائب، كما نجد قائد الدار وهو بمثابة شيخ البلدية مكلف بالإدارة والشرطة ومن مهامه حفظ الأمن وأيضا المسؤول عن أئمة المساجد والقضاة. إضافة الى ذلك نجد المقتصد وهو المسؤول عن

---

[1] **نفسه**، ص 22.

[2] حنان بوحفص، خيرة بوحفص: **المرجع السابق**،.22

[3] Raymond, André:**Grandes villes arabes à l'époque ottomane**, la bibliothèque arabe, Sindibad, Paris, 1985, pp122-123.

المصالح المالية و الإنفاق وجمع الضرائب و إعداد أموال الدنوش التي ترسل إلى مدينة الجزائر، والباش كاتب الذي يقوم بتحرير البرقيات للباي.[1]

ثانيا: الشؤون الإدارية في الوثائق العثمانية.

بعد الاستقرار العثماني في الجزائر شرع في تنظيم الشؤون الإدارية داخل الإيالة وهذا ما تم ذكره في العديد من الوثائق العثمانية التي بينت لنا أهم القرارات الإدارية العثمانية، والتي تمثلت في قرارات تولية بعض المناصب للحكام منها :

تمثلت الأولى في تعيين آغا ونائبه "كتخدا" من قبل الباب العالي وهذا بطلب الإنكشارية، وقد تم تعيينه فور وصول الرسالة، وقد نصت الرسالة على :" **أن طائفة الانكشارية الموجودة بالجزائر طلبت من الباب لعالي ارسال الآغا وكذا كتخذا وفعلا تم تعيين كل المسؤولين وإرسالهما إلى الجزائر، وعليه لدى وصولهما ندعوكم إلى حسن الاتحاد والاتفاق واستخدامهما في وظيفة الآغوية، مع العلم أن منصبها محدد على السناجق، فعليكم بذل الجهد وحسن الاستقامة مع مبعوثي الباب العالي** ".[2]

أما الثانية فكانت عبارة عن رسالة تعيين حسن باشا بن خير الدين بربروس واليا على الجزائر وعدم التحاقه بالولاية والاستفسار عن سبب ذلك، وذلك تكريما لما قام به والده خير الدين فجاءت الرسالة كتالي:" **سبق أن أرسل إليك حكمي السلطاني ذكرت فيه أن كمال شجاعتك وحسن فراستك أصبح اعتمادي.....فأصبح من المناسب اسناد مهمة حفظ وحراسة ولاية جزائر الغرب إليك لكونها بلادا فتحها في السابق والدك وقدم خدمات وجهودا فيها وقد أمرت**

[1] حنان بوحفص، خيرة بوحفص: **المرجع السابق**، 22-23.

[2] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 7، صحيفة رقم 886، المؤرخة في (11 رجب 976/ 30 سبتمبر 1568.م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 187.

بالتوجه والوصول إلى هناك في الوقت المحدد، وأمري هذا مازال نافذ المفعول، إلا أنني لم أحط علما لحد الأن كيفية قيامك بالاستعداد....."[1]

لكن ظروفا قاهرة منعته من التحاقه، كانت بسبب مرض أصيب به.

بعد ذلك وقع الاختيار على الباشا أحمد عرب الذي كان سابقا أمير لواء قوجة **ايلي**(محافظة تركية) ليكون على رأس إيالة الجزائر، وذلك لتميزه بالشهامة والصلابة والعزم و الشجاعة وحسن التدبير، بدلا من الباشا محمد ، وكلاهما كانا نائبي قلج علي على الإيالة، ربط الباشا أحمد عرب علاقات طيبة مع الأعيان ومشايخ العربان بإيالة الجزائر، وامتن الديوان الهمايوني له، لقدرته على إخضاع المتمردين منهم، واستمالتهم ، كما أن تحقيق الأمن الداخلي، في هذه الظرفية واجب للتمكن من مواجهة العدو، وكذا حرص الديوان الهمايوني على ضرورة استكمال ما شرع فيه الباشا محمد من ترميم للحصون والقلاع وتعمير الأماكن. وجاء مضمون الوثيقة كالآتي:" " **هذا الحكم الشريف موجه الى آغا الانكشارية و نائبه و جملة العساكر اتباعه : إن بايلرباي إيالة الجزائر سابقا ، قليج علي باشا قد اظهر تفانيه في الجهاد و الغزو وأدى خدمات جليلة للباب العالي ، و لهذه الأعمال كلها تم استدعاؤه من قبل السلطان .....و عليه نأمركم بحسن الإتفاق و الإتحاد مع المشار إليه و العمل على طاعة كلمته و تعظيم شأنه و صيانة الدين و الدولة وأداء كل الخدمات التي يراها الوالي الجديد ضرورية و مناسبة و عليك بحفظ و حراسة الرعايا و تثبيت الأمن بالولاية** "[2]

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 10، حكم رقم 164 ، الصحيفة رقم 102. 103، المؤرخة في (3 رمضان 979هـ/ 19 كانون الثاني / يناير 1572م)/ فاضل بيات: **المرجع السابق**، ص 67. ينظر **الملحق رقم 3، ص 115**.

[2] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 10، ص 571 ،(8 ذي القعدة 979 هـ، 23 مارس 1572م) / عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 195 .

أما الثالثة فكانت عبارة عن فرمان،[1] الى بايلرباي إيالة الجزائر لانتقال وتعيين الباشا محمد ترجمانا في اسطنبول ووجوب مساعدته ونصت على ما يلي:" **ان الترجمان المدعو محمد الذي يعمل بالجزائر، قد تقرر نقله إلى استانبول وتعيينه ترجمانا بها. وعليه لدى وصول هذا الحكم، ندعوكم بعدم منعه من القدوم الينا بل وجب مساعدته على السفر والانتقال بكل أرزاقه وموارده**".[2]

الرابعة فكانت عبارة عن فرمان إلى بيلرباي الجزائر بتعيين شخصية إبراهيم بن الحاج علي على وظيفة بمقدار مناسب من المعاش وجاء مضمونها كالآتي:" **حضر الى عتبتنا العالية المدعو إبراهيم بن الحاج علي مدعيا أنه من أهل العلم طالبا منحه وظيفة بمقدار مناسب من المعاش، لذلك نأمر بتعيينه بوظيفة بمقدار** (.....) **اقجه**". [3]

ثالثا: الشؤون القضائية في الوثائق العثمانية.

حرصت الدولة العثمانية بعد دخولها خاصة خلال النصف الثاني من القرن(10هـ/16م) على نشر النظام والأمن عن طريق تطبيق العدالة القضائية فأشارت العديد من الوثائق العثمانية التي هي عبارة عن فرمانات سلطانية إلى حكام إيالة الجزائر، بمعاقبة الظالمين ومن هنا سوف نذكر بعض الوثائق لكن سوف أفصل فيها في المبحث الثاني:

-تتحدث هذه الوثيقة وهي عبارة عن فرمان إلى بيلرباي إيالة الجزائر يأمره فيها بحبس أمين طائفة اليهود و أمين بيت المال السابق المدعو الحاج محمد إلياس بسبب ظلمه وتعديه على اليهود حيث

---

[1] **الفرمان** : يقصد بهم البيان ، المرسوم ، القرار و دائما يحمل الأوامر و الإلزام ، و هو نوعان الأول هو الذي يرسل من طرف السلطان العثماني و يسمى الفرمان الهمايوني ، أما الثاني هو الذي يرسل من طرف الوزراء أو القواد يسمى فرمان عادي...ينظر: محمد بن جبور: **راية الإيالة و تبادل السفرات مع الباب العالي خلال القرن التاسع عشر** ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية ،ع 2 ، 1 ديسمبر 2011م ، ص 2 .

[2] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم10، ص 19، المؤرخة في(25 محرم 979هـ/ 19 جوان 1571م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**: ص 192.

[3] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 17، ص 12، صفيحة رقم 76، المؤرخة في (صفر 979 هـ / 25 جوان 1571م) / **نفسه**، ص 209.

أمره بضرورة حبسه ونفيه إلى الجزائر، وجاء مضمون الوثيقة كالأتي: " **هذا حكمنا الشريف إلى بيلرباي إيالة الجزائر لقد رفع إلينا قاضي إستانبول عريضة، بين فيها ان أمين طائفة اليهود السابق وأمين بيت المال المدعو حاجي محمد بن الياس، ظلم طائفة اليهود واعتدى عليهم، بل وأخذ من ايديهم أموالهم بدون حق، وهذا بحسب شهادة بعض الثقاة، وقد اتخذ القرار مع قاضي العسكر، بنفي الأمين المذكور إلى الجزائر وحبسه هناك وعليه لدى وصوله نأمركم بحبسه**"[1].

–تتحدث هذه الوثيقة وهي عبارة عن فرمان إلى بيلرباي الجزائر وقاضيها في الشكوى التي قدمها أهالي الجزائر وقاضيها يدعوه فيها إلى النظر في الشكوى التي قدمها أهالي الجزائر المتمذهبون بالمذهب الحنفي يدينون فيها تجاوز المالكية في إرث أبنائهم المتوفيين من أتباع المذهب الحنفي ممن لا يخلفون أبناء ذكورا وبناء على ذلك الأمر السلطاني بضرورة منع بايلرباي الجزائر هؤلاء من التدخل في شؤون الحنفيين وضبط وتحصيل تركتهم باسم بيت المال كما حذرهم من تبذيرهم لأموالهم وجاء مضمون الوثيقة كالآتي:

"**وعليه أمرت عند وصولهم مع حكمي الشريف ..... على أن تتوخوا الحذر من هدر أي شيء من نقودهم وأموالهم**[2]

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 07 صحيفة 853 المؤرخة في(29 رجب 976 هـ 7، جانفي 1569م) /عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 185.

[2] الأرشيف العثماني: مهمة دفتري رقم 14، صحيفة 1075، حكم 1580، المورخة في(27 حزيران / يونيو 1571م) فاضل بيات: **المرجع السابق**، ص 126.

- **المبحث الثاني**: سياسة الدولة العثمانية للحفاظ على الأمن والنظام في إيالة الجزائر خلال القرن (10هـ/16م) .

سعت الدولة العثمانية منذ بسط نفوذها على إيالة الجزائر الى حمايتها وتعزيز الأمن الداخلي، وذلك من خلال ردع العديد من التمردات التي كانت ضدها وكان سببها إما إرهاقها بالضرائب أو طموح منظمي التمردات في الحصول على السلطة، وهذا ما نستشفه من خلال الأمثلة التالية:

أولا: تمردات بعض القبائل وردعها.

1. **تمرد بوطريق:**

كانت بعض القبائل تريد التخلص من السلطة العثمانية، أو بالأحرى التخلص من القانون الضريبي ومن هذه القبائل نجد قبيلة ريغة، التي كانت تقييم في نواحي مليانة، وكان يقودها شيخها المدعو بوطريق(صاحب الطريق)، وكانت القبيلة تسيطر على الطرف الغربي من الطريق الرابط بين مليانة ومدينة الجزائر ومن هنا جاءت تسمية شيخها باسم بوطريق. [1]

جمع بوطريق حوالي عشرين ألف رجل من المشاة والفرسان، من قبيلته ومن قبائل أخرى، وسار بهم في اتجاه الجزائر، وفي نهاية مارس 1544م، نهب وخرب كل ما وجده في طريقه، وألحق هزيمة نكراء بحامية مليانة التركية المتكونة من 40 انكشاريا، وقتل قائدها التركي المعروف باسم حسن، وهو في طريقه من مدينة الجزائر إليها، وصلت أخبار بوطريق إلى مدينة الجزائر فانتشر الرعب بين سكانها، وفي نهاية ماي خرج الحاج باشا، الذي حل محل حسن آغا في انتظار تعيينه في استنبول، رفقة أربعة آلاف تركي وحوالي خمسمائة رجل من الأندلسيين و الصبايحية لمواجهة بوطريق، وأسند القيادة العامة للقائد رمضان، كما أسند قيادة المشاة إلى الكطاني(وهو علج صقلي)، كان يرافقه قادة آخرون مثل القائد صفا، والقائد عميسة، ومصطفى قائد المدية. والتقى الجمعان عند سفح جبل مالطا وكان مقاتلو بوطريق لا يملكون من السلاح إلا السيوف والدروع فألحق بهم الأتراك العثمانيون

[1] صالح عباد: الجزائر **خلال الحكم التركي 1514-1830م**، دار الهومة، الجزائر،2005م، ص 71.

هزيمة نكراء، وقيل أن بوطريق فر إلى فاس، لكن بعض الكتابات قيلت انه بقي في الجزائر ولم يفقد الحاج باشا سوى حوالي مائتي جندي، وعاد إلى الجزائر .[1]

وجاء في الوثيقة التالية سنة (1001هـ/1592م)، وهي عبارة عن فرمانا ارسل الى بايلرباي ايالة الجزائر بالقبض على بوطريق بسبب نشر الفساد والاخلال ببعض الأمور والحرص على نفيه الى الجزائر وتم ارسال مبعوثه السلطاني قارة شاويش وبمجرد الوصول سجنه ومنعه من الخروج، وهذا ما نصت عليه الوثيقة التالية: " **هذا حكمنا الشريف الى بيلرباي أيالة الجزائر لقد ظهر المدعو بالطريق و أصبح من أهل الفساد، وتسبب في اخلال بعض الامور، ولهذا الغرض فقد تقرر نفيه إلى الجزائر، وارسل مع المبعوث السلطاني المدعو قارة جاويش ..... وعدم السماح له بالخروج**".[2]

2. تمرد أمير بني عباس:

يذكر هنا أن الاصطدامات بين الأتراك العثمانيين وأمير بني عباس سنة 1559م كان سببها أن الأمير عبد العزيز رفض دفع الضريبة –على خلاف ملك كوكو– والذي استعد للمواجهة فكون فرقة من الخيالة المسلحين ، اعتمادا على من توفر لديه من الجنود الأتراك و من الأسرى المسيحيين .[3] كما تدعم بألف جندي جاءوه مباشرة من إسبانيا، ويبدو أنه كان ينوي السيطرة على بجاية ليجعلها عاصمة له، لقد أقلقت قوات أمير بني عباس المتنامية جيرانه أولاد القاضي كما أقلقت رؤساء قبائل الحضنة، ولقد فرض الضريبة على المعاضيد ، أولاد سليمان أولاد سعيد و أولاد يحي. كانت هذه الضريبة تسلم للأتراك من قبل لصيانة حامية الانكشارية في مسيلة ، جهز حسن باشا حملة من ستة آلاف تركي و أندلسي وستمائة صبايحي و أربعة آلاف فارس عربي و قبائلي و ثمانية مدافع وجهها ضد الأمير عبد العزيز، حيث عسكرت في مجانة أولا ، أين أنشأت برجا ياؤي حامية قوية، ودعمت

---

[1] صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 71.

[2] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 230 ، صحيفة رقم 262، المؤرخة في (6 محرم 1001/ 13 أكتوبر 1592م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 281.

[3] صالح عباد: **المرجع السابق**،ص 86.

حامية زمورة، ثم توجهت إلى قلعة بني عباس، واصطدمت بقوات عبد العزيز بالقرب من تل مزينة، لكن الأتراك الذين كانوا يستعملون المدافع تمكنوا من قتل عبد العزيز الذي واصل أخوه أمقران المعركة مدة أربعة أيام ثم عقد الصلح معهم.[1]

ثانيا: تمردات الإنكشارية وردعها.

تعتبر الدولة العثمانية دولة عسكرية بامتياز، فقد استطاع الجيش الانكشاري،[2] الهيمنة على الشؤون السياسية والعسكرية للإيالة طيلة العهد العثماني، بل إنها وصلت لمحاولة التمرد على النظام العسكري لأجل طموحاتها الزائدة و الصراع و التنافس بين رياس البحر[3] و الانكشارية و الكراغلة بالإضافة الى احتجاجاتهم حين تأخر دفع رواتبهم لكن هذا لم يسمح به الباب العالي و سعى إلى ردع هذه التمردات و في نفس الوقت حل مشاكلهم من خلال المراسلات المسيرة الى إيالة الجزائر[4].

---

[1] صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 86.

[2] **الإنكشارية**: وتعني (يني تشري)كلمة من مقطعين يني تعني الجديد، وتشري تعني العسكر أي العسكر الجديد، أو الجيش الجديد، تأسست على أساس ما عرف بضريبة الغلمان، وقد زعموا أن السلطان أصدر قانونا يتم بموجبه أخذ خمسة أطفال من المدينة لضمهم للجيش العثماني، و تتم الترقية في سلم الانكشارية على حسب الأقدمية وصولا الى أعلى مرتبة هي الأغا أو أبعد

الصدر الأعظم ، يقيمون في "خان"، وهو عبارة عن مبنى يتكون من اثنين وثلاثين غرفة موجودة بمدينة إزمير، حيث يتم فيه جمع المتطوعين في انتظار نقلهم إلى الجزائر.. ينظر : محمد عمر مروان : **الانكشارية قوة الدولة و ضعفها**، المجلة العلمية لكلية التربية ، العدد 8، يونيو 2017م ، ص ص 321 -325 .

[3] **طائفة رياس** :هم الأشخاص المخول و الموكلة لهم مهنة رياس البحر أي بمعنى آخر كل شخص له صلة بعالم البحر. وهم مصدر دخل مهم للدولة، طواقمها من ذوي الخبرة في القتال البحري جعلت الجزائر مكانًا بحريًا رائدًا في البحر المتوسط لقرون. حيث كان لهم دور كبير في قوة الأسطول الجزائري و في ازدهار و رخاء إيالة الجزائر ، بل كانوا يمثلون العمود الفقري له خاصة خلال القرن 17م ، و لهم نظام إداري خاص بهم. ينظر : جون وولف : **رياس البحر**، مجلة الدراسات التاريخية، مج 4، ع 3 ، 1987م ، ص 43 .

[4] ميمن داود : **الجيش الجزائري خلال الفترة العثمانية " تنظيمه وعدته" (1518م –1830م)** ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في الاثار الاسلامية ، إشراف : بويحياوي عز الدين ، جامعة الجزائر 02 ، 2015م ، ص ص 98 – 99 .

وهذا ما تم ذكره في الوثيقة التالية وهي عبارة عن رسالة إلى بايلرباي الجزائر تتضمن شكوى رفعتها طائفة الانكشارية بالجزائر إلى الباب العالي بسبب رغبة الأعراب (الأهالي) في الحصول على وظيفة محافظ مباني الدولة و الكنائس و مقر السفراء والتدخل فيها، واعتبروا أن هذه الوظيفة و منذ القدم كانت من اختصاصهم فقط. وجاء مضمون الوثيقة كالآتي:" **هذا الحكم الشريف الى بايلرباي إيالة الجزائر: لقد رفعت طائفة الانكشارية شكوى الى الباب العالي، عبرت عن أنها و منذ القدم كانت تحتكر وظيفة محافظ** (yasakcilik) **أمام المباني الدولة و الكنائس و مقر السفراء ... و كانت هذه الوظيفة تعد من اختصاصاتها إلا أنه بدأت طائفة الأعراب (اي الأهالي) تعبر عن رغبتها لتولي هاته الوظائف ... و إعطاء هذه الوظيفة (يساقجر) لطائفة الانكشارية دون غيرها و عليكم بمنع كل من يظهر عناده و التدخل في هذا الأمر"**[1].

وفي حادثة أخرى ما إن فرغ حسن باشا من مشكلة أمير بني عباس حتى وجد نفسه أمام تمرد للانكشارية، بدعوى أنهم يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية، ويذكر أن الحقيقة أن الانكشارية لم تكن مع الدولة العثمانية إلا بالقدر الذي يسمح لها بالحفاظ على امتيازاتها في بلاد الجزائر، لأنها كانت دائما تخشى أن تفقد هذه الامتيازات لصالح أهالي البلاد. ووقعت القطيعة بينها و بين حسن باشا بن خير الدين لما حاول الأخير أن يحد من نفوذها بإدخال عناصر أخرى في الجيش، تتكون من الأهالي .[2]

دعم حسن باشا علاقاته بملك كوكو فتزوج من ابنته، كما فعل أبوه خير الدين من قبل و زوج قائده حسن من كبيرة بنات أخت زوجته وأقام بالمناسبة احتفالات كبيرة، وسمح للجنود الزواوة بالتجول في المدينة حاملين الأسلحة ، الشيء الذي لم يكن مسموحا به من قبل أبدا، فتزايد عدد الزواوة في المدينة، حتى أصبح سنة 1561م، حوالي ستمائة، الأمر الذي أثار حفيظة الانكشارية التي رأت في وجود هؤلاء الأهالي تهديدا مباشرا لها. فجمع آغا الانكشارية محمد كوسة الديوان الذي قرر

---

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 7 ،ص 20 ، المؤرخة في (8 صفر 975 ، 14 أوت 1567م) / عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 183.

[2] صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 83.

دعوة حسن باشا للإعلان عن منع الزواوة من الدخول إلى مدينة الجزائر، و طرد القبائليين منها فتطورت المسألة ، وألقي القبض على الباشا نفسه مع اثنين من مقربيه، وأرسلوا إلى القسطنطينية مكبلين، بدعوى أن الباشا يريد أن يسلم السلطة في الجزائر لملك كوكو، ويبدو أن السلطان كان يعرف جيدا الأسباب الحقيقية التي كانت وراء هذا التصرف، فلم يقتنع بطروحات الانكشارية واعتقل الوفد الذي رافق المقبوض عليهم ، ثم أمر بإعدام أعضائه[1].

أرسل السلطان العثماني (سليمان القانوني) أحمد باشا كي يعمل على تصفية المتمردين. وكان أحمد باشا البوسني الأصل من المقربين للسلطان و مسؤولا عن حدائق السراي، كانت التصفيات واسعة النطاق ، هناك من أرسل إلى استنبول حيث أعدم و هناك من أعدم في الجزائر وهناك من أبعد عن القيادة، لكن الذين استطاعوا النجاة تمكنوا من دس السم لمبعوث السلطان فمات خلفه القائد يحي إلى أن جاء حسن باشا إلى الجزائر للمرة الثالثة سنة 1562م، والذي لقي ترحيبا كبيرا، و بمجرد وصوله إلى الجزائر أمر بتحضير حملة على وهران و المرسى الكبير.

وبعد انتهاء حسن باشا من حصار مدينة وهران، أمر بتكثيف عمليات القرصنة، و كان الجنود الانكشاريون الذين ظلوا على قيد الحياة على يقين من أن حسن باشا يضع الانكشارية في مقدمة العمليات، وكان يريد تسليط العقوبة عليها جزاء تمردها عليه. لعل هذا هو سبب تنظيم الحملة بتلك السرعة.[2]

و في سنة (976هـ/1568م)، تم إرسال رسالة إلى بايلرباي إيالة الجزائر، والتي جاء فيها على أن السلطان العثماني بعث إلى بايلرباي إيالة الجزائر فرمان و أمره فيه بتسوية النزاع القائم بين طائفتي الإنكشارية والعرب والذي تسبب في قيام فوضى وذلك بعد تعيين نخبة من حراس الباشا من طائفة الانكشارية وقيامهم بالاعتداء على الأهالي، طبقا لهذا كان هذا الأمر السلطاني و المتمثل في الفصل في هذا النزاع من خلال جعل طائفة الانكشارية في الطرف الأيمن للديوان و العرب في الطرف الأيسر للديوان أما وظيفة حراس (يساقجر) وجوب حصرها على طائفة الانكشارية فقط،

[1] صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 83.

[2] **نفسه**: ص 84.

وضرورة قيام كل طرف بعمله، ومعاقبة كل مخالف للأوامر و القوانين المعمول وهذا ما جاء في مضمون الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف الى بايلرباي إيالة الجزائر : إن طائفة الانكشارية و العرب بإيالة الجزائر ،يجلسون حاليا على اليمين بديوان الإيالة، و قد قامت بينها الفوضى والنزاع ، كما تم تعيين نخبة من حراس الباشا من بين طائفة الانكشارية ، و هم قاموا بالاعتداء على الأهالي و ظلمهم و عليه لدى وصوله هذا الحكم نأمركم بتسوية النزاع بين الطائفتين وعلى طائفة الانكشارية ان تقف على الجانب الأيمن كما كان معمولا به في السابق، وطائفة العرب بالجانب الأيسر من الديوان، ولتؤد كل طائفة منهما العمل المنوط بها كما نأمرك بحسن تدارك الأمور بتطبيق القوانين المعمول بها قديما بالإيالة .. و معاقبة مخالفي الأوامر و في حال طلب وظيفة حراس (يساقجر) من غير طائفة الانكشارية فعليكم أن تمتنعوا عن قبول ذلك بل حصرها في طائفة الانكشارية و تحاشي الظلم والتعدي وهذا ما يخالف الشرع والقانون**"[1].

وفي سنة (985 هـ/ 1577م)، تكررت اضطرابات أحوال جنود الانكشارية بالجزائر الذين كانوا يعيدون تمرداتهم و سعيهم نحو تحقيق مصالحهم الشخصية، إذا تم ارسال فرمان إلى باشا إيالة الجزائر حسن باشا فينيزيانو، لضبط نظام الانكشارية في العمل و معاقبة كل متقاعس عن ذلك ، مع الاعتناء بالمتفانين في العمل و خدمة الدولة و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية:"**هذا حكمنا الشريف الى بايلرباي الجزائر حسن باشا : لقد أخبرنا الوالي السابق للجزائر رمضان باشا حول وضعية الجنود الانكشارية ، و ما هم عليه من اختلاف و تمرد ضد قوادهم بحيث عندما يدركون أن هناك مصلحة و غنائم يمكن الحصول عليه فانهم يظهرون انقيادهم للقائد ويظهرون موافقتهم ويشاركون في الحرب سواء في البر أو البحر، ولكن ما أن يتحققوا بعدم وجود مصلحة في حملة معينة ، فإنهم يعاندون و يخالفون الأوامر و القادة فالمطلوب العمل على ضبط النظام والسعي للاهتمام بالجنود الانكشارية الذين أظهروا كفاءتهم وقواتهم في الحرب ضد الكفار بفاس، و**

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 7، ص 874، المؤرخة(3جمادى الأولى 976هـ/ 24 أكتوبر 1568م) / عبد الجليل التميمي : **المرجع السابق**، ص 186 .

المطلوب ضبط نظام الانكشارية المتقاعسين عن خدمة الدولة و مصالحها و الاعتناء بصورة خاصة بالجنود الانكشارية الذين أظهروا تفانيهم في أداء خدمتهم " [1].

لم تتوقف طائفة الانكشارية عند هذا الحد بل وصلت أخبارها إلى الباب العالي و المتمثلة في تمرد الإنكشارية و المتطوعين ضد الديوان وقادتهم، و عدم الانقياد إلى أوامر قيادتهم بل وصلوا إلى السب و الشتم و القذف بالكلام القبيح. و في هذا الإطار تم إرسال فرمان إلى بايلرباي الجزائر طلب منه تأديب المتسببين في هذه الفوضى وجاء مضمون الرسالة كالتالي: " **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي الجزائر : لقد وصل إلى مسامع عتبتنا العالية تلك الأعمال الجريئة و حالة الشتم بين طائفة الانكشاريين و المتطوعين و عدم استماعهم لأقوال القادة و المسنين و الآغاوات بل تجرؤوا على سبهم** و **قذفهم بالكلام القبيح** . **فالمطلوب التدبير في شؤون الدولة و العمل على تأديب العصاة وأخذ حق المسنين و دفع المتمردين إلى الانقياد و طاعة أوامر أولى الأمر منهم**"[2].

وفي سنة(988هـ/1580م)، حدث نزاع بين طائفة الانكشارية و الكراغلة [3] في الجزائر ، حيث أنه في السابق كان هناك وكيل لطائفة الكراغلة إلى جانب الإنكشارية و رؤساء الموانئ والبحارة ، لكن تم ضمهم كلهم الى الانكشارية، الأمر الذي سبب خلافا دائما و نزاعا مستمرا . لهذا تم ارسال رسالة إلى بايلرباي إيالة الجزائر والتي امره فيها بالكف عن هذه الفوضى و إرجاع الأحوال عما كانت عليه سابقا مع وجوب فصل و استقلال كل طائفة عن الأخرى، و تعيين وكيل خاص على رأس كل طائفة و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف الى بايلرباي إيالة الجزائر** :

---

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 30، ص 185،المؤرخة في (5 ربيع الأولى 985، 23 ماي 1577م) / عبد الجليل التميمي : **المرجع السابق**، ص 237.

[2] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 30، ص 223 ،المؤرخة في (13 ربيع الأول 985، 31 ماي 1577م)/ **نفسه**: ص 238 .

[3] **الكراغلة** :هم ابناء الأتراك من أمهات جزائريات، فهم أقرب الى الأهالي اذن من قرب الاتراك اليهم، يشكل هؤلاء الكراغلة طائفة فوق الطوائف الاخرى ولكن تحت طائفة الأتراك، ويتمركزون في قسنطينة، عنابة، جيجل وبسكرة... ينظر: صالح عباد: **المرجع السابق**: ص ص 357-358.

لقد سبق أن عين في إيالة الجزائر وكيلا لطائفة الكراغلة ، الى جانب طائفة الانكشارية ورؤساء الموانئ و البحارة ، حيث أنها أصبحت تشكل فرقا عسكرية و تم ضمها جميعا الى فئة الانكشارية ووكلائهم ، و عليه منذ التحاق فئات الكراغلة و رياس الموانئ الى الانكشارية أصبحوا في نزاع و اختلاف دائم، وظهرت الفتنة بين صفوفهم حسب ما وصل الى مسامع عتبتنا العالية، وعليه عند وصول امري هذا نأمركم بإرجاع الأحوال عما كانت عليه من قبل و جعل كل طائفة عسكرية مستقلة عن الاخرى و ليعين على رأس كل طائفة وكيل خاص بها لتجنب الاختلاف والفتنة "[1].

وتحدثت العديد من الوثائق العثمانية عن جشع الانكشارية وتمثل ذلك في طلبهم رفع مناصبهم وترقيتهم ومطالبتهم بالحصول على الغنائم، ويدعون أنهم لم يتحصلوا على حقوقهم الكاملة ليخلق بعض الفوضى والتمردات لزعزعة الإستقرار والأمن في تلك الفترة ومن أهم هذه الوثائق نجد:

1.**الوثيقة الأولى**: وهي عبارة عن فرمان الى بايلرباي ايالة الجزائر تتعلق بشكاوي بعض الانكشارية من سوء معاملة الإدارة من خلال عدم تسديد مرتباتهم وعدم تعيينهم على رأس المقاطعات وجاء مضمون الوثيقة كالاتي " :**هذا حكمنا الشريف الى بايلرباي إيالة الجزائر : بهدف تسديد مرتبات الجنود الانكشارية العاملة بالجزائر ، سبق و أن تم إقطاع بعضهم بعض الأراضي في المناطق الجزائرية على أساس التزام لهؤلاء الجنود الانكشارية . كما قام العديد منهم بعد التصرف بمحاصيل المناطق المعينة لهم على أساس سنجاق و زعامات .....كانوا يرفضون دفع مرتبات الجنود الانكشارية الذين يعملون تحت أوامرهم بل اكتفوا بضمان العيش لهم فقط...نأمرك بالعمل على ما كان معمول به سابقا .. و أن لا تمنعوا أحد من الحصول على هذا الحق ، و في حالة عزل أحد الانكشارية فليقم بتعويضه ...**" [2] .بينت هذه الوثيقة محاولة السلطة

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 43، ص 125 ، المؤرخة في(27 جمادى الأولى 988هـ/ 10 جويلية 1580 م)/ عبد الجليل التميمي : **المرجع السابق**، ص 252 .

[2] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 47،ص ،188، المؤرخة في(1 جمادى الثانية 990هـ/ 23 جوان 1582م)/عبد الجليل التميمي : **المرجع السابق** ص ص 259 – 260 .

العثمانية المحافظة على الأمن من خلال ما نصت عليه أنها تأمر بتسديد مرتبات الجند الانكشاري العامل بالإيالة و كذا تسديد كل المرتبات الجند التي كانت تعمل تحت أوامرهم في إقطاعات الأراضي، بالإضافة إلى عدم الوقوف في وجه أي أحد يطالب بحقه ، و في حالة عزل أحد رؤساء سناجق يتم تعويضه مباشرة بأحد يستحق ذلك المنصب و العمل بما كان معمولا به سابقا وهذا أكبر دليل على جهود الدولة العثمانية في توفير الأمن وتسيير النظام الداخلي للإيالة.

2. **الوثيقة الثانية:** وهي عبارة عن رسالة إلى بايلرباي إيالة الجزائر لتسوية خلافات الانكشارية التي كانت تطالب بترقية مناصبهم ورفع أجورهم وقد وافقت السلطة العثمانية على مطالبهم وهذا حفاظا على أمن البلاد ورفع المظالم عن الأهالي والسهر على تطبيق النظام وهذا ما نصت عليه الوثيقة التالية والتي جاء مضمونها كالآتي: " **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة الجزائر: لقد قدم من ديار الغرب الى عتبتنا العالية بعض الأشخاص المعتمدين برفع قضية طائفة الانكشارية الذين طلبوا الترقية في مناصبهم و رفع أجورهم باعتبار انهم كانوا قد عينوا في فترة حكم البايلربايات، وعليه عند وصول حكمي هذا، نأمرك بأن لا تقوم بترقية أحد بصفة مباشرة و في حالة ظهور بعض الانكشارية الذين يطالبون برفع أجورهم و ترقيتهم فليتم إبلاغهم بأن محصول البلاد لا يكفي و بأنه من الضروري توفير المال لبيت المال والإكثار منه لحفظ البلاد و رفع المظالم عن الأهالي ونشر العدالة في الولاية ككل، وعليه نأمرك بالاهتمام بالرعايا و السهر على رفاهيتهم وتطبيق الأحكام الشريفة المتعلقة بالجنود الانكشارية والغزاة في سبيل السلطان وحسن معاملتهم والاهتمام بأمورهم**" [1].

3.**الوثيقة الثالثة:** تعتبر هذه الوثيقة أوامر من أجل ترقية الجنود الانكشارية، وهذا باستحقاق جهودهم وخدماتهم لصالح الدولة العثمانية والأمر بتوزيع هذا الأمر على جميع الفرق الانكشارية وهذا لضمان العدل وإعطاء كل ذي حق حقه، وهذا ما نصت عليه الوثيقة التالية :" **هذا حكمنا الشريف الى بايلرباي إيالة الجزائر : لقد حرصت الدولة العثمانية على الاهتمام بترقية الجنود الانكشارية ، و هذا بحسب الاستحقاق للأعمال و الخدمات الجليلة التي قام بها الانكشاريون**

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 48، ص 47 ، المؤرخة في (شعبان 990هـ/ 21 أوت 1582 م)/ **نفسه**، ص 260.

لصالح خدمات السلطان . إلا أن بعض الانكشاريين الذين وصلوا الى إيالة الجزائر، طلبوا ترقيتهم في سلم الجندية وعليه عندما يقوم أمثالهم بطلب الترقية، فليتم إحالتهم على ضباطهم للتحقيق معهم في ذلك، و لا يتم ترقيتهم إلا عندما يحين الوقت بعد خدماتهم ويشاركون في الفتوحات والتوسعات الجديدة، و عليه لا يتم ترقية أحد إلا بعدما تظهر خدمته للإيالة و على وجه مناسب و مستحق ، و نأمر بيلرباي الجزائر بتوزيع هذا الأمر السلطاني على فرق الانكشارية."[1]

ثالثا: تطبيق الإجراءات الأمنية.

1. معاقبة المخالفين للقوانين الأمنية:

ارتبطت سيادة الأمن والنظام وصرامة العقوبات وقسوتها التي تنفذ ضد كل شخص يتجرأ على مخالفة القوانين أو ارتكاب جريمة مهما كان نوعها أو طبيعتها، فمسؤولو الإيالة أولوا أهمية قصوى للقضايا الأمنية ومحاربة كل أنواع الجرائم التي كانت المدينة معرضة لها، ذلك أن المجتمع الجزائري بمختلف انتماءاته سواء الأتراك العثمانيون أو الحضر أو اليهود والمسيحيون عرف انتشار أنواع الجرائم والجنح، مما تطلب مواجهتها ومحاولة الحد منها بتطبيق أشد أنواع العقوبات، والتي تراوحت بين دفع غرامة مالية أو الضرب إلى الإعدام بالحرق والشنق.[2]

وقد أوكلت مهمة النظر في هذا النوع من القضايا والحكم فيها إلى الباشا أو أحد موظفيه. كما أن طبيعة العقوبة ارتبطت بالانتماء الطائفي للمذنب، فالجنود العثمانيون منحت لهم بعض الامتيازات ومنها أنهم كانوا يعاقبون سرا في دار آغا الانكشارية بعيدا عن أعين الناس حتى يحافظوا على هيبتهم، في حين أن باقي السكان كانوا يعاقبون علنا، خاصة عند باب عزون الذي كان مخصصا لتنفيذ حكم الإعدام في حق المذنبين من الحضر، أما باب الواد فكان مخصصا لحرق اليهود على العموم، ويذكر أن العقوبات وقسوتها، كانت خالية من الإنسانية، فهي تجعل المذنب يئن تحت وطأتها، ويعاني من شتى

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 30، ص 223 ، المؤرخة في (13 ربيع الأول 985هـ/ 1 جوان 1577م) / عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 292.

[2] محمد بوشنافي: **المرجع السابق**، ص 94.

أشكال الآلام والعذاب قبل أن يلقى مصيره المحتوم، فهي تطلعنا على عقوبات تجعل صاحبها يعاني أياما قبل موته، ومنها تعليق المتهم في خطاطيف على جدار باب عزون أين يبقى معلقا حتى الموت.[1]

ومن أهم العوامل التي ساهمت في سيادة الأمن والنظام إضافة إلى ما سبق ذكره، أن مسؤولي الإيالة كانوا يلجؤون إلى إشراك الأهالي في هذه المهمة، حيث أن القاطنين في كل حي من أحياء المدينة كانوا مسؤولين على كل السرقات والمخالفات التي ترتكب ضمن حدود حيهم مما جعلهم في حالة يقظة دائمة للإعلام عن كل محاولة سرقة تحدث في الحي إلى جانب القبض على المتهم وتسليمه إلى الجهات المختصة، ويظهر أن هذا التنظيم ساهم في إيجاد وسيلة أمن فعالة تدعم جهاز الأمن الرسمي الذي كان يسيره عدد من الموظفين الذين سبق ذكرهم.[2]

وتذكر بعض الوثائق العثمانية هذا الموضوع ومن أهمها:

أ. إرسال بعض المجرمين إلى الجزائر لحبسهم:

حيث تشير هذه الوثيقة الى أنه تم إرسال فرمان إلى بايلرباي إيالة الجزائر بإلقاء القبض على كل المدعوين" ببدر وبلقيش الروسيين بغية اتخاذ اجراء عقوبة النفي بحقهما إلى إيالة الجزائر مع تنبيه بضرورة عدم السماح لهما بالخروج منها وجاء مضمون الوثيقة كالاتي:"**هذا حكمنا الشريف إلى بيلرباي الجزائر : لقد تم القبض على المدعو بدر وبلقيش وهما من رجال خان نعمور،بإقليم الروس، وبعد القبض عليهما وجلبهما إلى الباب العالي، تم إتخاد القرار بنفيهم الى إيالة الجزائر وعليه وبمقتضى هذا الأمر نأمرك بحبسهما بالجزائر وعدم السماح لهما بالخروج.**"[3]

ب. الإبلاغ عن قيام بعض المفسدين بوضع العراقيل أمام تنفيذ ما ورد في أحد الأحكام والأمر باعتقالهم بغض النظر عن وظائفهم وإرسال المذنبين إلى استانبول:

---

[1] محمد بوشنافي: **المرجع السابق**، ص ص 94-95.

[2] **نفسه**، ص 95.

[3] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** 7 ، ص 582، المؤرخة في (3 محرم 976/ 8 جوان 1568م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 185.

تتحدث هذه الوثيقة على أن السلطان العثماني بعث بهذا المرسوم إلى بايلرباي الجزائر وقاضيها يأمرهما فيه بضرورة معاقبة المفسدين، واعتقال كل من يحول دون تنفيذ الأحكام الشرعية ويعملون على تضليل الجند، وذلك من خلال إلقاء القبض عليهم مقيدين إلى مركز الدولة، وجاء مضمون الوثيقة كالآتي:" .... **تم الإبلاغ عن وجود بعض المفسدين في جزائر الغرب وهم يقومون بالحيلولة دون تنفيد الأحكام الشرعية، ويضلون الجند بشكل مستمر، وعليه فقد أمرت: عند وصوله أن تقوموا ودون تأخير بإلقاء القبض على هذه الشاكلة من المفسدين ان كانوا من أهل الديوان أو من الطوائف الأخرى، كائنين من يكونوا وفي حالة ثبوت وظهور إفسادهم وإضلالهم على وجه المشروح ترسلونهم مقيدين معتقلين** ."[1]

2. تسلط رجال الدولة على الأهالي:

كانت الدولة العثمانية شديدة الحرص على رعاية و حماية الأهالي و عدم التدخل في شؤونهم وضمان حقوقهم، لذلك فقد ذكرت العديد من الوثائق العثمانية و التي هي عبارة عن أوامر سلطانية لإيالة الجزائر من أجل متابعة الحكام الظالمين الذين عاثوا فسادا في الولاية لخدمة مصالحهم الخاصة و الشخصية على حساب الأهالي .

ومن أهم هذه الوثائق نجد:

أ. شكوى ضد أمير سنجق تنس بولاية الجزائر لممارسته الظلم والتعدي على الأهالي والأمر بإجراء التحقيق وإحقاق الحق:

نصت الوثيقة أن السلطان العثماني قد وجه فرمانا سلطانيا إلى بايلرباي الجزائر وقاضي تنس، يدعوهما فيه بضرورة النظر في أمر التجاوزات التي يقوم بها أمير سنجق تنس على الأهالي والرعية من ظلم وتعدي، طالبًا منه مواجهته وإعادة الحقوق لأهلها الفقراء وتسجيل ذلك في دفتر يرسل إلى

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 30، صحيفة رقم 180، حكم رقم 422، المؤرخة في (5 ربيع الأول 985هـ/ مايو 1577م) فاضل بيات: **المرجع السابق**، ص 155.

الباب العالي، وهذا ما جاء في الوثيقة التالية:"**.....فقد أمرت عند وصوله أن تقوموا بمواجهة المشار إليه مع القائمين بالدعوى عليه....ترسلونه الى سدة سعادتنا.....**"[1].

ب.**تعدي حكام الإيالة على الأهالي:**

تم ارسال رسالة إلى أمير أمراء الجزائر حيث أنه بعد إبلاغ الباب العالي بالظلم و التعدي على الأهالي من قبل حاكم ولاية المذكورة، الأمر الذي جعل الباب العالي يأمر بتحقيق الأمن و السلام والرفاهية للأهالي، مع تطبيق القوانين و معاقبة كل من يتسبب في ظلم الأهالي و مخالفت للقوانين، مع بعث أسمائهم إلى الباب العالي. وهذا ما جاء في الوثيقة التالية:" **الأمر الصادر الى أمير أمراء الجزائر : ورد على علمنا حصول ظلم و تعدي على أهالي الولاية المذكورة والحال أن هدفي ومرادي من تنصيب حاكم الولاية، هو تمكين الخلق من العيش بأمان ورفاه وسلام، لينشغلوا بالدعاء لدوام الدولة وثبات مجدي ورفعتي، لذا أمرك بالتقيد بتوفير كل ما يؤدي الى تحقيق الأمن و السلام و الرفاهية لأهالي الولاية ، و لا تتصرف بما يخالف القانون القديم وتظلم أي فرد أو الاعتداء عليه وامنع ذلك وادفعه عنه، و لا تتركب أي ممنوع ، اكتب أسماء المخالفين و المعتدين على القانون وعلى أمري الشريف و ابعث بالقائمة الينا .**"[2]

ج .**أعمال الظلم و العنف الذي ارتكبه حسن آغا في الجزائر ضد الأهالي:**

و ذلك بعد إبلاغ باشا إيالة الجزائر الباب العالي بما يجرى في الإيالة والتي تخص تنصيب حسن آغا علي رأس الانكشارية لتجنب الخلاف بين طائفة الرياس و طائفة الانكشارية ،تحدثت هذه الرسالة على أعمال العنف و الظلم و الضغط الذي مارسه حسن آغا بعد تنصيبه على الأهالي

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 22، حكم رقم 671، صحيفة 939، المؤرخة في(2 ربيع الأول 981هـ/ 3تموز / يوليو 1573م)/ فاضل بيات: **المرجع السابق**، ص 136.

[2] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 22 ، ص 124 ، المؤرخة في (5 ربيع الأخر981هـ/ 4 أوت 1573م) / عبد الجليل التميمي : **المرجع السابق** ، ص 217 . ينظر **الملحق رقم 4، ص 116**.

من أجل أخذ أموالهم، مع ممارسته الرشوة و أخذه أموال الخزينة و توزيعها على أتباعه و قيامه بغلق أبواب القلعة (مدينة الجزائر) متسببا في حصار و ضيق للأهالي.

الأمر الذي جعل الباب العالي يأمر بتنصيب نائب الآغا (كتخذا آغا) لتسيير الأمور و ضبط النظام، مع القبض على حسن آغا و أتباعه و إدخالهم لمحاكمته، أو إرسالهم الى الباب العالي في حالة عدم طاعته ليتم محاكمته هناك وأخد ما يستحق . و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية:

"لقد **وصلتنا أخبار من بايلرباي إيالة الجزائر بأنه لتحاشي وقع الخلاف بين طائفة الرياس و الانكشارية بالجزائر ، تم تعيين حسن آغا على رأس الانكشارية و لكن ما إن حل بالجزائر ، حتى عمد الى الغدر و ظلم الأهالي و ممارسة الرشوة و الضغط على الأهالي لأخذ أموالهم ..... فليتم القبض على حسن آغا و أتباعه و محاكمتهم بحسب الشرع و في حالة عدم الطاعة فليكتب للباب العالي و العمل على حبسه و إرسالهإلى استانبول** ...."[1].

3. الاحتيالات المالية:

حرصت الدولة العثمانية على تطبيق عقوبات صارمة ضد من قام بسلب أموال الرعية وأقدم على الاحتيال المالي وهذا ما تطرقت إليه العديد من الوثائق العثمانية وكان منها :

أ. **القبض على أحد مبعوثي الباب العالي بالجزائر** :تتحدث هذه الوثيقة على أن السلطان العثماني قد أرسل هذا الفرمان إلى بايلرباي إيالة الجزائر يدعوه ويأمره فيها بالقبض على المدعو عيسى الذي عين سابقا على أحد سناجق أيالة الجزائر بسبب أنه قام بسرقة أموال الدولة وبقي بحوزته ثلاث أكياس فعليه بسجنه و أخذ كل الأموال والأرزاق الموجودة بين يديه و إرسالها للباب العالي في أحسن وجه والقيام بتسجيل كل الأموال التي تظهر في دفتر والقيام بإرسالها للباب العالي وذلك ما نصت عليه الوثيقة فيما يلي:" **موجه إلى بايلرباي إيالة الجزائر : إن المدعو عيسى كان قد عين سابقا حاكما على أحد سناجق إيالة الجزائر، و يوجد بذمته أموال للدولة ، و التي قام بسرقتها و**

[1]الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 42 ، ص 55 ، المؤرخة في (19 جمادى الآخر 989/ 21 جويلية 1581م)/ عبد الجليل التميمي : **المرجع السابق** ، ص 247 .

بقيت معه ثلاثة أكياس من المال. و عليه لابد من القيام بحبسه و أخذ كل الأرزاق و الأموال الموجودة بين يديه و إرسالها غلى الباب العالي ....و تسجيل كل الأموال التي تظهر عنده في دفتر و إرسالها إلى الباب العالي "[1].

ب .**التفحص في قضية المال الذي استلمه ريس يحي من أوغلو محمد:** جاء في الوثيقة التالية أن المحاسب يحي أوغلو محمد وأن هذا الأخير باع سلعا بثمن رخيص و المقدر ب 100000 أقجه. وسلمه ريس يحي على خمس دفعات. لذا وجهت هذه المراسلة من أجل التحقيق في قضية هذه الأموال مع إعلام الباب العالي بكل المستجدات وهذا ما نصت عليه الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف موجه إلى بايلرباي إيالة الجزائر : سابقا قام المحاسب المدعو أوغلو محمد ببيع السلع بأسعار رخيصة الثمن و سلم المال للريس يحيّ ، على خمس دفعات و بلغ ذلك 100000 أقجه . و قام المدعو يحي ريس بأخذ تلك القيمة المالية الهامة، و عليه ندعوك بالتحقيق حول مقدار المال الذي بذله بائع سلع محمد أغلو و العمل على استدعاء يحي و التحقيق معه حول تلك الأموال، التي استلمها من طرف الأمين واعلام الباب العالي بذلك على وجه السرعة"**[2].

ج .**التحقيق في قضية أموال فدية أسرى تم فديتهم من قبل دولتهم البندقية:**

جاء في الوثيقة التالية وهي عبارة عن مراسلة إلى باشا إيالة الجزائر، تتعلق بالتحقيق في قضية أموال فدية أسرى تم فديتهم من قبل دولتهم البندقية جراء وقوعهم في أسر مراد ريس الذي قام بمشاركة الدولة العثمانية إحدى حملاتها و المقدر عددهم ب 80 أسيرا ، و بخصوص هذه الأموال فإنه حولها لصالحه الشخصي رغم معرفته بالقوانين أنها تابعة لخزينة الدولة . لذا وجه هذا الأمر السلطاني لاسترجاع هذه الأموال دون نقصان أو تقصير و كذا تحويلها لخزينة الدولة العثمانية مع احدى السفن المتوجهة إلى الباب العالي، مع التحذير من التغافل عن تطبيق هذا الأمر و للفهم أكثر

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 7، ص 875، المؤرخة في (3جمادى الأولى 976 / 24 أكتوبر 1568م)/عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ص ص 186 -187.

[2] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 5،ص 354، المؤرخة في (19 رجب 973/ 9 فيفري 1566م)/ **نفسه**، ص ص 178 -179 .

نستدل بالمراسلة التالية : " **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة الجزائر : فيما سبق قام ريس البحر المدعو مراد رئيس بمشاركة الأسطول العثماني في إحدى حملاته البحرية بواسطة سفينته الخاصة (من نوع فرقاطة) و في أثناء هذه الحملة تم القبض على 80 أسير من الكفار ... و عندما تمت فديتهم بالأموال .. قام الرئيس مراد بالمحافظة و أخذ الأموال لصالحه الخاص رغم أنها تابعة لخزينة الدولة و عليه نطلب منكم أخذ الأموال ...، و ارجاعها الى خزينة الدولة العثمانية دون تقصير و لا نقصان** ..."[1].

وفي الأخير يمكن القول ما يلي:

- ✓ لعبت الهيئات الأمنية الأساسية والثانوية دورا جوهريا في تعزيز الأمن وحفظه والسهر على حماية الناس من خلال فرض عقوبات صارمة لكل من يتجاوز القانون، من بينها الشرطة والمزوار وشيخ البلد والمحتسب وموظفو جهاز الأوجاق، وقاموا بزرع بذور الاستقرار والرفاهية في المدينة.
- ✓ تنوعت مضامين الوثائق العثمانية من حيث الشؤون الإدارية والقضائية ، فكانت عبارة عن قرارات تعيين ومعاقبة مخالفي القانون .
- ✓ سهرت الدولة العثمانية على تنظيم الأوضاع الداخلية لإيالة الجزائر خلال القرن (10هـ/16م) من خلال قمع تمردات القبائل التي رأينا أن سببها الأساسي هو الضرائب أما تمردات الانكشارية التي كانت أغلبها بسبب الصراع على السلطة .
- ✓ ذكرت بعض الوثائق العثمانية والتي هي عبارة عن رسائل سلطانية لإيالة الجزائر من أجل متابعة الحكام الظالمين الذين عاثوا فسادا في الإيالة لخدمة مصالحهم الخاصة و الشخصية على حساب الأهالي .
- ✓ محاربة الإختلاسات المالية لخزينة الدولة و كذا التحقيق في قضايا مالية تسبب فيها أصحاب السلطة في الايالة من أجل استرجاع هذه الأموال المنهوبة حفاظا على أمن البلاد.

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 34، ص 112 ،المؤرخة في (11 صفر 986 هـ/ 19 أفريل 1578م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص ص 240 -241 .

الفصل الثاني

سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة طرابلس الغرب في الوثائق العثمانية خلال القرن (10هـ/16م).

- **المبحث الأول** : إعادة أسس إيالة طرابلس الغرب بعد انضمامها للدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م).

أولا: إعادة بناء الإيالة.

ثانيا: تنظيم الشؤون الإدارية من خلال الوثائق العثمانية .

- **المبحث الثاني**: سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة طرابلس الغرب خلال النصف الثاني القرن (10هـ/16م).

أولا:ردع الثورات الداخلية.

ثانيا: ردع تمردات الإنكشارية وتسلطهم على الأهالي.

بعد تحرير الدولة العثمانية لطرابلس الغرب وضمها لها، كان من أولويات الدولة العثمانية حفظ الأمن والنظام الداخلي في الإيالة وحمايتها من القوى الخارجية، لهذا كانت أولى أعمال الولاة هي إعادة بناء الايالة وتعميرها، فقاموا ببناء الحصون وترميمها، وبعد إعادة بناء أسس الإيالة كان لابد من السلطات العثمانية تنظيم الشؤون الإدارية، فقد كان للدايات والإنكشارية نفوذهم على الجهاز العسكري و السياسي في الإيالة، وأدى فرض الضرائب وتسلط رجال الدولة على الأهالي إلى قيام ثورات داخلية وتمردات داخل الإيالة على الرغم من أن العديد من الفرمانات السلطانية التي كان أغلب مضامينها تأمر بحفظ الأمن ومراعاة شؤون وحماية الأهالي، وهذا الذي سوف أتطرق إليه في هذا الفصل وهذا بالإعتماد على مجموعة من الوثائق العثمانية وجملة من المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع وعليه نطرح الأسئلة التالية:

كيف تم إعادة بناء الإيالة بعد الدخول العثماني؟ وما أهم الشؤون الإدارية التي تناولتها الوثائق العثمانية؟ وكيف ردعت الدولة العثمانية الثورات والتمردات وتسلط رجال الدولة على الأهالي داخل الإيالة؟

• المبحث الأول : إعادة أسس إيالة طرابلس الغرب بعد انضمامها للدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)

بعد تحرير طرابلس الغرب، وإلحاقها بالدولة العثمانية وتعيين مراد آغا واليا عليها، أصبح من الضروري إعادة تعميرها وتنظيم شؤونها بعد ماشهدته من خراب ودمار على يد فرسان القديس يوحنا.

أولا: إعادة بناء الإيالة.

عهد سنان باشا بولاية طرابلس الغرب إلى مراد آغا.[1] وترك إلى جانبه درغوت باشا،[2] الذي ساعده على بسط سلطانه على كل مقاطعات مصراتة وزوارة وجربة، وفي الداخل حتى سفوح الجبل. ومن أولى الأشياء التي اهتم بها الحاكم الجديد، ترميم القلعة التي دمرت جزئياً أثناء الحصار، وتحويل الكنيسة التي خصصها فرسان مالطا باسم القديس ليوناردو، إلى مسجد وانتقلت بلدة تاجوراء[3] الصغيرة، إلى مرتبة عالية. وكانت طرابلس قد عمها الخراب من جراء الحرب وإهمال الفرسان شأنها، فشغل مراد أغا بتعميرها، وجلب لها كثيراً من السكان من تاجوراء ومن المهاجرين الذين تركوها أيام

[1] **مراد آغا:** من مواليد راجوزا Ragusa، نقل الى القسطنطنية، كان بجانب خير الدين بربروس، اشتغل بالبحرية وشارك في الحملة التي شنها خير الدين بربرس على طرابلس الغرب ضد فرسان القديس يوحنا، وعين حاكما على تاجوراء. ينظر: برنيا كوستانزيو:**طرابلس من 1510 الى 1850 م**،تر:خليفة محمد التليسي، دار الكتب الوطنية،ط 1 ، بنغازي، ليبيا، 1985 م، ص ص 41-42.

[2] **درغوث باشا:**ولد في قرية صغيرة بالاناضول ناحية سرد اللوز في موغلا وهو ابن احد الاتراك تعلم في شبابه رمي السهام و ركوب الخيل و لوجوده في منطقة بحر ايجا فقد تطوع للعمل في سفينة احد البحارة الاتراك و تعلم امور السفن و شؤون البحر المدفعية تابع نشاطه البحري في سواحل جنوة و اسبانيا ونابولي وصقلية، وكان من المقربين من خير الدين بربروس. ينظر: **نفسه** ص 37.

[3] **تاجوراء:** تقع تاجوراء الى شرق من طرابلس الغرب، على مسافة 18 كيلومترا، على شاطئ البحر...ينظر: **نفسه**، ص 42.

الإسبان، وفرسان القديس، لأن الحرب أتت على كثير من سكانها، وشجع الناس على الزراعة والصناعة، وإنشاء البساتين واستثمار الأرض. وقد استردت البلاد في أيامه كثيراً مما فقدته أيام الإسبان والفرسان، وأخذت الحياة تدب في جميع مرافقها.[1]

ولم تطمئن زوارة إلى الدخول تحت نفوذ مراد آغا، فبقيت منفصلة عنه، ولكن مراد آغا لم يتركها تستمر على ذلك. واضطرته ظروف عنادها إلى أن يغزوها بجيش فيه نحو 3600 جندي. وحاصرها في شعبان سنة 959هـ / أغسطس سنة 1552م. وبعد الحملة التي شنها فرسان مالطا على زوارة والتي باءت بالفشل، انتقل مراد آغا إلى تاجوراء وعين حاكما عليها، لقد جمع ثروة طائلة. كان لديه ثلاثمائة من الأرقاء المسيحيين، وفي تلك البلدة الصغيرة، فكر في أن يخلد اسمه، بتشييد مسجد عظيم. وقد أحضر من البلدة بعض الأعمدة والمواد وأقام المسجد الحالي الذي يقوم على 48 عموداً، ويقال إن فكرته الأولى كانت متجهة إلى إقامة حصن، [2]ولكن درغوت عارض ذلك، وبعد أن أتم مراد آغا بناء مسجده أطلق سراح الأسرى المسيحيين الذين بنوه، وأرسلهم إلى أوروبا. ومات مراد آغا في هذه البلدة وقبره مشهور بها، وعاد درغوت باشا من القسطنطينية عند نهاية مارس 1553، ودخل إلى طرابلس دخول الفاتحين، وقد استقبل بكل مظاهر الإكرام والتبجيل. وكانت أولى اهتمامات الباشا الجديد زيادة تحصين المدينة والعناية بأسوارها. وبدأ في إنشاء دار البارود الواقعة إلى جنوب القلعة.[3] وقد أحسن بناءها على شكل مربع وبارتفاع كاف، وهي تقوم إلى جانب باب المنشية وترتبط بالسور الذي يمتد حتى حي اليهود. وبهذه الطريقة أصلح نقصاً في القلعة، وسد ثغرة استفاد منها الأعداء في الماضي، وكان من الممكن أن يستفيد منها، ويستغلها العصاة من سكان الدواخل. ليتم إرسال فرمان سلطاني إلى درغوث باشا يطلب منه الإحتراز واليقظة وأمره بتعمير وترميم كل القلاع اللازمة للدفاع عن الإيالة وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا إلى بايلرباي طرابلس الغرب طرغود**

[1] ابن غلبون: **المرجع السابق**، ص 163.

[2] برنيا كوستانزيو: **المرجع السابق**، ص 57.

[3] ابن غلبون: **المرجع السابق**، ص 164.

باشا.....ونأمرك بتعمير وترميم كل القلاع اللازمة للدفاع عن الإيالة وعليك بإظهار مساعيك وبطولتك المعتادة .....حتى تلحق بهم الهزيمة". [1]

تم تحصين وتدعيم الزاوية الثالثة منه ببرج آخر عرف فيما بعد باسم برج درغوت الذي حل محل برج القديس بطرس.[2]

لقد أراد أن يؤمن نفسه، ويحصنها بهذه الطريقة، ضد أي هجوم متوقع، وكان الحصن يشرف على الميناء والجانب الشمالي من مدينة طرابلس، وكانت هناك عدة مساجد بمدينة طرابلس بعضها رئيسية كبيرة تميزت بمآذنها العالية وعراقتها التاريخية مثل مسجد سيدي سالم ومسجد الخروبة. فأضاف درغوت مسجداً آخر شيده ليكون مسجد المدينة،[3] وهو لا يزال قائماً ويحمل اسمه ويضم رفاته. أنشأه سنة 1554م، قرب الجامع الكبير الذي شاهد أنقاضه نيكولاي ودارمونت سنة 1551م. ولما كان يوجد تحت تصرفه حوالي ثلاثة آلاف أسير من المسيحيين، فقد استخدمهم في تجميل المدينة، بعد أن فرغ من تحصينها. وبنى قرب كنيسة ماريا دانجلي (باب البحر) قصراً مكوناً من دورين مفصولين بالشرفات والأروقة ومحاطاً بالحدائق الجميلة[4].

ثانيا: تنظيم الشؤون الإدارية من خلال الوثائق العثمانية :

بعد إعادة بناء أسس الإيالة كان لابد للسلطات العثمانية من تنظيم الشؤون الإدارية، فقد كان للدايات والإنكشارية نفوذهم على الجهاز العسكري و السياسي في البلاد وهو الديوان، الذي يضم كبار قادة الجيش وكبار العلماء، وبمساعدة هذه الهيئة الإستشارية التي تناقش فيها القضايا الهامة

---

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 3، صحيفة رقم 209، المؤرخة في (4ربيع الأول 967هـ/ 4ديسمبر 1559م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 174. ينظر **الملحق رقم 6، ص 118**.

[2] برنيا كوستانزيو: **المرجع السابق**، ص ص 57-58.

[3] الحشائشي محمد بن عثمان : **رحلة الحشائشي إلى ليبيا 5311 م(جلاء الكرب عن طرابلس الغرب)**، تح :علي مصطفى المصراتي، لبنان، بيرت، 1871 م.

[4] برنيا كوستانزيو: **المرجع السابق**، ص 58.

لحياة البلاد، كان نائب السلطان يحكم الإيالة. وله الكلمة الفصل في ذلك، غير أن هذا الوضع لم يدم طويلاً. فبعد مراد آغا و درغوث باشا تنامى دور الأوجاق الإنكشارية وطائفات الرياس، وصاروا يملون إرادتهم على نائب السلطان الذي صار دوره مع الزمن اسمياً فقط.[1]

في عهد درغوث باشا اكتمل التقسيم الإداري الذي بدأ به في زمن مراد آغا للإيالة، ومن الناحية الشكلية كانت سلطة الأتراك العثمانيين تسري على فزان أيضاً وبرقة. كانت أراضي فزان تدخل في نطاق السلطان منتصر بن محمد سلطنة مستقلة تحكمها أسرة أولاد محمد. وقد وسع أراضيه على حساب الجزء الجنوبي من طرابلس الغرب والأراضي الممتدة إلى الشرق حتى سوكنة، وبعد ضم العثمانيين لها اصبحت ملزمة بدفع إتاوة سنوية .[2]

أما في برقة فتواصل نفوذ القبائل البدوية ونصف البدوية، والتي كانت طوراً تتكتل في اتحادات أو تتفرق فيما بينها بصورة دائمة. وبعد استيلاء الأتراك العثمانيين على طرابلس الغرب تركوا السلطة في برقة في أيدي الشيوخ ورؤساء القبائل الذين كانوا هناك قبل وصولهم.

ومن الناحية الشكلية تم تقسيم إيالة طرابلس الغرب وفق نموذج جميع المقاطعات التركية إلى ثلاث مقاطعات (سناجق) هي طرابلس ومصراتة وبنغازي، وتركزت في المقاطعات والأقضية الكبرى والنقاط الاستراتيجية حاميات صغيرة من الإنكشارية كان مهامها حفظ الأمن وجمع الضرائب. وهذه الحاميات العثمانية الموضوعة على مسافات معتبرة من بعضها كانت ذات حكم مطلق.[3]

---

[1] ايليتش بروشين نيكولاي :**تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين**،تر و تق، عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة ،ط 2 ، بيروت، لبنان، 2001 ، ص 47.

[2] ايليتش بروشين نيكولاي: **المرجع السابق**، ص ص 47-48.

[3] **نفسه**، ص 48.

وكان تعيين الموظفين يتم عن طريق اختيارهم من قبل الأهالي، أما تعيين الحكام فيتم عن طريق الباب العالي مثلما شهدناه في إيالة الجزائر وهذا ما تم ذكره في العديد من الوثائق العثمانية والتي كانت عبارة عن فرمانات تنصيب وتعيين حكام ومن أهمها نجد:

الوثيقة الأولى وهي عبارة عن فرمان سلطاني إلى حيدر باشا بتنصيب المدعو أبو الطيب (سنجق القيروان سابقا) واليا على طرابلس الغرب، وطلب منه التشاور حول الأمور التي تخص الإيالة.وجاء مضمون الوثيقة كالآتي:"**هذا حكمنا إلى بايلرباي تونس وطرابلس الغرب حيدر باشا: نخبرك بأنه تم تعيين حاكم سنجق القيروان السابق، أبو الطيب على رأس إيالة طرابلس، فالمطلوب العمل على حفظ النظام .....التشاور حول الأمور التي تخص الإيالة ...وصيانة الدولة."**[1]

وفي سنة 989هـ/1581م أرسل فرمان سلطاني إلى بايلرباي إيالة الجزائر لتعيين حيدر باشا على رأس إيالة طرابلس الغرب ويتم بمباشرة مهمته. وجاء مضمونها كالآتي:" **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي الجزائر وأميرال الأسطول العثماني قليج علي باشا: نخبرك بأنه قد تم تعيين حيدر باشا على رأس إيالة طرابلس. وعليه فإننا نأمره بالتوجه إلى طرابلس الغرب ومباشرة مهمته.....وأوامري للمحافظة على البلاد."**[2]

وبعد تعيين حيدر باشا على رأس الإيالة ومباشرة مهمته تم تعيين ولاة ومباشرتهم لوظائفهم الجديدة وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:" **لزيادة عطفنا وعنايتنا لكم، أرسلنا حكمنا هذا إلى بايلرباي طرابلس الغرب حيدر باشا، الذي تم تعيينه مسؤولا وحاكما على مدينة الكاف،**

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 28، صحيفة رقم 239، المؤرخة في (25رجب 984هـ/ 18 أكتوبر1576م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 236.

[2] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم42، صحيفة رقم 239، المؤرخة في (20 صفر 989هـ/ 26مارس 1581م)/ **نفسه**، ص 250. ينظر **الملحق رقم 7، ص 119**.

ولمباشرتكم لهذا التعيين الجديد، أرسلنا مبعوثنا شهاب الدين إلى طرابلس، .....إلى مبعوثنا ليتم تسليمها لكم".[1]

وأيضا إعادة تعيين الولاة فقد تم إرسال رسالة من الباب العالي إلى بايلرباي إيالة طرابلس الغرب حيدر باشا أن محمد قدم أعمال جليلة وحسن الإدارة والرفق بالاهالي وقد أحبه جميع الأهالي، لهذا تم الأمر باعادة تعينه وتجديد عمله وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:" **لقد تم إعلام الباب العالي من خلال رسالة بايلرباي طرابلس الغرب حيدر باشا، حول الأعمال الجليلة وحسن الأدارة والرفق بالأهالي الذي أظهره محمد في منطقة ساحل الحامة، حيث يتقاضى 30.000 أقجه، وقد أبدى الجميع رضاه وشكره له.....وإذ انتهت فترة حكمه عليها، فليتم تجديدها وذلك لحسن سيرته ومده بدفتركم."**[2]

تناولت الوثائق العثمانية العديد من الشؤون الإدارية، وعلى حسب اطلاعي فقد تمكنت من حصر أهم هذه الشؤون على حسب ما توفر لدينا من وثائق، الذي تبين فيها محاولة الدولة العثمانية تسيير الشؤون الإدارية للحفاظ على تنظيم الإيالة.

المبحث الثاني: سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة طرابلس الغرب خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م).

بعد تغلب السلطة العسكرية على الحكم في طرابلس الغرب، أدى إلى إنتشار الاضطرابات داخل الجيش وفرض الضرائب على الأهالي بما تمليه إرادة الولاة وشهواتهم، كما ذكر ابن غلبون ":

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم42، صحيفة رقم 252، المؤرخة في (غرة ربيع الثاني 989هـ/ 5ماي 1581م)/ **نفسه**، ص 250.

[2] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم37، صحيفة رقم 265، المؤرخة في (29 ربيع الأول987هـ/ 25 ماي1579م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 294.

وتغلب الجند على أمر البلد، فلم يكن لواليها من قبل السلطان تصرف، واضطرب أمرها وفسد نظام الملك وكثر الهرج في الرعية." [1]

أولا:ردع الثورات الداخلية.

ادى تحكم وتسلط السلطة العسكرية على الأهالي إلى قيام القبائل والأهالي بالثورة على الولاة وبطبيعة الحال لم يكن من سجية أهالي طرابلس الغرب إعلان احتجاجهم وتمردهم على العثمانيين من باب العدوانية أو الميل إلى الشغب، علما أنهم يمتلكون طابع البداوة التي في نظرهم تواجه العنف بالعنف وهذا ما أدى إلى قيام بعض ثورات وتمردات القبائل.[2]

1.ثورة أهالي زوارة 959هـ/ 1552م:

بعد تعيين سنان باشا للقائد مراد آغا على حكم طرابلس الغرب كأول والي عثماني لها سنة 958هـ/ 1551 م، ورغم قيامه بالإصلاحات وإعادة تعمير البلاد واخضاعها للحكم العثماني كما رآينا سابقا، إلا أن ذلك لم يمنع ظهور ثورة في منطقة زوارة[3] التي تمردت على حكمه، وهو الذي أنقذهم من فرسان مالطا بعد الحملة التي قاموا بها على المنطقة في نفس السنة حيث شتت جنود مالطا وألقى الكثير منهم نفسه في البحر ومات منهم غرقاً وخوفا وهربا من قوة مراد آغا حيث قامت المنطقة بثورة للتخلص من نفوذه، لكن مراد آغا غزاها في شعبان 959

---

[1] ابن غلبون: **المرجع السابق**، ص 101.

[2] علي أبوخزام: **التطورات السياسية في ولاية طرابلس الغرب 1551–1606م**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سبها، ليبيا، 2017م، ص 18.

[3] **زوارة** :إسم مدينة من مدن طرابلس تقع بقرب الحدود الغربية ، وكانت تسمى" كوطين "قديماً ثم هُجر هذا الاسم واشتهرت بزوارة وهي مركز مهم من مراكز الحدود الطرابلسية الغربية ،تقع على بعد 109 كم غربي طرابلس ونحو 43 كم غرب صبراته ، وسكانها من البربر وهم فخذ من قبيلة نفوسة...ينظر : طاهر تومي: **علاقات الايالات المغاربية العثمانية مع اسبانيا ما بين 1520م 1792 م**، اطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، اشراف الدكتور عبد القادر صحراوي، جامعة جلالي اليابس،سيدي بلعباس، الجزائر، 2019 – 2018 ، ص606 .

هـ/أغسطس 1552 م وسيطر عليها،[1] ولم يذكر سبب هذا التمرد كما ذكر ابن غلبون ":**لا ندري السبب الذي حملها على ذلك دون البلاد الطرابلسية كلها**".[2] ولم يحدث في أيام مراد آغا غير هذه الحادثة لكن تم القضاء على ذلك التمرد في فترة قصيرة وفرض عليهم ضرائب سنوية.

2. قمع تمرد الأعراب بقلعة (مادوت) 975هـ/1568م:

جاء هنا أن الباب العالي قام بإرسال سيفا وخلعة إلى محمد البايلرباي السابق لطرابلس، لقاء خدماته الجليلة للقضاء على تمرد الأعراب وفرض كلمة السلطان، كما جاء في الرسالة أن البايلرباي السابق محمد قام بقمع تمرد الأعراب في مادوت وفتح القلعة وتم توصيته على حفظ وحراسة الإيالة والعمل على راحة الأهالي وبث الطمأنينة فيهم، وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي طرابلس الغرب: لقد وصلت رسالتكم إلى الباب العالي والتي تخبروننا فيها، عن تلك الأعمال التي قام بها بايلرباي طرابلس الغرب السابق محمد، حيث استطاع القضاء على تمرد الأعراب بقلعة (مادوت)، وقد بذلتم بصحبة العساكر الإسلامية كل الجهد، وحاربتم تلك القبائل وفتحتم هذه القلعة،.....وتعملوا على حفظ وحراسة الولاية ورفاهيتها والعمل على بث الإطمئنان لدى الأهالي.**"[3]

3.قمع تمرد الأعراب في تاجوراء 975هـ/1568م:

تم إرسال فرمان إلى بايلرباي إيالة طرابلس الغرب يأمر فيها بالقضاء على تمرد الأعراب في تاجوراء حيث توجه نحو 400 فارس من الأعراب وقامو بإثارة الفوضى والتمرد بإيالة طرابلس الغرب

---

[1] ناصر فدول، معراج بلحارث: **الثورات والتمردات المناوئة للوجود العثماني في طرابلس الغرب (1247هـ-1329هـ/ 1830-1911م)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث، اشراف أحمد جعفري، جامعة غرداية، 2019-2020م، ص 18-19.

[2] ابن غلبون: **المرجع السابق**، ص 163.

[3] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم7، صحيفة رقم 95، المؤرخة في (16ربيع الأول975هـ/ 20سبتمبر 1567م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 183-184.

لهذا بادرت الدولة العثمانية بإرسال سبع سفن وعساكر من الدولة العثمانية وتوجه برا فوقع القتال وبعد 3أيام تم فيها جمع كل العساكر وتم سير هؤلاء العربان وتم إرجاعهم إلى الطاعة والإنقياد للبايلك، لهذا تم إرسال الرسالة والطلب من البايلرباي عدم الغفلة على أمن الإيالة وحراستها، وتجهيز المؤونة والذخيرة الحربية لتفادي مثل هذه الحوادث والعمل على توفير الأمن والرفاهية للأهالي وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشرف إلى بايلرباي موجه إلى بايلرباي طرابلس الغرب: لقد قام أهالي منطقة تاجوراء بالإتفاق مع الكفار واتحدوا معهم للاستيلاء على جربة وقلعة حلق الوادي، وقد تم تجهيز 400فارس من الأعراب وقاموا بإثارة الفوضى والتمرد بالإيالة الطرابلسية.....الاهتمام بأمور الإيالة وعدم الغفلة على أمنها وحراستها وعليك بتدارك المؤن والذخيرة الحربية .....والعمل على توفير الأمن والرفاهية للأهالي .....وإرسال الأخبار الصحيحة لنا"**[1].

4. قمع تمرد منطقة قابس:

كان السبب الرئيسي لتمرد عربان وقبائل منطقة قابس الواقعة في أطراف إيالة طرابلس الغرب هو الضرائب وعدم تسديدهم لها، ويقومون بتحريض الأهالي بعدم تسديد الضرائب المستحقة لهم لهذا قامت السلطات العثمانية بإرسال عساكر لتهدئة الأوضاع، وبتأمين طاعة الأهالي وإلزامهم بدفع الضرائب لهذا تم إرسال فرمان سلطاني إلى بايلرباي إيالة طرابلس الغرب يأمر فيه بتأمين الرفاهية لأهالي والرعايا المتواجدين في الإيالة والحفظ والحماية، والوقوف بوجه العدو وهذا ماجاء في الوثيقة التالية:" **ذكرت رسالتك المرسلة إلى عتبتنا العالية، أن المنطقة المعروفة باسم قابس والواقعة في أطراف طرابلس، مليئة بالأعراب الأجلاف غير المستقرين، وهم يعملون على تحريك أهالي هذه البلاد .....والذي نامر به عند وصول أمرنا الشريف هذا، أن تبذل مافي مقدورك لتحقيق الأمن**

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم7، صحيفة رقم 263، المؤرخة في (16رجب 975هـ/ 16 جانفي 1568م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 184

والأمان للمملكة والولاية، ولتأمين الرفاهية والإطمئنان للرعايا والبرايا.....وأخبار تحركات العدو."[1]

وجاء في هذا الصدد أيضا فرمانا حول تمرد قبائل قابس " **وصلت إلى عتبتنا العالية رسالتك حول عدم إطاعة وانقياد عربان وقبائل منطقة قابس الواقعة في أطراف إيالة طرابلس الغرب، وعدم تسديد المقادير المقررة عليهم من الضرائب، وإنما يقدمون أي مقدار من الضرائب المترتبة عليهم كإحسان منهم..... أبذل وسعك من جهد، لتأمين الرفاهية والأمان للأهالي والرعايا والبرايا المتواجدين في الإيالة،....وسلم هذا الفرمان إلى الجاويش محمد."[2]**

5. قمع تمرد الأعراب بجزيرة جربة:

في سنة 981 هـ/ 1573م قامت فرقة المدعو عمر بنشر الفتنة والتمرد في جزيرة جربة، كما قامت بنشر مذهب مخالف للمذاهب الأربعة، لهذا تم إرسال فرمان بالقبض على المدعو عمر وأخذه إلى طرابلس الغرب وهذا ماجاء في مضمون الوثيقة التالية: **"لقد وصلت إلى عتبتنا العالية رسالتكم التي تعرضون فيها علينا، قيام فرقة بالتمرد بجزيرة جربة وقد قام رئيس هذه الفرقة المدعو عمر بنشر الفتنة وحمل الأعراب والإعلان عن مذهب خارج عن المذاهب الأربعة المعروفة، وشاع الظلم والتمرد بالجزيرة. وقد صرحتم بأنه يحسن أن يتم القبض عليه ويبعث إلى طرابلس الغرب. وعليه لدى وصول هذا الحكم ندعوكم بحل القضية كما بينتم بالعمل على القبض على ذلك الشيخ وجلبه إلى طرابلس الغرب وعدم السماح له بالعودة إلى جزيرة جربة."[3]**

---

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم14، صحيفة رقم 1077، المؤرخة في (16 محرم979هـ/ 10 جوان1571م)/ **نفسه**، ص 203.

[2] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم10، صحيفة رقم 62، المؤرخة في (غرة صفر979هـ/ 25 جوان1571م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 193.

[3] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** 23، صفيحة رقم 153، المؤرخة في (28 رجب 981 هـ/ 23 نوفمبر 1573 م)/ **نفسه**، ص 220.

6.ثورات إقليم فزان:

بعد الدخول العثماني في إقليم فزان بداية من سنة 985 هـ/ 1577م عهد محمد باشا[1] وذلك بعد دعوة زوجة المنتصر بن محمد الفاسي،[2] حاكم فزان لهم التي تدعى" خود"، بعد أن دخلتها الغيرة من ضرتها التي كانت تسكن مرزق وماتحظى به من تقدير وحسن من زوجها فحصلت فتنة بينها وبين زوجها، ولكن ندمت بعد ذلك على فعلتها وتصادف مع وفاة زوجها حزناً قبل قدوم العثمانيين،حيث ذكر **ابن غلبون** في هذا الصدد:"**واتفق أن قدم عليها زوجها المنتصر من مرزق، فسدت أبواب القصر عنه وأحسنت لحاشيتها وقاتلته، فحاصرها ثلاثة أيام فمات كمدا ودفن بالجامع الجديد.**"[3]

وبعدها حاولت رد العثمانيين وتنصيب نفسها على حكم فزان وقال أيضا ابن غلبون في هذا الصدد:"**فلما مات زال ما بها من الحقد وحدثتها نفسها بالملك، فندمت على مرسالة الترك بالقدوم ندامة كسعية، وفكرت في نفسها حيلة تستعد بها لهم إن قدموا عليها ففاجاءها قدومهم بالقرب من موته، فلما رأتهم قصدت إلى حجارة على جبل بمقربة من القصر فألبستها أقبية**

---

[1] **محمد باشا** : تولى حكم طرابلس بعد وفاة مصطفى باشا(982 هـ/ 1574 م) ولاه السلطان مراد الثالث على حكم طرابلس ،

كان سيء الخلق وشديد القسوة ماجعل الاهالي يثورون عليه، توفي سنة (990 هـ/ 1584م)، ينظر : احمد الزاوي الطاهر: **ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي الى نهاية العهد التركي**، دار الفتح للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، لبنان، 1970م، ص 161.

[2] **المنتصر**: هو اول سلاطين اسرة اولاد محمد، التي تنحدر من اصل مراكشي وحكمت فزان مايزيد عن ثلاثة قرون، وفي عهده دخل الاتراك اقليم فزان، وتولى الحكم في النصف الأول من القرن السادس عشر حتى توفي 985 هـ/1577م، ينظر : مصطفى خوجة :**تاريخ فزان**، تح حبيب وداعة الحسناوي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، كلية الاداب، سلسة نصوص ووثائق، جامعة الفاتح، ليبيا، 1979 ،ص 52.

[3] ابن غلبون: **المرجع السابق**، ص 176.

الرجال وعمائمهم حتى ظنوا أنها رجل، وانقطعت بهم الأرض فراسلوها أن تفي بما وعدت بعد أن سدت القصر بغلق أبوابه وامتنعت، تظن أن ذلك يقيها ....تلك الحيل هجموا على القصر فملكوه وأخذوها".[1] لكنهم تغلبوا عليها وقتلوها وحرقوها ليسطر بذلك العثمانيون على **سبها**، ثم توجهوا إلى مرزق عاصمة إقليم فزان التي كان يسكنها الناصر أكبر أبناء المنتصر، والذي منع الجباية عنهم، وعند اقتراب الجيش فرّ مع إخوته وخزانته نحو أرض السودان فسيطر العثمانيون على بلاد فزان وعين عليها حاكم يدعى مامي.[2]

6. تأديب قبائل العربان المتمردة في منطقة جبل الأبيض و (أوجله) عجلة بطرابلس الغرب:

وفي سنة(985 هـ/ 1577 م) قامت قبائل العربان الموجودة بين مصر وطرابلس الغرب (بجبل الأبيض) بتمرد وتحالف مع النصارى بتزويد سفنهم بالماء وقامت أيضا بالسطو على القوافل المتواجهة من مصر إلى طرابلس الغرب، لهذا تم ارسال فرمان إلى بايلرباي تونس للقيام بتأمين حدوده وتجهيز حملة ضد هذه الأعراب وإلحاق المنطقة بالسلطة المركزية، والتأكد من أمن المنطقة ضد قدوم النصارى وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:"**هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي تونس : لقد علم بأن قبائل العربان الموجودة بين مصر وطرابلس الغرب وبالضبط بجبل الأبيض (عوجله –عجله ؟) هم دائما في حالة تمرد وعصيان، كما كانت تأتي سفن النصارى إلى المنطقة لتتزود بالماء وقامت تلك القبائل ضد سلطاتنا واستمرت في ربط علاقاتها مع العدو الكافر، بل كانت تلك القبائل تنهب وتسطو على كل القوافل المتوجهة من مصر نحو طرابلس والعكس صحيح. ..... ونرجو أن لا تتغافلوا عن هجمات العدو من البحر المحتملة، فالمطلوب زيادة الحيطة في هذا الموضوع"**[3].

7. ردع تمرد طائفة المماليك العبيد بطرابلس :

---

[1] **نفسه**، ص 176.

[2] ناصر فدول، معراج بلحارث: **المرجع السابق**، ص 20.

[3] الأرشـــيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 30، صـــفيحة رقم 338، المؤرخة في (14 ربيع الآخر 985 / 1 جويلية 1577 م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 238.

قامت مجموعة من طائفة المماليك بطرابلس الغرب بالتمرد وكان حوالي 1004 عبدا لهذا تم إرسال فرمانا إلى بايلرباي إيالة طرابلس الغرب بأمر على القبض عليهم وحبسهم وإرسالهم إلى الباب العالي وهذا ماجاء في الوثيقة التالية:"**هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة طرابلس الغرب: لقد علم بأن 1004 عبدا مملوكا (يقصد بهم فئة الوصفان)، قد أعلنوا تمردهم بطرابلس واستولوا على تلك الجهة. ومن أجل التذكير والعبرة، قام عالم العلماء المتبحر الشيخ سعد الدين بإرسال تذكرة إلى قاضي إيالة طرابلس. فلدى وصول هذه التذكرة أن تذكر العبيد الموصوفين حسب الأوصاف الموجودة بتلك التذكرة وتعملون على تقييدهم وحسبهم وإرسالهم إلى الباب العالي، وعدم إهمال هذا الأمر السلطاني وأن لا يتدخل أحد في هذا الشأن.**"[1]

8. القضاء على عصيان جلولي:

تم إرسال فرمان الى بايلرباي تونس يأمره فيه بالتخلص من هذا التمرد في طرابلس الغرب بمساعدة بايلرباي الإيالة وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:"**هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة تونس: لقد تبين بأن عصيان العربان وحركة التمرد المعروفة بجلولي، وهي المحتملة وقوعها في طرابلس الغرب. وعليه ففي حالة إعلان هذه الحركة وعصيان العربان، عليك وعلى وجه السرعة، إرسال المدد والعساكر المنصورة لمساعدة بايلرباي طرابلس للقضاء على هذا التمرد ونأمرك بمراجعة وتتبع أحوال طرابلس الغرب دائما وأن أي حالة ظهور عصيان جلولي، فلا تتأخر في إرسال العساكر والاهتمام بالقضاء على هذا التمرد.**"[2]

9. القضاء على فتنة المهدي (يحي بن يحي السويدي):

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 52، صفيحة رقم 254، المؤرخة في (4 صفر 992 / 16 فيفري 1584)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص 261.

[2] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 69، صفيحة 156، المؤرخة في (20 ربيع الأول 1000 / 5 جانفي 1592)/ **نفسه**، ص 280.

ظهرت فتنة المهدي وهو "يحي بن يحي السويدي" والذي قام بتحريض الأهالي ضد السلطة العثمانية وأخذ ينشر دعوته على أنه المهدي المنتظر والذي ظهر لتحرير أهل طرابلس، وبعد ذلك ذاع صيته فهرع الأنصار من مناطق عديدة والتفوا حوله لضيق نفوس الناس وحقدهم على العثمانيين، فانضموا إليه وكثرت جموعه وعظم شأنه وأمره، فوجد بذلك أرضا خصبة للثورة على العثمانيين، فأرسل إليه جعفر باشا الجند لاخماد ثورته، والتقى الطرفان بالقرب من مسلاته، فهزم العساكر وقتل منهم نحو ألف جندي وكاد يستولي على مدينة طرابلس وحاصرها لمدة سنتين، وذكر التمكروتي في هذا الصدد بقوله": **واجتمعت عليه العرب وحشدها، واستولى على ما سوى المدينة من القرى والبادية والأوطان كلها، وجبى خراجها وجمع أموالها وزحف إلى المدينة وحاصرها وقاتلهم فقتل كل من خرج إليه من الجند وأهل البلد وأفناهم"**[1]

وقبل الحصار اتخذ مصطفى باشا عدة خطوات لمواجهة الحصار كتخزين الأغذية ومستلزمات أخرى، وترك باب التواصل مع قادة جربة، وعمل بنصائح أحمد المكني بعدم فتح باب المدينة خلال الحصار، في هذا الوقت ذهب المكني لاسطنبول لطلب النجدة.[2]

وأمام هذا الصراع القائم بعثت الأستانة المعونة للقضاء على هذه الثورة، بمساعدة إنكشارية الجزائر وتونس وهذا ماجاء في الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف موجه إلى بايلرباي تونس وطرابلس الغرب: للعمل على القضاء على تمرد الشقي الذي ظهر بطرابلس الغرب، فقد تم**

[1] التمكروتي علي بن محمد :**النفحة المسكية في السفارة التركية**، تق وتح، عبد اللطيف الشادلي، المطبعة الملكية، دط، الرباط، المغرب، 2002م، ص 76.

[2] ناصر فدول، معراج بلحارث: **المرجع السابق**، ص 22.

إصدار حكمنا هذا لهذا الغرض، وعليكما بالإتحاد والعمل معا بأمر السلطان، لأداء مهمتكما على أحسن وجه وأن تتخذوا كل الاحتياطات لإتمام هاته المهمة."[1]

ليتم بعد معركة طويلة القضاء عليه وقتله والقضاء على هذه الحركة التمردية من قبل الجيش الإنكشاري لهذا تم إرسال فرمان إلى بايلرباي إيالة طرابلس الغرب يتم فيها بالثناء عليهم لمجهوداتهم ونشر الإطمئنان وسط الأهالي وهذا ماجاء في الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة طرابلس الغرب: لقد كتب إلى عتبتنا العالية والي طرابلس السابق محمد دام إقباله، حول فتنة المهدي الذي ظهرت بطرابلس الغرب، وكيف بذلت القوات الإنكشارية كل المجهودات وأظهرت قوة نادرة للقضاء على هذه الحركة التمردية من أجل إعلاء كلمة السلطان بهذه الإيالة. وقد استطاعت القضاء على هذه الحركة وزعيمها، واطمأن الأهالي واسترجع الأمن بعد التمرد الذي ساد الإيالة، وقد بذل هؤلاء الجنود من أجل إعلاء كلمة السلطان ونشر حمايته كل جهودهم وحاربوا ليلا نهارا من أجل ذلك. وقد توجت تلك المجهودات بكل افتخار وشكر وزادت عزيمة حماية الوالي لهؤلاء الجنود، وارتفع شأنهم لدى عتبتنا العالية. وعليه فليعمل الجنود على خدمة الباب العالي ونصر كلمة السلطان والدين الحنيف والباب العالي مستعد للإهتمام والعناية بمطالب الإنكشارية وتحقيق رغباتهم من أجل تلك الخدمات التي قدموها."[2]**

ثانيا: ردع تمردات الإنكشارية وتسلطهم على الأهالي.

1. فرمانات توصي بحماية الأهالي وعدم تعرض رجال السلطة لهم:

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم69، صفيحة رقم 18، المؤرخة في (9رجب1001 هـ/ 11افريل 1593م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق، ص** ص 278-279.

[2] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 69، صفيحة رقم 135، المؤرخة في (10 ذي القعدة 1000 / 18 أوت 1592)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق،** ص 271.

وصلت إلى الباب العالي أعداد كبيرة من العرائض والتظلمات التي تحمل شكوى من استبداد الإنكشارية ضد الأهالي، وردا على ذلك كانت تصل باسم نائب السلطان قوائم تجاوزات الممنوعة بالتحذيرات ويرسل أشخاص من أجل التحقيق من الشكاوى وعلى الرغم من هذه الإجراءات تواصل الإضطهاد والجور ضد الأهالي. منها المراسلة التي كانت موجه إلى بايلرباي طرابلس الغرب حول الشكايا من نائب طورغود باشا حول أخذه حقوق الرعية والإستلائه على أموال الدولة:" **هذا حكمنا الشريف موجه الى بايلرباي طرابلس الغرب وقاضيها: لقد كتب الى عتبتنا العالية البايلرباي السابق علي، يعرض فيها كيف قام بعض الرعايا برفع شكاوى، وطلب حقوقهم من نائب طورغود باشا المدعو علي(كتخدا علي).....وارجاع الحقوق لاصحابها لدى ثبوت حقوقهم.**"[1]

على الرغم أن الفرمانات السلطانية كانت دائما ماتوصى في مضامينها بحماية الأهالي وعدم مضايقتهم إلا أن سوء استخدام السلطة الإنكشارية كانت عكس ذلك وهذا ماتم ذكره في العديد من الوثائق العثمانية، وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:" **ذكرت في رسالتك الموجهة إلى عتبتنا أن إلحاق ناحيتين أو ثلاث نواحي مجددا بإيالة تونس التابعة للجزائر، .....وأن مرادهم إبقاء ارتباطهم بالجزائر كما كان سابقا، وأن رجالا يقومون بالإعتداء على بعض الفقراء، ولأجل ذلك تبقى النواحي المذكورة مرتبطة كما كان بالجزائر، وعليه فإننا نأمر بما يلي : عند وصول أمرنا هذا، تبصر واضبط رجالك جيدا، لا تسمح لأي فرد من طرفك بالتدخل في شؤون النواحي المذكورة، واحفظ الأماكن التابعة لإيالتك واحرسها كما ينبغي، وارع الأهالي وأحمهم. ثم أكد على رجالك بعدم التسلط على الناس وتخويفهم وتهديدهم، بأن لا يظلموا أحدا أو يتعدوا على حقوق الآخرين. وحاسب أمثال أولئك الظالمين والمتعدين لكي يكونوا عبرة لغيرهم. وهكذا ففي حال إهمال ضبط المذكورين، والمحافظة على المملكة وأهالي الولاية وصيانة حرمتهم، ودفع الظلم**

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 5، صفيحة رقم 698، المؤرخة في(2 ذي الحجة 973هـ/ 20 جوان 1566م)/عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص ص179-180

والمضرة عنهم، واستماعنا إلى اضطراب أحوال الناس واختلال الأوضاع في هذا الباب لا يقبل لك عذر وتقع في دائرة المساءلة، لذا يجب عليك تدبير الأمر وتداركه ببصيرة نافذة، دون تفويت دقيقة واحدة".[1]

وجاء أيضا فرمان بعدم التدخل في شؤون الرعية وحمايتهم وعدم تعرض رجال السلطة لهم ومعاقبة من يقوم بذلك، وهذا مانصت عليه هذه الوثيقة :" **صرحت في رسالتك المرسلة إلى عتبتنا العالية، أن أهالي النواحي الإثنين أو الثلاث التابعة لطرابلس بعد الفتح، ..... وإن بعض رجالك يقومون بإيذاء الناس وظلمهم والاعتداء عليهم، ولذا نأمر بإبقاء النواحي المذكورة مرتبطة كما كانت بالجزائر.**

عند وصول أمرنا الشريف كن على بصيرة تامة، واضبط الأفراد التابعين لك بالوجه الأمثل، ولا تسمح لأي فرد منهم بالتدخل في شؤون النواحي المذكورة إطلاقا، وأحفظ الأماكن التابعة لدائرتك واحرسها كما ينبغي، وأرعى الأهالي واحميهم وصنهم. نبه رجالك بقوة وخوفهم، بل وهددهم لكي لا يظلموا أحدا أو يتعدوا على حقوقه، حاسب المعتدين والظالمين من أمثال أولئك، وقف بوجههم لكي يكونوا عبرة للآخرين. وفي حال إهمال الواجب في ضبط هؤلاء الأفراد وحماية بلدان الولاية وأهاليها ودفع الظلم والمضرة عنهم، وإذا بلغ مسامعنا ما يترتب على ذلك، من فقدان الأمن والنظام وحدوث الاختلال، .....من أجل معالجة ذلك.[2]

2. شكاية أهالي طرابلس الغرب من تصرفات الإنكشارية:

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 14، صفيحة رقم 1087 ، المؤرخة في (18 محرم 979 هـ/ 12 جوان 1571م)/ **نفسه**، ص ص203- 204.

[2] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 17، صفيحة رقم 5 ، المؤرخة في (25 محرم 979هـ / 17 جوان 1571م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص ص 208-209.

فرضت الإنكشارية نفسها على السلطة في طرابلس الغرب، حيث كانوا يتوجهون مرتين في السنة لجمع الضرائب، فكانت التشكيلات المكونة من 20 إلى 30 شخصاً تتجه بدعوى حفظ الأمن إلى القرى والقبائل وتسلب السكان، أما القبائل التي ترفض دفع الضرائب فكانت تتعرض للنهب العلني فتنتزع منها الماشية والممتلكات المنقولة ليعاد بيع ذلك كله لأصحابها بأسعار مضاعفة.[1]

وقد أظهر الإنكشارية تفنناً منقطع النظير في قضايا استنزاف النقود والماشية من السكان. وهذا الاضطهاد الذي بلغ أشده زاده شدة في نهاية (10هـ/16م)، أوصل السكان إلى ترك مواطنهم والهجرة إلى مناطق أخرى قد تصل أحياناً إلى خارج الإيالة.[2]

وهذا ماجاء في الوثيقة التالية: **"هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي وقاضي طرابلس الغرب: لقد رفع إلى حضرتنا أهالي طرابلس، شكوى من رجال والي طرابلس الغرب السابق وهما عبد الله وعلي بن سالم اللذين قاما ليس فقط بظلم الأهالي، وإنما أيضا ببذل المساعدة للكفار الميسحيين عند هجومهم على المهدية، وكذا التعدي وظلم الأهالي المسلمين. وقد وصل هذا الظلم إلى ما لا حد له، وهم في حالة يرثى لها من الشقاء من جراء الظلم. وعليه ندعوك إلى إجراء تحقيق في هذا الامر ورفع المظالم والاعتداء على الرعايا الفقراء والعمل على نشر الأمن والأمان، كما تبينه دائما أوامري الخاقانية السلطانية."**[3]

كانت توصل إلى باب العالي الكثير من شكاوي الأهالي من ضلم جنود الإنكشارية والصعوبة التي يجدها الرعية في التعايش مع الجنود، لهذا تم إرسال فرمانا إلى بايلرباي طرابلس الغرب يأمر فيها برفع الظلم على الأهالي وعدم ترك الجيش يتعدى عليهم ويأخذ حقوقهم ثم العمل على نشر الأمن وحفظ الرعايا وعدم ظلم الأهالي وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:**"هذا حكمنا الشريف إلى**

---

[1] ايليتش بروشين نيكولاي: **المرجع السابق**، ص56.

[2] **نفسه**، ص 57.

[3] الأرشـيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم47 ، صـفيحة رقم 182 ، المؤرخة(5جمادى الثانية 990هـ / 27 جوان 1582م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 258. ينظر **الملحق رقم 8، ص 120**

بايلرباي إيالة طرابلس الغرب: لقد وصلت إلى مسامع عتبتنا العالية المشاكل والصعوبات التي يجدها الرعية للتعايش مع الجنود الانكشارية، والظلم الذي يعاني منه الأهالي من طرف هؤلاء الجنود، مع العلم أن التعايش وحسن التفاهم والوفاق بين الأهالي والجيش، يصون الدين والدولة، وعليه لدى وصول أمري، نأمرك برفع الظلم على الأهالي وعدم ترك الجيش يتعدى عليهم ويأخذ حقوقهم ثم العمل على نشر الأمن وحفظ الرعايا وعدم ظلم الأهالي خلافا للشرع الشريف."[1]

3. شكوى من الممثل المالي(دفتر الدار) مصطفى:

تم ارسال مراسلة من الباب العالي الى بايلرباي طرابلس الغرب حول الأعمال غير الشرعية التي قام بها الممثل المالي (دفتر الدار) مصطفى في الإيالة وتعديه على الأهالي لهذا تم الأمر بالتحقيق معه وارجاع الحقوق لأصحابها وهذا ماتضمنته الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف الى بايلرباي وقاضي طرابلس الغرب: نعلمك بأنه قد تم تسليم الباب العالي مذكرة حول الأعمال غير الشرعية....والتي قام بارتكابها الممثل المالي (دفتر الدار) مصطفى بالايالة، وكذا تعديه على الناس. نأمرك بالتحقيق في ذلك.....وإعلام الباب العالي."[2]**

4. التدخل في شؤون الحاكم وأحوال الرعية:

تم إرسال فرمان إلى بايلرباي طرابلس الغرب حول قيام الإنكشارية بالتمرد والتدخل في شؤون الرعية وأخذ أموال الدولة لذلك تم الأمر بعدم التدخل في شؤون الدولة والرعية وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:"**هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي طرابلس الغرب وقاضيها : لقد وصل إلى مسامع عتبتنا العالية عن أحوال الإنكشارية في طرابلس الغرب وما هم عليه من تمرد وتدخل في شؤون الدولة والرعية، وأخذ أموال الدولة وعدم الإنقياد للحكام والقضاة المعينين في مختلف الأوطان**

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 58، صفيحة رقم 224 ، المؤرخة في(17 شعبان 993 هـ/ 14 أوت 1585م)/ **نفسه**، ص 267.

[2] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 35، صفيحة رقم 110، المؤرخة في (8جمادى الأخر 986هـ/12 أوت1578م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 241-242.

بطرابلس الغرب، وعليه لدى وصول هذا الحكم نأمرك بتنبيه العساكر والتأكيد على أهمية طاعتهم للحكم الشريف والإمتثال للأوامر السلطانية وعدم التدخل في شؤون الحكام، والإقدام على إجراء تغييرات وإصدار أوامر ليس لهم فيها حق ولاهم مفوضون لذلك، بل عليهم طاعة الوالي والقضاة المعينين من طرف الحاكم والعمل على احترام وتطبيق القانون والشرع الشريف وعدم التدخل في الشؤون التي لا يعود فيهم النظر إليهم"[1].

5. تدخل الإنكشارية في تعيينات حكام السناجق(المناطق) بطرابلس الغرب:

أصبحت طائفة الإنكشارية تتدخل في شؤون تعينات الأمراء لهذا تم إرسال فرمانا إلى بايلرباي طرابلس الغرب يأمر فيها أن تحافظ الإنكشارية على نظام الإيالة، وأي مخالف لهذه الأوامر يتم تسجيل أسمائهم وإرسالها إلى الباب العالي لتحقق معهم وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة طرابلس الغرب: لقد كان تعيين الأمراء على القلاع المفتوحة بطرابلس الغرب، يخضع لإدارة البايلرباي منذ فتح هذه الإيالة، وتعيين حيدر باشا واليا عليها. إلا أن طائفة الإنكشارية أخيرا، بدأت بالتدخل في أمور تعيين الأمراء في هذه القلاع، دون أن تعير اهتماما لما يقرره البيلرباي، وعليه لدى وصول أمري هذا، فليتقيد البايلرباي وباقي طائفة الإنكشارية بما كان معمولا به سابقا، بالكيفية التي كانت عليها عند فتح هذه القلاع وما جرت عليه العادة في مسألة تنصيب وعزل الأمراء، بحيث يتم الاستمرار في تطبيقه كما كان في القديم، وعلى طائفة الإنكشارية أن تحافظ على النظام والإنتظام بالإيالة. وفي حالة ظهور معاندين ومخالفين لهذا الأمر الشريف، فليتم تسجيل أسمائهم وإرسالهم إلى الباب العالي، وأكرر على أهمية**

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم62، صفيحة 15، المؤرخة في (19 ربيع الأول 995 هـ/ 27 فيفري 1587م)/**نفسه**، ص268.

حفظ الولاية والقلاع وكل الأراضي والرعية، ولا يقبل أي عذر لذلك، وعليكم بالتقيد بأوامرنا الشريفة ومضمونها."[1]

6. فرض طائفة الإنكشارية الحراسة على الأهالي :

أدى ظلم طائفة الإنكشارية للأهالي بفرض قوتهم عليهم حتى أصبحوا يجبرونهم على خدمة العمل الذي كان من المفروض واجبا على الإنكشارية، ومن أهم هذه الواجبات فرض على الأهالي القيام بمهمة الحراسة مما دفعهم إلى رفع شكوى إلى بايلرباي الإيالة، لهذا تم إرسال فرمان يأمرهم فيه بالتوقف عن هذا الظلم ، وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:**"هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي طرابلس الغرب : منذ فتح هذه الإيالة، لم يتم تعيين أفراد من طائفة الإنكشارية لأداء مهمة الحراسة(نوبتجي)، بل كانت فئة الإنكشارية وبدون حق تفرض على الأهالي القيام بمهمة الحراسة، وهذا مادفعهم إلى رفع شكاويهم إلى البايلرباي، وعليه فإن تكليف الرعايا بالحراسة والتعدي عليهم، من غير جائز شرعي قد يكون سببا في خراب وظهور اضطراب بالإيالة..... وعليك برفع الظلم والذي كان وراء شكاية الأهالي."[2]**

7.أخذ حق الأهالي من المترجم الظالم درويش محمد:

تم إرسال شكوى حول المترجم الظالم درويش محمد والذي قام بالتعدي والظلم ضد الأهالي، لهذا تم إرسال فرمان لعزل هذا المترجم من منصبه وأخذ حق الأهالي المظلومين:**" هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي طرابلس الغرب وقاضيها: لقد وصل إلى مسامع عتبتنا العالية أعمال الظلم والتعدي التي قام بها المترجم درويش محمد. وعليه لدى وصول هذا الحكم، نأمرك بتغيير هذا الترجمان، والذي بقي في هاته الوظيفة 15 سنة، وأخذ حق الأهالي مما بيده، كل ما ثبت عنه من أموال**

---

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 62، صفيحة 128، المؤرخة في (15 شوال 995 هـ/ 18 سبتمبر 1587م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 270.

[2] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم62، صفيحة رقم 141، المؤرخة في (غرة محرم995هـ/ 12ديسمبر1586م)/ الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص ص 270-271.

وإرجاعها إلى أصحابها الحقيقيين. وعليه عند وصول هذا الأمر ندعوك بالتثبت في دعاوي الآهالي وفصل قضاياهم شرعا مع المترجم، وحل القضايا كما ينص عليه الشرع الشريف وإعلامنا مفصلا بذلك"[1]

وفي الأخير نستنتج مايلي:

- ✓ بعد تعيين مراد آغا واليا على طرابلس الغرب باشر في تنظيم الإيالة فقام في البداية بإعادة بناءها وتعميرها ليباشر درغوث باشا البناء فقام ببناء حصون وترميمها.
- ✓ بعد إعادة بناء أسس الإيالة كان لازم على السلطات العثمانية من تنظيم الشؤون الإدارية فقامت بتعيين ولاة، وهذا ماتم ذكره في العديد من الوثائق العثمانية والتي كانت عبارة عن فرمانات سلطانية لتنظيم الشؤون الإدارية.
- ✓ أدى تغلب السلطة العسكرية على الحكم في طرابلس الغرب، إلى انتشار الاضطرابات داخل الجيش وفرض الضرائب على الأهالي بما تمليه إرادة الولاة، فكانت تفرض على الأهالي والقبائل ضرائب باهضة وعدم تسديدها يؤدي إلى فرض القوة عليهم، مما أدى إلى قيام تمردات داخلية من قبل القبائل الثائرة.
- ✓ كان تسلط الجيش الإنكشاري وتحكمه في أمور السلطة وتعديه على الأهالي، ولدّ بذلك قيام القبائل والأهالي بثورات مثل (ثورات نواحي زوراة وتاجوراء ومنطقة قابس ، وأيضا قمع ثورت يحي بن يحي السويدي).
- ✓ كان سوء استخدام سلطة الإنكشارية وفرض قوتهم وتسلطهم على الأهالي منتشرا بقوة خلال نهاية (10هـ/16م)، مما أدى بالأهالي إلى رفع شكاوي إلى الباب العالي ضدهم، وخاصة فيما يخص نهب الأموال مثلما رآينا (نائب درغوث باشا، ودفتر الدار مصطفى)، إلا أن

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 69، صفيحة رقم 156، المؤرخة في (20 ربيع الأول 1000 هـ / 5جانفي 1592م)/ **نفسه**، ص 280.

أغلب الفرمانات كانت توصي دائما بحفظ أحوال الرعية والأمن الداخلي وكان هذا عكس ماقامت به تلك الطائفة.

الفصل الثالث

سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة تونس في الوثائق العثمانية خلال نصف الثاني من القرن (10هـ/16م).

- **المبحث الأول** : تنظيم الشؤون السياسية والإدارية في إيالة تونس في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن(10هـ/16م).

أولا: المنظومة السياسية والإدارية في تونس بعد إعلان الإلحاق.

ثانيا: الشؤون الإدارية في الوثائق العثمانية.

ثالثا: حماية الإيالة ونشر الأمن.

- **المبحث الثاني**: سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة تونس في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م).

أولا:قمع التمردات الداخلية.

ثانيا: ردع تمردات الإنكشارية وتسلطهم على الأهالي.

ثالثا: معاقبة الضالمين ومختلسي الأموال.

بعد إقرار سنان باشا إلحاق البلاد التونسية بالدولة العثمانية كسنجق عثماني بداية سنة 1574م، تغيرت العديد من الظروف السائدة في هذه البلاد، ومن أبرزها وضع معالم نظام سياسي وإداري للبلاد مقتبس من التجربة الجزائرية والمصرية، فبعد تعيين" حيدر باشا" من طرف الباب العالي كحاكم فعلي يتمتع بكامل الصلاحيات أبرزها الحفاظ على أمن البلاد والعباد، فكانت العديد من الفرمانات السلطانية موجهة إلى تونس تحمل قوانين و قواعد تنظيمية تضبط الإيالة و التي تهدف منها إلى حمايتها و استقرارها الداخلي، ومحاربة المتمردين والحكام الضالمين المتسلطين على الأهالي، وهذا ماتضمنته العديد من الوثائق العثمانية والتي اعتمدتها في هذا الفصل وكذا مصادر ومراجع مهمة، ومن خلال هذا القول يمكن طرح التساؤلات التالية:

كيف كان التنظيم السياسي والإداري في إيالة تونس؟ وكيف حافظت الدولة العثمانية على الأمن والإستقرار داخل الإيالة؟

كيف تم ردع الثورات الداخلية وتمردات الإنكشارية؟ وكيف تمت معاقبة الحكام الضالمين ومختلسي الأموال؟

- **المبحث الأول** : تنظيم الشؤون السياسية والإدارية في إيالة تونس في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن(10هـ/16م).

عرفت ايالة تونس بعد الحاقها الاعتماد على نموذج التسيير السياسيو الإداري في إيالتي الجزائر ومصر فبعد تعيين" **حيدر باشا**" من طرف الباب العالي كحاكم فعلي يتمتع بكامل الصلاحيات أبرزها الحفاظ على أمن البلاد والعباد عين أيضا رمضان باي كأمير لواء لضبط الأوطان وتقدير رعايتها واستجلاب جباياها وعين لها قاضيا لاجراء الأحكام الشرعية بين الناس وهو العلامة المولى حسين أفندي، ودون دواوين مرتبات العساكر وعلوفاتهم حسب مرتباتهم ووظائفهم.

أولا: المنظومة السياسية والإدارية في تونس بعد اعلان الإلحاقها.

عرفت المنظومة الإدارية والسياسية لإيالة تونس بعد اعلان إلحاقها بالدولة العثمانية سنة 1574م

نوعا من الغموض والضبابية في تسيير الجهاز الإداري والسياسي، والسبب في ذلك يعود أساسا إلى جملة التأثيرات الداخلية والخارجية كانت سببا في توجيه هذه المنظومة وفق أطر معينة، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو الدور الكبير الذي لعبته الطائفة الإنكشارية في تحييد دور الباشا (الحاكم الفعلي ورئيس الإيالة) وتحول دور ديوان الإنكشارية من مجلس عسكري أعلى له صلاحيات سياسية استشارية إلى هيئة عسكرية تنفيذية صاحبة القرار والنفوذ في كافة شؤون الولاية.[1]

ويفيدنا "**الباجي المسعودي**" في" **كتابه الخلاصة النقية في أمراء افريقية**": أنه بعد فتح سنان باشا البلاد التونسية ودحر الإسبان وإنهاء الوجود الحفصي، عين حاكما عاما لها وهو أمير بلاد القيروان حيدر باشا[2]، وجعل من أمن وهيبة البلاد أولوية هامة ويجب وضع الأسس الأولى

[1] دلندة الأرقش و أخرون: **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي ميدياكوم،تونس ، 2003م، ص 56.

[2] **القيروان** :مدينة كبيرة أسسها عقبة بن نافع سنة 52 هـ، تقع في سهل شاسع الأطراف ويؤكد المؤرخون أنها أجمل المدن التي بناها العرب في إفريقيا، بها قبر الصرابي الجليل أبي زمعة البلوي رضي الله عنه، من بين آثارها مسجدها الجامع وتبعد عن مدينة تونس حوالي 250 كم. ينظر :مارمول كاربخال، **إفريقيا**،ج 3 ، تر :محمد حجي وآخرون، دار لشر المعرفة، الرباط، المغرب، 1988 1989، ص 97 .

لذلك، وبدأ بتفعيل دور الحاكم التونسي أو الباشا وتقسيم الأدوار الإدارية والسياسية في كامل البلاد التونسية، ففي جانب التقسيم الإداري اعتمد سياسة لألوية، وأنشأ :لواء تونس العاصمة، لواء سوسة، لواء الكاف ولواء قفصة، وعينلكل منها مسؤولا وحاكما ويؤكد لنا ذلك بقوله: هذا..:" **لما فتح سنان باشا الحاضرة وقطع دابر الكافرين وعزم العودة للقسطنطينية ،رتب أربعة آلاف وقيل ثلاثة من عسكر الترك لحراسة البلاد وتأمينها وجعل لكل حاكم منهم أميرا يسمى الداي ومعناه في العربية خال كناية عن تعظيم المنادى والملقب به ورتب أمير لواء لضبط الوطن وجباية المال يسمى الباي وهو رمضان باي ...ورتب بها قاضيا حنفيا وجعل النظر في العسكر الى الاغا ومعناه السيد والنظر العام لحيدر باشا صاحب القيروان المقدم ذكره وخطب باسم السلطان سليم بن سليمان وضرب السكة باسمه"**[1]

وعهدت إلى الباشا مهمة التمثيل السياسي للسلطان العثماني، فكان الرجل الأول في ترتيب الجهاز السياسي–العسكري العثماني بالولاية، لكن منذ البداية برزت ثنائية السلطة داخل هذا الجهاز فإلى جانب الباشا صاحب القرار السياسي الأول نظريا. كان الآغا رئيس الديوان صاحب القرار الميداني في ظرف تميز بأسبقية المهام الحربية العسكرية. من الطبيعي أن يؤول هذا الوضع بسرعة إلى غلبة رؤساء الطائفة الإنكشارية وتحييد الباشا كحاكم سياسي وتهميشه وبالفعل سرعان ماتحول ديوان الإنكشارية من مجلس عسكري اعلى له صلاحيات سياسية استشارية إلى هيئة عسكرية تنفيدية صاحبة القرار في كافة شؤون الولاية.[2]

ومن جانب آخر، تشير مصادر تاريخية محلية أن لعديد القبائل وأعيانها كان لها تأثير بالغ الأهمية في توجيه سياسات الجهاز الإداري للدولة ولعل من أهم هذه القبائل في الإيالة التونسية وأبرزها قبيلة أولاد سعيد في وسط الإيالة، وإن لم يكن بهذه الصفة فإنه سيتم التوجه إلى جانب آخر معارض لسياسات الحاكم، ومن المصادر المحلية التي تؤكد لنا ذلك هو المؤرخ ابن أبي دينار وهذا

[1] أبي عبد الله الشيخ محمد(الباجي المسعودي):**الخلاصة النقية في أمراء افريقية**، ط2، تونس،1222 هـ/1511م، ص 90.
[2] دلندة الأرقش و أخرون: **المرجع السابق**، ص 56-57.

بقوله :"**فإن القواد الذين توزعوا في البلاد وخرجوا بمحالهم استحال عليهم تمهيد البلاد وقد استحوذ عليها الأعراب كأولاد سعيد بالوسط والجبالية امثال عمدون والوسلاتية وغيرهم**"[1]

ثانيا: الشؤون الإدارية في الوثائق العثمانية:

بعد ضم تونس إلى الدولة العثمانية بدأت في تنظيم الشؤون الإدارية داخل الإيالة، فكانت في البداية مرتبطة بالجزائر وكانت باشوية وأسندت إليه دفع رواتب الجنود والإنكشارية وإدارة شؤون البلاد وهذا ماتم ذكره في العديد من الوثائق العثمانية التي بينت لنا أهم القرارات الإدارية العثمانية، تمثلت في قرارات تولية بعض المناصب للحكام منها :

1. تعيين رمضان باشا واليا على تونس:

هي عبارة عن وثيقة تمثلت في تعيين رمضان باشا[2] واليا على ايالة تونس وهذا لحسن استقامته ومعاشرته للأهالي، لهذا تم ارسال فرمانا لتعيينه على إيالة تونس والأمر بالعمل على ضبط أمور الدولة وحراسة وصيانة البلاد، وأيضا أمره بجمع عساكر المسلمين والجنود الموحديين وأعيان البلاد والإتحاد وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف المرسل إلى بايلرباي إيالة الجزائر والأميرال على والى رمضان وقائم مقامه على إيالة تونس وسوسة والقيروان والمنستير[3] وجربة وبنزرت لقد كتب الينا من أعيان ولاية تونس، ابو الطيب الذي اشار الى حسن معاشرتك للأهالي وقد اظهرت كفاءتك في سبيل السلطان وصيانة العرض والدين والدولة وبدل قصارى جهدك لصالح الأهالي وهو ما تشكر عليه من أجله.....وعليه نأمرك عند وصول هذا الحكم، بالعمل على ضبط امور الدولة وحراسة وصيانة البلاد، والعمل على رفاهية واطمئنان أهالي المملكة، حتى**

---

[1] ابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، ط1 ، مطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية، تونس، 1869م، ص 164.

[2] **رمضان باشا** : تولى منصب والي إيالة الجزائر ماي 1574م ،كان معروف بالعدل و الإنصاف و تميز بحب الناس له . **للمزيد ينظر** : فراي ديغو هايدو : **تاريخ ملوك الجزائر**، تر : أبو لؤي عبد العزيز الأعلى، دار الهدى، الجزائر، 2013م ، ص 181 .

[3] **المنستير** : مدينة عتيقة بناها الرومان على ساحل البحر، تبعد عن سوسة ب حوالي 12 ميل عن سوسة وهي قلعة صغيرة على شاطئ البحر. ينظر: رحيمة بيشي: **مراكز حركة الجهاد البحري في بلاد المغارب ودورها في صد الحملات الأوروبية خلال القرنين (10-11هـ/ 16-17م) مقاربة من خلال الوثائق الأرشيفية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التاريخ، إشراف: إبراهيم سعيود، جامعة غرداية، 2021-2022م. ص 412.

يدفعوا عنها أي ضرر يكون مخطط من قبل العدو .....كما عليك أيضا العمل بالتنسيق مع الأميرال لصرف الجهد ولا تفوتوا آية دقيقة في هذا الباب."[1]

2. تفويض رمضان باشا حكم إيالة تونس:

وتم بعد ذلك تفويض رمضان باشا حكم إيالة تونس لهذا تم ارسال فرمان إلى بايلرباي إيالة الجزائر أحمد باشا لتوكيله على هذه الإيالة لحفضها وحراستها وصيانة أهلها وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف الى بايلرباي إيالة الجزائر أحمد باشا: لقد تم تفويض وتقليد امير الأمراء واميرال الأسطول العثماني قليج علي على ايالة تونس، كما تم في السابق تعين رمضان نائبا عنه على هذه الإيالة، لحفضها وحراستها وصيانة أهلها وعليه لدى وصول هذا الحكم نقر بتفويضك لهذه الإيالة من جديد، وعليك بحراستها وبذل الجهد.....والاتحاد فيما بينكم."[2]**

3. تعيين حسين باشا آغا بتونس:

تم ارسال فرمان إلى فرق الإنكشارية بإيالة تونس لتعيين حسين الذي كان يشتغل في صف الفرسان في اسطانبول آغا على إيالة تونس، وقد نصت الوثيقة أيضا على أن لا يقوم الآغا بأعمال تخالف القوانين المتبعة فيها، وضرورة حفظ الأمن والإنضباط وهذا ماجاء في مضمون الوثيقة التالية:"**هذا حكمنا الشريف إلى فرق الإنكشارية بإيالة تونس، نخبركم بأنه تم تعيين حسين الذي كان يعمل في صف الفرسان باستانبول آغا جديدا على مدينة تونس. وعليه نأمرك الآغا الجديد أن لا يخالف أوامر بايلرباي الإيالة، ولا يقوم باعمال تخالف القوانيين المتبعة.....كما يقتضه القانون والشرع ."[3]**

---

[1] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 12، صفيحة رقم 541، المؤرخة في (25 شوال 979هـ/11 مارس1572م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 197.

[2] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 12، صفيحة رقم563، المؤرخة في (4 ذي الحجة979هـ/22أفريل1572م)/ **نفسه**، ص 198.

[3] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم40، صفيحة رقم 105، المؤرخة في (12شعبان 987هـ/4أكتوبر1579م)/ **نفسه**، ص 246.

4. تعيين حسن واليا على سنجق[1] قابس:

أرسال الباب العالي رسالة إلى بايلرباي تونس وآغا الإنكشارية وكبار قادة الإنكشارية تعيين حسن واليا على سنجق قابس وتسليمه البراءة لأداء تلك المهمة، وانه كل من لواحق الجبل الابيض وجبل مطماطة وكل القرى تصبح تحت تصرف إدارة حسن وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:"**هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي ايالة تونس وآغا الإنكشارية وكبار قادة الإنكشارية: أنه بموجب أمر الباب العالي فقد تم تعيين المدعو حسين واليا على سنجق قابس وتسليمه البراءة لأداء تلك المهمة. وعليه بموجب الأمر السلطاني، فإن كل من لواحق هذا اللواء فاطمس وجان والجبل الأبيض وصارم، وجبل مطماطة وكل القرى تصبح تحت تصرف وإدارة المدعو حسن، فلا يتدخل أحد في شؤونه ولا تعترضوا سبيله.**"[2]

ثالثا: حماية الإيالة ونشر الأمن.

بعد أن قامت الدولة العثمانية بتنظيم الشؤون السياسية والإدارية، استمرت في إرسال الفرمانات السلطانية وكانت اغلب مضامينها تتحدث على ضرورة حماية الإيالة ونشر الإمن داخلها، وتنظيم الدفاع عنها من خلال القيام بتحصينات وأبراج لحمايتها .

1. التحصينات العثمانية في إيالة تونس:

رأى "**خير الدين بربروس**" أن تحصين تونس أمر متعذر إذ تشرف عليها عدة مرتفعات من جهة الغرب، ولو أراد تحصينها لاحتاج لهدم الأرياض وهي كل زينة المدينة ولا يقبل السكان هدمها ولهذا

---

[1] **سنجق** :لغة هو العلم أو اللواء الخاص بالدولة، واصطلاحا:تعني قسم إداري من الدولة، وهو الوحدة الإدارية الأساسية للدولة العثمانية وكان يحكم السنجق حاكم عسكري قبل التنظيمات 1839 م .ينظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2000 م، ، ص 136.

[2] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم76، صفيحة رقم 46، المؤرخة في (3محرم1017هـ/19 أفريل 1608م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 285.

جمع أمره على تحصين حلق الوادي فقام بتشييد التحصينات ورمم القلاع، كما أمر بنزع السلاح من 18 مركبا قصد استغلاله في تعزيز دفاعات الأبراج والحصون.[1]

كما قامت الدولة العثمانية ايضا ببناء الحصون وذلك من أجل توفير الأمن و استقرار و دحر الأخطار الخارجية بالدرجة الأولى، الأمر الذي منح تونس مركزا متقدما في الدفاع، و مضايقة الأساطيل المسيحية في الحوض المتوسطي، و على وجه الخصوص في الجهة الغربية منه.[2]

و نشير أن السلطان في عديد من الأحيان كان يطلب العون من الأعيان و العلماء و الأهالي التونسيين في التحصين وهذا ماجاء في الوثائق التالية:

أ. **السلطان يأمر بحفر الخنادق والمتاريس(981هـ / 1574م):**

تم ارسال الفرمانات السلطانية العثمانية القادمة من الباب العالي إلى إيالة تونس تأكد على ضرورة القيام بأعمال في مجال تعمير الأبراج و القلاع و كذا توطيد دعائم الأمن و الاستقرار ، لهذا تم ارسال رسالة إلى بايلرباي تونس تأمر بحفر الخنادق و المتاريس و كذا ملأ الأكياس بالصوف لتضليل الكفار و تحصين الإيالة وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي تونس : بمشيئة الله في أول الربيع سوف نستعد لإعداد و إرسال الأسطول الى تونس وتلك هي عزيمتنا ، لتستعدوا من الآن لحفر الخنادق ووضع المتاريس الوفيرة و الأكياس الضخمة و الصوف و بكمية كبيرة ، و لدى وصول حكمنا الشريف هذا ، وجب إعداد الخنادق والمتاريس و الأكياس التي تملأ قطعة قطعة بالصوف ، و بشكل محكم لتضليل الكفار ، و إن شاء الله لدى حضور أسطولي الهمايوني و عساكري المظفرة ، فلتعملوا على محاصرة العدو مباشرة ، و لا تهملوا شيئا و لا تضيعوا أيه دقيقة من الآن**" .[3]

---

[1] رحيمة بيشي: **مركز حركة الجهاد...، المرجع السابق**، ص 418.

[2] عبد المنعم برهومي: **تحصينات مدينة تونس في العهد العثماني**، رسالة ماجستير في تاريخ العالم المتوسط حضاراته تراث وعلوم متحفية، كلية الآداب والفنون الإنسانيات(منوبة)، اشراف: ناجي جلول، 2013/2012م، ص ص 36-37.

[3] الأرشيف العثماني : **مهمة الدفتري** رقم 23، صفيحة رقم 303، المؤرخة في(28 شوال 981هـ / 20 فيفري 1574م)/عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص 222 .

ب.تحصين و ترميم قلاع نابل و بنزرت (984هـ / 1576م):

تم إرسال مراسلة تضمنت أوامر سلطانية موجه إلى ممثلي المالية لكل من تونس و الجزائر وطرابلس من أجل تحصين و ترميم قلاع نابل و بنزرت و كذا إكثار الجنود من أجل حمايتهم. وهذا ماجاء في الوثيقة التالية:"... **هذه تذكرة الى كل من بايلرباي طرابلس و تونس و إلى الممثل المالي لإيالة تونس و الجزائر و طرابلس محمد : نخبرك بأنه من الضروري العمل على ترميم و تحصين كل من قلعة بنزرت و نابل ، و هذا حسب ما تحتاجه من حماية و على أحسن وجه ، كما نأمرك بإكثار الجنود بهذه القلاع لتقوية الدفاع و حراستها من البحر ،...".**[1]

ج. العمل على تعمير وترميم كل من قلعة بنزرت ونابل(984هـ/1576م):

هو عبارة عن فرمان كان موجها إلى بايلرباي إيالة تونس من أجل تعمير المدن التونسية خاصة مدينة القيروان و ذلك من أجل تعزيز التحصينات بها .مع التنبيه بصيانة القلاع تحسبنا لأي هجوم من النصارى وهذا منصت عليه الوثيقة التالية:" **نخبر بأمرنا الشريف هذا بايلرباي إيالة تونس ، بأنه تم التخطيط سابقا لزيادة العمران في هذه الإيالة و إحياء المدن بها ، و خاصة منها مدينة القيروان و التي من اجل تعميرها و إعادة إحيائها ، أرسلنا أمرنا الشريف . و بالفعل شرع في إعداد الآلات و المواد اللازمة لمباشرة هذه العملية . و رغم أن خزينة الإيالة التونسية لم تكن تسمح بتغطية نفقات التعمير هذه فإن البايلرباي امتثالا لأمرنا فقط ، شرع في تعمير القيروان وأعطى الإذن لبداية عمليات البناء حيث استخدم فيها رجال البلد الى جانب أسرى الكفار الذين اشتغلوا بعمليات البناء تلك . و توشك تلك الأعمال على نهايتها . كما تكاد تنتهي الاعمال بالقلعة التي كان لابد من بنائها لحفظ المدينة . و في هذا الإطار نؤكد على الاهتمام والعناية بالعلماء و المشايخ و اهل الحل و العقد في الولاية و السهر على نشر العدل و رعاية**

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 28 ، صفيحة رقم 231، المؤرخة في(25 رجب 984هـ / 18 أكتوبر 1576م) عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص234 .

أهالي الايالة ... على حفظ الإيالة التونسية و أراضيها و كل قلاعها و صيانتها من الفوضى وهجوم الكفار .من الكتابة إلينا و إعلامنا بكل أمر كلما بدا لك ذلك ضروريا."[1]

د. تحصين وصيانة القلاع الجديدة (985 هـ / 1577م):

وهنا أيضا تم إرسال مراسلة إلى بايلرباي تونس حيدر باشا من أجل تحصين و صيانة القلاع الجديدة التي تم فتحها من قبل الجيوش العثمانية لكي يتم توفير الأمن و الحماية للرعايا وهذا ماجاء في الوثيقة التالية: **" هذا أمري إلى بايلرباي إيالة تونس حيدر باشا : لقد تمت إحاطة الباب العالي حول قبائل العربان القاطنة بقفصة المعروفين بإسم زنزق الملحدين و الذين يتبعون مذهبا خارجا من المذاهب الأربعة المعروفة .... و عليه عند وصول حكمنا هذا نأمرك بتعمير و ترميم هذه القلاع الجديدة التي استولت عليها الجيوش العثمانية و ترك الجنود بها لتهيئتها ، و هذا بحسب ما تراه مناسبا و بالمقدار الكافي كما نأمرك بالعمل على رعاية و حفظ أمن الأهالي و توفير جو الأطمئنان لهم كما أرسلنا لك 20000 فلورى كمساعدة لك لأداء مهمتك على أحسن وجه. 2"**

هـ. تحصين الميناء الموجود ب حلق الوادي (993هـ / 14 أوت 1585م):

وتكملة لما قام به خير الدين بربروس في تحصين حلق الوادي ثم إرسال مراسلة إلى بايلرباي تونس من أجل تحصين الميناء الموجود بحلق الوادي و كذا بناء تحصين جديد به و ذلك لتأمين المنطقة من غارات الأعداء و حماية السفن التجارية .وهذا ماتضمنته الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة تونس : لقد وصل إلى مسامع عتبتنا العالية العرض الذي تقدم بها وجهاء أشراف إيالة تونس الى حاكمها، بأنه كان يوجد بحلق الوادي القريبة من تونس ، ميناء صغير، كانت تقصده سفن التجار و تحتمي به . و لكن لا يوجد برج في هذا الميناء لحفظ سفن التجار و تأمينهم من غارات سفن القراصنة الأعداء، و هم الذين كانوا دائما يلحقون أضرار بسفن**

---

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 28، صفيحة رقم 146، المؤرخة في (23 جمادى 984هـ/18 أوت 1576م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص303-304.

[2] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 30 ، صفيحة رقم 184، المؤرخة في (5 ربيع الأول 985 هـ / 24 ماي 1577م)/**نفسه**، ص 237.

التجار في هذا الميناء الصغير . و عليه فإن هؤلاء الوجهاء ، أشراف الايالة يرجون بناء برج جديد ذو خمسة فتحات ، لإطلاق النار (خمسة محاور) للتصدي للهجمات و حفظ و حماية سفن التجارة و مصالح الرعية بها . و عليه لدى وصول حكمي هذا ، فلتأمر ببناء برج جديد في هذا المكان لحماية سفن التجار و مصالحهم . "[1]

2. حماية الإيالة ونشر الأمن :

تم ارسال مراسلات سلطانية من الباب العالي المتوجه نحو تونس و التي تحمل في مضامينها الحث على ضرورة حفظ أمن الولاية وايضا حفظ كرامة الأهالي إضافة إلى السعي بكل إقدام على تطبيق القوانين و الشرع.

أ. المحافظة على أمن الإيالة:

المراسلة الموجهة الى جعفر باشا أمير أمراء طرابلس و التي تضمنت أوامر سلطانية بخصوص ضرورة و المحافظة على المملكة و أهالي الولاية و صيانة حرمتهم و دفع الظلم و المضرة عنهم وهذا ماجاء في مضمون الوثيقة التالية: **"..ذكرت في رسالتك الموجهة الى عتبتنا أن إلحاق ناحيتين أو ثلاث نواحي مجددا بإيالة تونس التابعة للجزائر، أدى الى اضطراب الناس . و حاليا وجه علماء تونس و طرابلس و أعيانهما محضرا الى سدة سعادتنا ....و احفظ الأماكن التابعة لإيالتك و احرسها كما ينبغي ، و ارع الأهالي و احمهم . ثم أكد على رجالك بعدم التسلط على الناس و تخويفهم و تهديدهم ، بأن لا يظلموا أحدا أو يتعدوا على حقوق الآخرين . و حاسب أمثال أولئك الظالمين و المعتدين لكي يكونوا عبرة لغيرهم . و هكذا ففي حال إهمال ضبط المذكورين، والمحافظة على المملكة و أهالي الولاية و صيانة حرمتهم و دفع الظلم و المضرة عنهم، واستماعنا الى اضطراب أحوال الناس و اختلال الأوضاع ففي هذا الباب لا يقبل لك عذر و تقع في دائرة المساءلة. لذا يجب عليك تدبير الأمر و تداركه ببصيرة نافذة ، دون تفويت دقيقة واحدة . "** [2]

---

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 58، صفيحة رقم 212، المؤرخة في (17 شعبان 993هـ / 14 أوت 1585م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص265

[2] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 14 ، صفيحة رقم 1087، المؤرخة في(18 محرم 979هـ / 12 جوان 1571م) **نفسه** ، ص207.

ب.الحفظ على أمن الولاية و السعي بكل إقدام على تطبيق القوانين و الشرع:

ارسالة هذه المراسلة الى رمضان قائم قام القبودان علي باشا في ولاية تونس حيث خصصت الى ضرورة الحفظ على أمن الولاية و السعي بكل إقدام على تطبيق القوانين و الشرع و محاربة الفساد و الضرر عن الولاية وهذا ماجاء في الوثيقة التالية:" **لقد أرسل أعيان ولاية تونس و على رأسهم أبي الطيب برسائل أشادوا فيها بحسن استقامتك و حسن معاشرتك لأهالي الولاية و شهدوا بقدراتك و كفاءتك و سعيك المشكور في سبيل كافة الخدمات الهمايونية و صيانة عرض الدين و الدولة و بناء عليه، فقد التمسوا الاحتفاظ بمنصبك كقائمقام عن جانب المشار اليه لضبط الولاية ... و أمرت : حال وصوله ، عليك بتمام البصيرة و الانتباه لحفظ و حراسة الولاية و البلاد و ضبط عساكر و رعاية الرعية و عدم العدول عن جادة الاعتدال في تدبير تلك الأمور و عليك بمتابعة أمر الشرع القوم و ما دعي اليه القانون القديم ، حتى تظل على حسن معاشرة مع أعيان و إذا صدر أي ضرر و فساد عن أصحاب البغي و العناد ، فينبغي أن تكون متحد القلب و اللسان مع عساكر المسلمين و الجنود .... و أعيان الولاية لدفع مضرة تلك الفئة الباغية ، باذلا في سبيل ذلك أنواع السعي و الاقدام و الاهتمام كما ينبغي بذل المقدور و السعي اللامحصور لتصريف جمهور الأمور المتعلقة بالدين و الدولة** " [1]

ج. حفظ الأمن ومراعاة الأهالي:

تم ارسال مراسلة إلى بايلرباي طرابلس الغرب جعفر باشا والتي تم الأمر فيها بمراعاة الأهالي وحمايتهم والعمل على نشر الأمن والنظام و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية: " **صرحت في رسالتك المرسلة الى عتبتنا العالية . أن أهالي النواحي الإثنين أو الثلاث التابعة لطرابلس بعد الفتح، و التي ألحقت حاليا بولاية تونس التابعة للجزائر أصابهم الاضطراب، واعتبرت ذلك الإجراء غدرا بك. و الآن أرسل علماء تونس و طرابلس و أعيانهما محضرا (عريضة) إلى عتبتنا السعيدة . ... عند وصول أمرنا الشريف كن على بصيرة تامة ، .....واحفظ الأماكن التابعة لدائرتك و**

[1] الأرشيف الوطني الجزائري : **مهمة دفتري** رقم 18 ، حكم رقم 237 ، صفيحة رقم 135 ،المؤرخة في(979هـ /1572م)/ عبد الجليل عيشاوي: **مراسلات الباب العالي لحماية إيالة تونس خلال القرن (10هـ/16م)**، مذكّرة مقدمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر في التاريخ، اشراف: رحيمة بيشي، جامعة غرداية، 2023/2022م، ص 37.

احرسها كما ينبغي ، و ارعي الأهالي و احميهم و صنهم. نبه رجالك بقوة و خوفهم ، ....و في حال إهمال الواجب في ضبط هؤلاء الأفراد و حماية بلدان الولاية و أهاليها و دفع الظلم و المضرة عنهم ، و إذا بلغ مسامعنا ما يترتب على ذلك ، من فقدان الأمن و النظام و ...و لا تترك دقيقة تفوت دون عمل من أجل معالجة ذلك "[1].

د. حراسة الايالة التونسية:

و بهذا الصدد كانت مراسلة أخرى وجهت إلى قائم مقام القبطان علي باشا من أجل اليقظة و الانتباه لحراسة المملكة من أي خطر يهددها والاهتمام لحماية الدين والدولة وهذا ماجاء في الوثيقة التالية: **"أرسل أبو الطيب من أعيان ولاية تونس و سائر أعيان الولاية ....لذا نأمرك حال وصول أمرنا الشريف ، بالانتباه و اليقظة التامة و حفظ حراسة المملكة و الولاية و ضبط العساكر و ربطها و رعاية الرعية ، ...و أحسن معاملة أعيان الولاية و معاشرتهم بالحسنى ...زو في هذا الميدان أظهر ما هو مخزون لديك من أنواع السعي و الإقدام و الاهتمام لحماية الدين و الدولة و مصلحة الجمهور بطاقات غير محدودة "** [2].

• المبحث الثاني: سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة تونس في الوثائق العثمانية خلال القرن (10هـ/16م).

كانت عيون الباب العالي حريصة على تنظيم الأمن داخل الإيالة رغم قيام العديد من الثورات الشعبية وتحالف بعض القادة السابقين مع الكفار ، وايضا شجع بعض الحكام والجنود وتسلطهم على الاهالي فكانت دائما ماترسل فرمانات تحذر فيها من هذه التصرفات ليس هذا فقط وإنما تأمر بمعاقبة الضالمين ومختلسي الأموال الرعية والدولة وهذا ماتضمنته العديد من الوثائق العثمانية والتي سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 17 ، صفيحة رقم 5 ، المؤرخة في(25 محرم 979هـ / 17 جوان 1571م) عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص209

[2] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 18 ، صفيحة رقم 135 ، المؤرخة في (19 شوال 979هـ / 5 مارس 1572م)/ **نفسه**، ص210 .

أولا:قمع التمردات الداخلية.

1. قمع فتنة الأعراب بجزيرة جربة:

ظهرت فتنة الأعراب بجزيرة جربة، والتي قام بها رئيس الفرقة المسمى عمر الذي نشر الفتنة وقام بالاعلان عن مذهب خارج المذهب الأربعة، وهذا أدى الى نشر التمرد والفوضى بجزيرة جربة، لهذا تم الأمر بالقبض عليه وأخذه إلى طرابلس الغرب وعدم السماح له بالعودة إلى الجزيرة. و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية: **" لقد وصلت إلى عتبتنا العالية رسالتكم التي تعرضون فيها علينا ، قيام فرقة بالتمرد بجزيرة جربة و قد قام رئيس فرقة المدعو عمر بنشر الفتنة و حمل الأعراب والإعلان عن مذهب خارج عن المذاهب الأربعة المعروفة ، و شاع الظلم و التمرد بالجزيرة. و قد صرحتم بأنه يحسن أن يتم القبض عليه و يبعث إلى طرابلس الغرب. و عليه لدى وصول هذا الحكم ندعوكم بحل القضية كما بينتم بالعمل على القبض على ذلك الشيخ و جلبه إلى طرابلس الغرب و عدم السماح له بالعودة الى جزيرة جربة[1]"**

2. لجوء أحد الحكام الحفصين السابق إلى مالطا وتمرده ضد العثمانيين:

قام آخر حكام الدولة الحفصية (حميدة) باللجوء إلى مالطا التي أكدت مساعدتها له إذا قام بالتمرد ضد العثمانيين و أيضا رغبتها في الاستيلاء على تونس من جديد، و بعد عودته قام بإحضار العتاد معه إلى تونس ليتحالف مع أعيان الإيالة، ومراسلة العربان الذين قاموا بتمرد في الفترة السابقة، لهذا تم ارسال فرمانا الى علج علي لاستعداد لمساعدة بايلرباي تونس لمواجهة هذا الأخير. وهذا ماتم ذكره في الوثيقة التالية:" **هذا أمرنا الشريف إلى بايلرباي طرابلس الغرب جعفر باشا: نعلمك بأن أحد أولاد الحكام التونسيين(الحفصيين) حميدة، قد التجأ غلى مالطة وبعد تحضير العدة، عاد من جديد الى تونس، وقام بالتحالف مع أعيان هذه الإيال،ومراسلة العربان العصاة للقيام بالتمرد وثورة ضد الأتراك، وقد تحقق أن مالطة سوف تقدم العون والمساعدة اللازمة لتحقيق نجاح هذا التمرد ، والاستيلاء مرة أخرى على تونس وأمام هذا الوضع فقد أمرنا أميرال الدولة العثمانية ووالي الجزائر قليج علي باشا، بتحضير كل ماهو ضروري ومناسب لمساعدة بايلرباي تونس وصد**

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 23 ، صفيحة رقم 153، المؤرخة في(28 رجب 981هـ / 23 نوفمبر 1573م)/عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص220.

أي هجوم يقع عليها، فالمطلوب كذلك منكم، تحضير كل الجيش والمعدات .....المهم العمل والسعي على تقديم كل أوجه المساعدة وبذل الجهود في هذا المجال."[1]

ليتم ارسال سنة(989هـ/1581م) فرمان إلى جعفر باشا أيضا يخبره فيه أنه قام هذا الأخير بإرسال رسائل ورجال ألى تونس بهدف جمع الأعراب وشيعته للقيام بالتمرد والعصيان ضد العثمانيين، ووعدهم بقدوم سفن من مالطا لمساعدتهم على التمرد، لهذا تم الأمر بإبلاغ بايلرباي تونس ليستعد للدفاع عن الإيالة وإعداد القوات من العسكر لحماية تونس وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف موجه إلى بايلرباي طرابلس الغرب(جعفر باشا): لقد علم بأن أحد حكام تونس السابقين(من الأسرة الحفصية) الذي يقيم بمالطة، .....ونطلب بدون تأخير إعداد القوات اللازمة والعساكر لحماية تونس من العدوان المخطط."[2]**

3. قمع عصيان قبائل تلمود بلواء قفصة:

تم ارسال مراسلة من بايلرباي تونس إلى الباب العالي يخبرهم فيها حول قيام التمرد وعصيان الذي قامت به قبائل العربان بالقرب من قفصة والمناطق التابعة لها، والذين قاموا بتخريب في المنطقة، مما أدى إلى شكوى الأهالي منهم ليس هذا فقط وإنما قالو إنه إن لم يتم وضع حد لتلك القبائل، سوف يقومون بترك أراضيهم والهجرة، لهذا تم ارسال رجال من الباب العالي لمواجهة تلك القبائل فقد تغلبوا عليهم وقمعوهم لمدة شهرين، ليتم بعد ذلك فتح القلعة وهذا مانصت عليه الوثيقة التالية:" **لقد أرسل إلى عتبتنا العالية بايلرباي تونس رسالة حول التمرد وحالة العصيان التي أعلنتها بعض قبائل العربان بالقرب من قفصة والمناطق التابعة لها مع العلم أن أهل القلعة المجاورة لقفصة كانوا منذ القديم في حالة عصيان، وهم خارجون عن المذاهب الأربعة، وكانوا يلحقون الضرر بممالكي المحروسة على الدوام، .....له مأمورية حكم سنجق قفصة وتوابعها."[3]**

---

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 29، صفيحة رقم 85، المؤرخة في (3 رجب984هـ/26 سبتمبر1576م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص 236-237.

[2] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 42، صفيحة رقم 85، المؤرخة في(غرة رجب 989هـ/1581م)/ **نفسه** ، ص 248.

[3] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 238، صفيحة رقم 154، المؤرخة في (12شوال 988هـ/1580م)/ **نفسه** ، ص 301.

4. محاولة تمرد أعراب قفصة من جديد:

تم إرسال مراسلة من الباب العالي إلى بايلرباي طرابلس الغرب أنه قام باي ولاية قفصة بإرسال شكوى من الأعراب المحيطون بالقلعة الذين قاموا بطرد جنود الحراسة من المنطقة، وقاموا بالإستيلاء عليها ووضع أحد أفراد الدولة الحفصية السابق مولاي أحمد على قفصة ونواحيها، لهذا تم الأمر التخلص منهم وجمع العتاد العسكري للقضاء على هذا التمرد. وهذا ماجاء في مضمون الوثيقة:" **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي طرابلس الغرب: لقد أخبرنا باي ولاية قفصة عن طريق الرسالة التي بعثها إلى الباب العالي، بأنه بعدما تم تعيينه على رأس هذه الولاية قام الأعراب لمحيطون بالقلعة بإخراج وطرد الجنود التونسيين منها وهم الذين كلفوا بحراستها (نوبتجي) كما قاموا بجلب أحد أفراد الدولة (الحفصية) السابقة المدعو مولاي أحمد بن بلاد الكفار ووضعوه وعينوه على ولاية قفصة ونواحيها. وقد قام بجمع من أطراف هذه الولاية 20.000 حارسا من الأعراب لمساعدته في هذه العملية وقد وصل بهذه القوات إلى الوطن المسمى "منزلة القريب من ولاية قفصة بهدف الاستيلاء عليها، غير أنه لم يتمكن من ذلك وكل الأعراب هم في حالة عصيان وتمرد كبير. وقد أظهرت كل من تونس وطرابلس الغرب وقواتهما، إهمالا وتكاسلا لصد هذه العمليات والقضاء على هذا التمرد. ونتيجة لذلك اختلت الأمور. فيرجو التنكيل بالعصاة وأخذ الحق منهم. وعليه عند وصول حكمي هذا، نأمرك بالتقيد بأحكامه والتعجيل بالعساكر المنصورة، مزودة بالاسلحة الضرورية للقضاء على ذلك التمرد والعصيان."**[1]

ثانيا: ردع تمردات الإنكشارية وتسلطهم على الأهالي.

منذ إلحاق تونس بالدولة العثمانية في 13 سبتمبر 1574 م، ساد الحكم العسكري في ربوعها، ويعود ذلك إلى الطابع العسكري الذي كان يسود الحكم في الدولة العثمانية، وثانيا للظروف الإقليمية المحيطة بالإيالة التونسية المتمثلة في التنافس الإسلامي الأوربي في البحر المتوسط، وكانت الحامية التي أبقاها سنان باشا هي النواة الأولى لتأسيس الجيش الإنكشاري، ورغم الطابع

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 47، صفيحة رقم 186، المؤرخة في (16 محرم 990هـ/ 10 فيفري1582م)/ عبد الجليل التميمي:**المرجع السابق**، ص 308.

العشوائي لتشكل الجيش الإنكشاري وطريقة انتداب جنوده ومهامه، إلا أنه استطاع السيطرة على ربوع البلاد وإخضاع القبائل المتمردة ومراقبة الحدود.[1]

وهذه الهيمنة أدت إلى زيادة طموحات الإنكشارية مم نتج عنه صراع وتمرد الإنكشارية ضد السلطة وحتى ضد أهالي المنطقة وهذا ما أشارت إليه فحوى العديد من الوثائق العثمانية.

1. قيام جنود الإنكشارية بنهب أراضي دولة على أساس تيمار:

تمت مراسلة من الباب العالي إلى بايلرباي إيالة تونس و قاضيها بخصوص قضية قيام بعض الجنود الإنكشارية بأخذ أراضي الدولة على أساس تيمار و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية: " **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة تونس و قاضيها : لقد وصل إلى مسامع عتبتنا العالية بأن محاصيل البلاد أصبحت غير قادرة على تغطيه مصاريف الجند ، و مطالبهم من الضرائب . وزاد اضطراب و اختلال أحوال الرعية، عندما قام بعض أعضاء الحكومة (رجال الدولة) بالحصول على حق التصرف في بعض القرى و الأراضي التابعة للدولة ، على أساس أنها تيمار و زعامات و تحصلوا على وثائق ملكيتها من استانبول ، بحيث أنهم لما قدموا الى تونس قاموا بضبط هذه القرى الميرية و التصرف فيها على أساس أنها تيمار ، مما جعل الأهالي يشتكون من ضيق العيش و اختلال أمورهم . و عليه فقد طلب الأهالي و التمسوا إعادة هذه القرى و الأراضي إلى ملكية الدولة، و أخذها من أيدي هؤلاء الأمراء الحكام، و عليه فعند وصول حكمنا الشريف هذا فأن القرى و الأراضي و أملاك الدولة التي ضبطتها بعد الفتح و التي قام بعض الأمراء بالحصول على وثائق من استانبول على أساس تيمار و سنجاق يحق لهم التصرف فيها . فأنها تؤخذ من أيديهم و لا يسمح لهم بالتصرف فيها . بل العمل على استرجاع هذه الأراضي والقرى إلى ملكية الدولة و الصرف على الجنود. مع الكتابة في حالة ظهور مخالفين و معارضين لهذا الأمر**"[2].

---

[1] محمد العايبي، موسى بن موسى : **المجموعات العسكرية غير النظامية الداعمة للجيش التونسي**، مجلة الإحياء ، مج 21 ، ع 28 ، جانفى 2021م،

[2] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 58 ،المؤرخة في (3 شعبان 993 هـ / جويلية 1585م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص299

2. شكاية قايد السفر من آغا الإنكشارية:

بداية جاء في هذه الوثيقة وهي عبارة عن مراسلة الى بايلرباي وقاضي ايالة تونس والتي اشتكى فيها فيها قايد السفر من آغا الإنكشارية، بعد السيطرة على منزله من طرف الآغا و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية: **" هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي و قاضي إيالة تونس : لقد اشتكى لنا قايد السفر من آغا الانكشارية. مبينا بأنه كان سابقا قد استطاع شراء منزل بماله بتونس، وحيث أخذه منه آغا الانكشارية بالقوة. فالمطلوب التقاضي حول هذا الموضوع و معرفة صحة القول وإرجاع المنزل الى صاحبه إن ثبتت شرعيته "** [1].

3. تدخل الإنكشارية في شؤون الدولة والرعية:

وجاء أيضا في مراسلة أخرى من بايلرباي تونس و آغا الإنكشارية و رؤساء الفرق العسكرية من مشاة و إلى كل الجنود بخصوص تدخل بعض الضباط و رؤساء الدوائر العسكرية في شؤون الدولة و الرعية والتحالف مع المتمردين الأمر الذي خلق حالة من الفوضى و الفساد في البلاد، لذا تم إرسال هذا الأمر لضبط هذا التمرد وحماية الإيالة والرعية وعدم التدخل في شؤونهم.هذا مانصت عليه الوثيقة التالية: **" هذا الحكم موجه إلى بايلرباي تونس و آغا الإنكشارية و رؤساء الفرق العسكرية من مشاة و إلى كل الجنود : قام بعض الضباط العسكريين و الانكشارية بالتدخل في شؤون الباي و الدولة و الأهالي ، و هذا التحالف مع بعض العربان الاشقياء و قد نتج عن ذلك ظهور الفساد و الفتنة و تدخلهم كذلك في شؤون الحاكم و القضاء و هذا لكل ما يخص وضع الضرائب و أبدوا عصيانهم و عدم طاعتهم لأوامر الحاكم و الشرع ، بل اخذوا حقوق الرعايا بدون حق أظهروا غدرهم . و عليه عند وصول أمرنا هذا ، فليقم هؤلاء الضباط والإنكشارية بتولي مسؤولية حفظ الدولة و الرعايا و استلام مرتباتهم المخصصة لهم ، و عدم التدخل في شؤون لم تفوض لهم ، و لا يضعون أنفسهم في مكان الحاكم و القضاة، بل العمل**

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 34، صفيحة رقم 105 ، المؤرخة في(8 صفر 986هـ/17 أفريل 1578م) عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص204.

على تسيير الشؤون المخصصة لهم و عدم التعدي على حقوق الفقراء من الأهالي و ترك الفتنة وأسبابها و معاقبة من يظهر مخالفته و معارضته لهذا الأمر . " [1]

4. ترقيات الإنكشارية وسلبيتها على الخزينة:

وفي مراسلة أخرى إلى بايلرباي إيالة تونس من أجل قضية الشكاية التي رفعها الأهالي لأجل الترقيات الغير ضرورية التي قام بها البايات لصالح فئة الإنكشارية و انعكاساتها السلبية على خزينة الدولة و الأهالي. وهذا هو مضمون الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة تونس : لقد رفع أهالي تونس إلى عتبتنا العالية شكايتهم المذكورة عن الموقف الذي اتخذه بايلرباي إيالة تونس و الذي كان يقوم بترقية طائفة الإنكشارية كلها على هواه و بدون أن يكون هناك سبب لذلك ، و كان يغدق عليهم الأموال من خزينة الدولة. حتى أصبحت تشكوا عجزا في المدفوعات و قلة الأموال ، و بسبب ترقية فئة الإنكشارية ، فقد زادت مصاريفهم رغم أن محصول الولاية لا يكفي لسد هذه المصاريف و عليه و لتغطيتها قام الباب و فئة الأنكشارية بالتعدي على الأهلي و أخذ الأموال من ايديهم ، بالرغم من أنهم غير قادرين على دفعها و أمام هذا التصرف و ترقية الانكشارية بدون سبب واضح ، فإن معظم الأهالي تركوا ديارهم و هجروا أراضيهم حتى أصبح الخراب يهدد هذه الولاية و حتى الأهالي الذين ظلوا مستقرين في أراضيهم ، فقد أصبحوا غير قادرين على الوفاء بالأموال المطلوبة منهم دون سبب ، و عليه فإن الظلم والتعدي على الأهالي غير مسموح به شرعا ، و الأموال التي تؤخذ منهم يوما بعد يوما ، تجعلهم في وضعية سيئة و تلحق الضرر بهم و يحصل عجز الميزانية . فكم من بايلرباي تم تعينيه على ولاية تونس و لم تحصل عمليه ترقية طائفة الإنكشارية بهذه الكيفية و هو الأمر الذي يخالف أمري و رضا السلطان . و عليه عندما تقدم طائفة الإنكشارية لطلب ترقيتها ، فلا ترضخوا وتقبلوا طلبها لغاية كسب رضاها و انحيازها لكم ، بل عليكم دفع كل هذه التصرفات و البدع و دفع الظلم و التعدي على الأهالي و لا يقبل أي عذر في ذلك ، بل عليك العمل على توفير**

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 62 ، صفيحة رقم 126،المؤرخة في(4شوال 995هـ/7سبتمبر 1587م)/عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص269. ينظر **الملحق رقم 9، ص 121**.

شروط الامن و رفاهية و النظام بالإيالة و تعيين أسماء الذين يخالفون هذا الأمر ، حتى يتم أخذ الحق منهم و العمل على إعلام الباب العالي حول أحوال البلاد على العموم" [1].

5. شكاية أهالي تونس من ظلم فئة الانكشارية:

و ناهيك عن ذلك كانت مراسلة موجهة إلى بايلرباي إيالة تونس من أجل قضية شكاية أهالي تونس من ظلم فئة الانكشارية التي تقوم بتعيين حراس إضافيين لا تدعو الى الحاجة إليها و في مناطق غير صالحة لها. و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية: **" هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة تونس : لقد رفع أهالي تونس إلى عتبتنا العالية و في دفعات متكررة . شكايتهم من طائفة الانكشارية إذ منذ فتح ولاية تونس كانت كل المناطق التي يلزم تعين حراس عليها ، يقوم البايلرباي بتعيين بعض أفراد من الفئة الإنكشارية لأداء هذه المهمة .و لكن حاليا قامت طائفة الانكشارية و بالتفاهم من البيلرباي و أمراء السناجق ، بتعيين حراس على أماكن و مناطق ليست من الضروري تعيينهم عليها . و لا يصلح فيها مثل هذا التعيين . و عليه كان كلما يتم تبديل هؤلاء الحراس كل (6 أشهر) يقومون بتكليف الأهالي بتكفل مصاريف هؤلاء الحراس غير الضروريين و هذا مما زاد في شقاء الأهالي و دفعهم في التفكير في الهجرة و ترك أراضيهم ، حيث طلب الأهالي بوقف تعيين حراس في أماكن غير ضرورية بغرض زيادة الضرائب و التكاليف على الأهالي ، بل لا يكلف أحد بحراسة منطقة ، دون أن يرى الأهالي ذلك مناسبا و ضروريا ، و عليه عند وصول هذا الحكم نأمرك بتنبيه طائفة الانكشارية و الأغوات ، بأن لا يقوموا بتعيين حراس (نوبتجي) بمحض إرادتهم في أماكن و بأعداد غير مناسبة و غير ضرورية ، بل وجب تعيينهم بعدما يرى الرعايا و البيلرباي ذلك مناسبا . و عليه فإن ظلم الأهالي غير جائز و على طائفة الانكشارية زيادة الحيطة و الاحتراز في هذا الموضوع ، و فب حالة ظهور من يريد تعيين حراس إضافيين ، دون أن تدعوا الحاجة إليه و لم يقع إطاعة أمر السلطان ، فليتم إرسال أسمائهم الى الباب العالي ، و ليكن في علم الطائفة الانكشارية بأن حربهم الدائم ضد الكفار و قبائل الأعراب العصاة ، ليس مبررا لكسب عطف السلطان ، و بغض نظره حول أعمالهم غير**

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 64، صفيحة رقم 105، المؤرخة في(11شوال 996هـ / 3 سبتمبر 1588م)/عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص271.

الشرعية ، فكل هذا ظن سيء و غير لائق بهم بحيث إن عداوة و ظلم الأهالي ، هو غير مقبول و يخالف رضا السلطان و عليكم بالعمل على تطبيق الحكم الشريف هذا . [1]

6. فرض طائفة الانكشارية ضريبة على الأهالي:

تم إرسال مراسلة إلى بايلرباي إيالة تونس من أجل قضية فرض طائفة الإنكشارية ضريبة على الأهالي تعرف بضريبة الضيافة، والتي لم تكن موجودة في القانون والتي اختلقوها من انفسهم لنهب الأهالي لذا تم اصدار هذا الامر لتوقيفها و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية: **" هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة تونس : لقد قامت طائفة الإنكشارية و بدون استشارة البايلرباي ، بإيجاد عادة جديدة و هي ضريبة الضيافة ، و التي هي بدعة منهم، اختلقوها لأخذ المال من الأهالي و حيث أصبحوا يطالبون الأهالي بدفعها في كل المناطق التي يحلون بها. و عليه فإن هذه الضريبة المختلفة غير شرعية و هي مخالفة للأمر السلطاني و عليه وجب الامتناع عن تسديدها بحجة أن هذه العادة الغريبة غير الشرعية"**[2].

7. تدخل طائفة الإنكشارية في التعيينات:

تم إرسال فرمان إلى بايلرباي إيالة تونس من أجل قضية تدخل طائفة الإنكشارية في تعيين و تبديل الأغوات و كذا إجبار الأهالي على دفع تكاليف و أموال، الأمر الذي خلق أزمة مالية في الخزينة، لهذا تم إرسال هذا الأمر إن مسألة تعيين وعزل الحكام من مهام البايلرباي و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية: **" هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة تونس : لقد رفع أهالي تونس إلى عتبتنا العالية خبر قيام طائفة الإنكشارية بتبديل الآغا كل خمسة أو ستة أشهر، و كلما حصل ذلك، يقومون بفرض بعض التكاليف و يجبرون الاهالي على دفع الأموال و تزداد مصاريفهم ، هذا ما تسبب في عجز الميزانية. و عليه فمن الآن و صاعدا ، تصبح مسائل التعيين و العزل و التغيير**

---

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 64 ، صفيحة رقم 106 ،المؤرخة في(11 شوال 996هـ / 3 سبتمبر 1588م)/عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص272

[2] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 64، صفيحة رقم 111، المؤرخة في(15شوال 996هـ / 7 سبتمبر 1588م) **نفسه**، ص273

التي تهم رتبة الآغا و الأعيان و ضباط العساكر، من مهام البايلرباي وحده ، و على طائفة الانكشارية أن لا تتدخل في أموره . فلدى وصول هذا الحكم نأمرك بتنبيه طائفة الانكشارية، و التأكيد عليها بضرورة تخليها عن التدخل في عملية تبديل أو تغيير الآغوات، و لتعمل على تغيير منصب الآغا كل سنة ، كلما رأيت ذلك ضروريا و بمعرفتك الخاصة، و عليكم بإعلام الانكشارية بتفاصيل هذا الحكم الموجه إليكم" [1].

8. شكاية الإنكشارية من مرتباتهم:

مراسلة أخرى كانت موجهة إلى بايلرباي إيالة تونس بخصوص مشكل مرتبات جنود الإنكشارية و قضية الحراسة بالإيالة و ضرورة العمل بالقوانين المعمول بها من قبل الباب العالي. و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية: **" هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة تونس : لقد جرت العادة على إعطاء 20 أقجه كمرتب لطائفة الإنكشارية من خزينة الدولة . غير أن بعضهم أظهر عدم قناعته بهذا المرتب، و أبدى تمرده و عدم قبوله لهذه القيمة من المال. و عليه نأمرك بدفع مرتبات القائمين من الجنود إلى حدود 22 أقجه ، كما نأمرك بعدم تعيين حراس (نوبتجي) بعدد لا تدعوا إليه الحاجة ، و خاصة أنه يوجد عدد كاف من الحراس لحفظ الأمن و حراسة الإيالة . فلا تذعنوا لأوامر الطائفة الإنكشارية و تعينون حراسا لا تدعو الحاجة و الضرورة إليهم . كما نأمرك باتباع ما هو مسطور و مضبوط بقانون نامة أي أحكام قوانين الانكشارية المعمول به الباب العالي . و عليك بإخراج صورة أو طلب نسخة من هذه الأحكام المتعلقة بالجيش و العمل على حفظها في الخزينة و الفصل في قضايا الإنكشارية بحسب ما هو مبين و موضح في رسالة أحكام الإنكشارية المذكور و الامتثال للأوامر السلطانية . "[2]**

9. واقعة البولكباشية ونهاية نظام الباشوات 18أكتوبر1591م :

---

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 64 ، صفيحة رقم 111 ، المؤرخة في(15شوال 996هـ / 7 سبتمبر 1588م) /عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص273

[2]الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 64 ، صفيحة رقم 124 ،المؤرخة في(21شوال 996هـ / 13 سبتمبر 1588م)/**نفسه** ، ص 276

تحول نظر طائفة البولكباشية إلى الاهتمام بأمور أخرى غير المصلحة العامة للبلاد، فأصبحوا في أعين سكان البلاد التونسية بمثابة طغاة مثلهم مثل السابقين أي الحكام الحفصيين الأواخر، ووصل بهم الأمر إلى ارتكاب مجازر في حق العديد من كبار مؤسسة الديوان الحاكمة وقتلوا العديد من موظفيه السامين.[1]

وفي هذا الصدد يفيدنا الشيخ حسين خوجة عن الواقعة" **أحكام العساكر ومرجع أمورهم لنظر آغاتهم وديوانهم ووالي البلاد الباشا وأمير الأوطان الباي في تصرفاتهم واستجلاب الجبايا وضبط الأموال لتصرف في مرتبات العساكر واستمروا على هذا النظام برهة من الزمان ولكن أحكام أهل الديوان عظمت شوكتهم ونفذت كلمتهم وجاروا في أحكامهم وبلغ من جورهم بالتعد على سائر العساكر فضجروا من ذلك فكان آخر أمرهم أن قاموا فيهم وأوقعوا السيف والقتل في كبار أهل الديوان وقتلوا في ساعة ثمانين نفر من طائفة البولقباشية وقطعوا رؤوسهم وألقوهم قبالة باب القصب"**[2]

ويضيف ابن أبي الضياف في هذا السياق مؤكدا ذلك بقوله... **" :واستمر هذا الترتيب بتونس على حالتها المطمئنة إلى أن افتك الجند بكبار الديوان وتعرف بواقعة البولكباشية"**[3]

وذكر أيضا في هذا الصدد ابن أبي دينار اعتداءات طائفة البولكباشية ضد السكان وجورهم المتواصل في كل القضايا، ضف إلى ذلك عمليات التقتيل التي تعرض موظفي الديوان فيقول" ... **وجعلوا اصطلاحا على عادة أهل الجزائر التحكم في الديوان والعسكر جماعة البلوكباشية .ولكن ساروا في أحكامهم بعنفة على من دونهم في العسكر ووقع منهم الجور حتى أن الواحد من**

[1] ألفونص روسو: **الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر**، تج عبد الكريم الوافي، ط1،منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي 1992م، 106.

[2] حسين خوجة: **ذيل كتاب بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان(فقهاء وعلماء من تونس)**، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ص ص 6-7.

[3] أحمد ابن ابي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج2 ، ط2 ، الدار التونسية للنشر، تونس ، 1977م، ص 146.

البلوكباشية إذا كان عنده صببان وهو المعبر عنه بالعزوبة تكون له حرمة وافرة وربما مد يده في اليولداش ومات عمى من دونه .فسيمت نفوس العسكر وأضمروا لهم الشر وتعاقدوا بينهم على الفتك بهم في يوم معلوم وهو يوم جمعة.."[1]

من الفئات العسكرية التي استهدفها وتأثرت من هذا الإنقلاب العسكري أو من هذه الواقعة هي فئة كبار الضباط وأعضاء الديوان العام من البولكباشية، وكانت حجتهم في ذلك هو انفراد العديد من هؤلاء باحتكار مختلف القرارات دون الرجوع للمجلس، ضف إلى ذلك الحصول على عديد الامتيازات والتسهيلات واستغلالها لخدمة مصالحهم الشخصية دون المصالح العامة.[2]

ومن الفئات أيضا التي تضررت كثيرا من هذه الواقعة هي فئة الجند والأهالي وتشير عديد الدراسات التاريخية أن من أهم الظرفيات التاريخية التي أدت إلى هذه الأزمة هي ظهور فئة اجتماعية دخيلة على المجتمع التونسي وهي "الكراغلة التونسيين" وخاصة أبناء البولكباشية والذين كانوا يتمتعون وبلا استثناء حق التمتع براتب قار منذ الولادة علاوة على إمتيازات أخرى عينا أو نقدا يحصلون عليها بمناسبة ممارستهم خطة من الخطط أو قيامهم بخدمة ما .وكانوا يعتبرون أنفسهم من طينة أسمى وكثيرا ما كانوا يقابلون الرعايا سكان البلاد الأصليين بالاحتقار والتعدي على أرزاقهم.[3]

وتفيدنا عديد المصادر أن هذا الانقلاب كان بمساعدة أحد كبار موظفي الديوان وهو وكيل الخرج سنة 1591م المدعو : **طبال رجب**، والذي كان بحوزته مفتاح بيت السلاح، حيث تواطأ مع عديد الدايات ووعدهم بعدم الحضور في يوم إعلان الإنقلاب على البولكباشية لكي لا يتم اللجوء من طرفهم للحصول على السلاح من بيت السلاح، وبالفعل فقد نجحت هذه الخطة في تحييد فئة البولكباشية وأعلن عن نجاح الإنقلاب ضدهم، حيث نجح الثائرون في فرض تعديلات جديدة على نظام الحكم وانقسم الجيش إلى فئات، يرأس كل فئة منها داي منتخب، وقد شكلت مجموعة دايات

[1] ابن ابي دينار: **المرجع السابق**، ص ص 189-190.

[2] الأرقش وآخرون: **المرجع السابق**، ص 57.

[3] محمد الهادي الشريف: **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعر: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط 2 دار سراس للنشر، تونس، 1993م، ص ص 69-70.

ديوان الذي يختار من بين أعضائه رئيسا للبلاد، أما منصب الباشا فقد صار منصبا شرفيا. إذ يكتفي هذا الأخير بلبس الخلعة السلطانية وتمثيل مصالح الباب العالي.[1]

ثالثا:معاقبة الظالمين ومختلسي الأموال.

1. معاقبة الحكام الظالمين:

كانت مراسلات الباب العالي حريصة على المحافظة على نظام وأمن إيالة تونس، من خلال معاقبة الطغاة متابعة الحكام الظالمين بتوقيفهم وحجز ممتلكاتهم وذلك بمايقتضيه الشرع والقانون.

أ. توقيف جعفر باي بعد التعدي والظلم الذي قام به:

تمت مراسلة الموجهة إلى قاضي جربة و قائد الجزيرة الحالي مصطفى باي بخصوص التوقف عن أعمال الظلم و التعدي التي قام بها جعفر باي بجزيرة جربة التونسية و كذا تفتيشه و التحقيق معه لإسترجاع أموال الدولة منه، وهذا ماجاء في مضمون الوثيقة التالية: " **هذا حكمنا الشريف إلى قاضي جربة، و قائد الجزيرة الحالي مصطفى باي : لقد قام القائد السابق لهذه الجزيرة ، المدعو جعفر باي ، بظلم أهلها و الاعتداء عليهم ، حسب ما وردنا علينا من تقارير ، و عليه لدى وصول هذا الأمر ، عليكم بتفتيش المدعو جعفر و أن تأخذوا منه كل ما ظهر من أموال الدولة و أحالته على المجلس الشرعي للتحقيق معه ووضع كل أمواله بخزينة الدولة . و بعد أخذ كل الأموال منه ، عليك تسريحه من وظيفته** "[2].

ب. فرض ضرائب غير قانونية على الأهالي:

تم إرسال مراسلة موجهة إلى بايلرباي إيالة تونس بخصوص قضية قيام الديوان و أعضائه بفرض ضرائب و رسوم غير قانونية على الأهالي و معالجتها بالعمل بالقوانين المعمول بها من قبل الباب العالي. و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية: " **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة تونس ، لقد وصلتنا أخبار من أهالي : هذه الولاية بأنه و بموجب عدم كفاية الأموال لتسديد أجور الجنود**

---

[1] ابن ابي دينار: **المرجع السابق**، ص200.

[2] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 5، صفيحة رقم 112 ، المؤرخة في(27 صفر 973 هـ/ 23 سبتمبر 1565م) /عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص 176. ينظر **الملحق رقم 10، ص 122**.

، قام أمراء هذه الولاية بفرض ضرائب غير مشروعة على الأهالي و أجبروا العديد من أغنياء أهالي تونس على دفع عدة ضرائب و ألزموا بتسديد رسوم غير شرعية ، و هو ما أدى إلى توفير الأموال بأيديهم نتيجة ما أخذوه من أموال الرعايا و التذرع بأن محاصيل إيالة تونس ...أن لا تقوموا بفرض أي ضرائب و لا رسوم غير شرعية على الأهالي و لا تذرعوا بأخذ ضرائب أخرى لأي أسباب أخرى، ....و عليه لدى وصول أمرنا هذا، ندعوك إلى إعادة تلك الأوطان والمقاطعات التي سلمت على أساس تيمار و ضمها إلى أملاك الدولة و العمل على الحفاظ عليها" [1].

ج. سَطُو رجال الديوان و الدولة على طبقة التجار و الأهالي:

تم إرسال مراسلة إلى بايلرباي إيالة تونس و قاضيها بخصوص قضية سَطُو رجال الديوان والدولة في عهد مصطفى باشا على طبقة التجار و الأهالي لذاكان هذا الأمر السلطاني لمنع هذا التصرف. و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية: **" هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة تونس وقاضيها : لقد رفع أهالي تونس إلى مقامنا العالي، عريضة يشتكون فيها من بايلرباي الإيالة (مصطفى) و رجال الدولة الذين ما إن تصل البضائع التجارية إلى تونس ، حتى يقوموا بشرائها بأسعار منخفضة أو زهيدة من طبقة التجار، ثم يقومون بإعادة بيعها بأسعار مرتفعة الى الأهالي ، و حيث أصبح هؤلاء يعانون من ضيق كبير بسبب هذه المعاملة الغادرة . و عليه عند وصول حكمي هذا ، نأمركم بمنع رجال الدولة من شراء البضائع من التجار بأسعار زهيدة و بيعها للفقراء و الأهلي بأسعار غالية ، و أن لا يتصرفوا بخلاف الشرع الشريف"** [2].

د. سوء تصرف البايلرباي السابق مصطفى باشا و رجاله:

تم إرسال مراسلة موجهة إلى بايلرباي تونس و قاضيها بخصوص شكاية أهالي تونس من إدارة مصطفى باشا و الممثلة في فرض ضرائب غير قانونية، و إختلاق أسباب لأخذ أموالهم **و هذا ما**

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 52 ، ص237فيحة رقم،المؤرخة في(19 محرم 992هـ / غرة فيفري 1584م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص ص 289 – 290 .

[2]الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 58، صفيحة رقم 189، المؤرخة في(25 جمادى الآخر 993هـ/ 24 جوان 1585م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص264.

تضمنته الوثيقة التالية: **" هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي تونس و قاضيها ، لقد رفع إلى مقامنا العالي أهالي تونس عريضة يشتكون فيها من سوء تصرف البايلرباي السابق مصطفى باشا، ورجاله بحيث يختلفون عدة أسباب و بدع لأخذ أموال الرعية و ضرائب غير شرعية. و لكي يرفع عنهم هذا الظلم و هذه التكاليف غير الشرعية، فقد طلبوا إصدار حكمنا الشريف، وعليه عند وصول أمرنا هذا، لا يقومون باختلاق الأسباب لإلحاق الضرر بأموال الدولة و الرعية. وسلبها بدون حق. بل عليكم بملازمة و تطبيق القوانين و العادات القديمة المتبعة في هذه الإيالة و عدم السطو على أموال الدولة و الرعية تدرعا بأسباب أخرى"**[1].

2. معاقبة محتالي الأموال :

كانت مراسلات الباب العالي حريصة على إسترجاع الأموال التي تم إختلسها و التي في الأغلب يختلسها الحكام وأصحاب النفوذ و السلطة، فكانت مضامينها تأمر بمعاقبتهم واسترجاع تلك الأموال والممتلكات.

أ. استرجاع أموال الدولة التي نهبها بعض القادة و الجنود:

كانت مراسلة إلى الممثل المالي لإيالة (دفتر دار) محمد والي قاضي القيروان من أجل استرجاع أموال الدولة التي نهبها كل من كاتب ولاية القيروان محمد فاسي وأمثاله من الممثلين والقادة، وأيضا تفتيشهم ومحاسبتهم واسترجاعها إلى خزينة الدولة.وهذا ماجاء في مضمون الوثيقة التالية:"**هذا حكم موجه إلى الممثل المالي لإيالة (دفتر دار) محمد والي قاضي القيروان : نخبرك بأنه قد تبين أن كلا من كاتب ولاية القيروان محمد فاسي و أمثاله من الممثلين و القادة ، قد سطوا على أموال الدولة، و عملوا على اختلاسها . فالمطلوب لدي وصول هذا الأمر ، العمل على تفتيش هؤلاء الموظفين و محاسبتهم و إحالتهم على المجلس الشرعي و التفحص في قضية السطو على أموال الدولة ، و أخذها منهم و إرجاعها إلى خزينة الدولة "**[2].

---

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 58 ، صفيحة رقم 190 ،المؤرخة في(993 هـ / 1585م)/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص ص 299 -300 .

[1].الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 28 ، صفيحة رقم 231 ، المؤرخة في (25 رجب 984هـ/18 أكتوبر 1576م)/ **نفسه**، ص 234 .

ب.استرجاع الأموال التي اختلسها بعض المسؤولين:

تم ارسال حكم من الباب العالي إلى ممثل المالية لكل من تونس و الجزائر و طرابلس و إلى قاضي إيالة تونس و التي بخصوص قضية استرجاع أموال الدولة التي اختلسها خوجة مصلى وهو مسؤول على تسجيل الموارد والأرزاق التي تدخل من البر و للفهم أكثر نستدل بالمراسلة التالية: **حكم موجه إلى ممثل المالية لكل من تونس و الجزائر و طرابلس و إلى قاضي إيالة تونس : بعث لما الممثل المالي لهذه الإيالة (دفتردار) محمد ، تذكرة يخبرنا بأن خوجة مصلى، الذي كان مسؤولا على تسجيل الموارد و الأرزاق التي تدخل من البر و البحر إلى إيالة تونس و التي وصلت في سنة إلى 16.000 قطعة ذهبية ، و بأنه على الرغم من ارتفاع قيمة الموارد المالية ، فإنه التزم بتقديم 200.000 قطعة ذهب الى خزينة الدولة ، على الرغم من ارتفاع القيمة المالية المتحصل عليها من الموارد و الأرزاق ، فقد أخفى المبلغ الحقيقي و الإجمالي للإيالة ، كما هو شأن كل من نائب قائد الإيالة و ترجمانها السابق، و محتسب الإيالة بركات فرحات و غيرهم ، و الذين أنكروا المبالغ الحقيقة التي تدخل إلى خزينة الدولة ، و عملوا فعلا على اختلاس الأموال و بيع الموارد التابعة للدولة . فالمطلوب العمل على تقصي الحقائق و تفتيش هؤلاء الموظفين ، و أخذ ما بأيديهم من أموال الدولة بأكملها و إرجاعها الى خزينة الدولة "** [1].

ج. استرجاع الأموال التي استحوذ عليها البايلرباي السابق مصطفى باشا:

تم إرسال مراسلة أخرى الموجهة إلى بايلرباي إيالة تونس من أجل قضية استرجاع الأموال التي استحوذ عليها البايلرباي مصطفى باشا وهي أموال الدولة والرعية، وهذا ماتضمنته الوثيقة التالية: " **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة تونس : سابقا في عهد مصطفى باشا كان يتم اختلاس أموال الدولة و سلب أموال الرعية من غير حق ، و قد كانت كل المصاريف التي يحتاجها الجند أو أية قيمة مالية يحتاج إليها المدعو مصطفى ، كان يأخذها من الأهالي و يضمها الى موارده المالية الخاصة ، و لا يرسل تلك الأموال المفروضة على الايالة نحو الجزائر . و عليه عند فليتم استرجاع تلك الأموال و دفع مصاريف و حقوق الجند الذين أخذت حقوقهم و أموالهم من قبل**

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 28، صفيحة رقم 232 ،المؤرخة في(25 رجب 984هـ / 18 أكتوبر 1576م) **نفسه** ، ص235.

المدعو مصطفى باشا و ردها الى خزينة الدولة ، و العمل على تطبيق العدالة و زيادة الحذر و الحيطة في هذا الأمر " [1].

د. استرجاع الأموال التي اختلسها رجب باشا ورجاله:

وجاء أيضا في هذه المراسلة الموجهة إلى بايلرباي تونس و ممثلها المالي و المتعلقة استرجاع الأموال من رجب باشا و رجاله الذين قاموا باختلاس الأمول بدون وجه حق و هذا ما تضمنته الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا إلى بايلرباي تونس و ممثلها المالي ، نخبرك بأن المدعو رجب باشا دفع لرجاله رواتب و هبات ماليه دون أن يكونوا أهلا لها . و قد أدى هذا العمل إلى قيام منازعات حول الأموال و أصبح يطالب بدفع رواتب و هبات دون أن يكون أهلا الاستحقاق . فالمطلوب العمل على استرجاع تلك الأموال و عدم التضييق و الضغط على الأهالي لنزع الأموال منهم بدون حق**[2]"

هـ. استرجاع الأموال المنهوبة من طرف حيدر باشا :

بالإضافة إلى المراسلة الموجهة إلى بايلرباي تونس و إلى كل قضاة هذه الإيالة من أجل العمل على استرجاع أموال الدولة المغتصبة من طرف حيدر باشا عقب ضم تونس و حلق الوادي إلى الدولة العثمانية، لهذا تم الأمر بتوقيف حيدر باشا ومحمد. وهذا ماجاء في مضمون الوثيقة التالية:" **هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي تونس و إلى كل قضاة هذه الإيالة نخبركم بأن الممثل المالي لهذه الإيالة المدعو مصطفى، قد أرسل الى عتبتنا العالية دفترا محتوما يعرض فيه تلك الأعمال غير الشرعية و اختلاس أموال الدولة من طرف محمد و حيدر باشا، عقب استرجاع تونس و حلق الوادي من الإسبان. مع العلم أنه قد تم إرسال فرمان سلطاني يأمر محمد باشا ، بأن يرسل تقريرا عن المصاريف و الموارد الناجمة عقب هذا الحدث . إلا أنه لم يعط اهتماما لأمرنا ، بل قام و بتنسيق مع حيدر باشا بنهب أموال الدولة و أخذ كل الأموال و الذخيرة التي تم أخذها بعد طرد**

---

[1] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 58 ، صفيحة رقم 215 ، المؤرخة في(17 شعبان 993هـ / 14 أوت 1585م)/ عبد الجليل التميمي:**المرجع السابق**، ص266 .

[2] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 28 ، صفيحة رقم 239 ،المؤرخة في(8 رجب 984هـ / سبتمبر 1576م)/**نفسه**، ص291

العدو من حلق الوادي . فكل الغنائم المتروكة من طرف الإسبان داخل الباستيون [1]، تم السطو عليها زيادة على ذلك كل الأرزاق و الأموال التي تركها أبو الطيب. و على الرغم من انتشار الطاعون بتونس ، فقد قاما ببيع أملاك الدولة من غير حق و كذلك بولاية جربة حيث بيعت فيها أملاك الدولة و أخذت الأموال من غير حق. و أخذت أموال من أيدي الأهالي بحجة مساعدة الأسطول العثماني و أخذوا الأموال المتحصلة من زيت الزيتون و الزعفران و نهبوا كل الأموال المتحصلة عن المحاصيل الزراعية . فالمطلوب العمل على تفتيش هذين الضابطين ، و أخذ كل الأموال التي تعود لخزينة الدولة منهما و طلب المساعدة لإتماما هذه العملية على أحسن وجه ، وعند قيامك بهذه المهمة وشعرت بالحاجة إلى المساعدة ، فلا تتردد في طلب المساعدة من الباب العالي "[2].

ومما سبق يمكن القول:

- ✓ عرفت المنظومة الإدارية والسياسية في إيالة تونس بعد إلحاقها بالدولة العثمانية نوع من الغموض وهذا لتحكم الفئة العسكرية في النظام وأيضا سيطرة بعض القبائل على تسير بعض الشؤون.
- ✓ ذكرت العديد من الوثائق العثمانية قرارات الشؤون الإدارية من خلال تعيين وعزل الحكام وتضمنت ضرورة حفظ الحاكم للنظام والإهتمام بالرعية.
- ✓ كانت مراسلات الباب العالي التي لم يتهاون مطلقا في تحقيق الأمن و الأمان الداخلي لها، والدليل على ذلك وجود العديد من المراسلات السلطانية المتوجه نحو تونس و التي تحمل في مضامينها الحث على ضرورة حفظ أمن الولاية من خلال بناء تحصينات وأيضا قمع تمردات و

[1] **الباستيون** : هو حصن مربع الشكل ذا حجم كبير يدور بيه 36 دكان و تم بناءه قبل حسن فنزيانو أي قبل سنة 1573م يتم فيه بيع العائدات البحرية خاصة الأسرى أي سوق النخاسة ،**ينظر** : الشيخ لكحل : **نشاط وكالة الباستيون و أثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف من القرن 17م / 11هـ (1604 – 1659م / 1013 – 1070هـ)** ، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف : إبراهيم سعيود ، جامعة غرداية ، 2012 – 2013م ، ص 11 .

[2] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** رقم 39 ، صفيحة رقم 212 ، المؤرخة في (12محرم 988هـ / 29 فيفري 1580م)/عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص ص 295 – 296 .

تأديب القبائل الثائرة، حفظ كرامة الأهالي بعدم الإعتداء عليهم و تحقيق مطالبهم بما لا ينافي القوانين المعمول بها.

- ✓ ورأينا أيضا شجع الجنود الإنكشارية وبسط نفودهم أدى الى تمردهم على الدولة وتسلطهم على الأهالي ونهبهم للممتلكات لهذا كان الباب العالي حريصا على معاقبتهم وتوقيفهم.
- ✓ كانت مراسلات الباب العالي دائما ما تتدخل عندما يقتضى الأمر وفق القوانين و الشرع المعمول به، وخاصة في قضية معاقبة الحكام الضالمين و حكام مختلسي الأموال .

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة لموضوع: " **سياسية الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في الإيالات المغاربية خلال القرن 10هـ/16م من خلال الوثائق العثمانية**"توصلت إلى جملة من الملاحظات والنتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- إن التدخل العثماني في المغرب العربي كان نتجة حتمية للظروف التي سادت في تلك الفترة بالمنطقة، لاسيما بعد غزوات الإسبان المتكررة على السواحل وظهور عروج من أجل الدفاع عنها وإنقاذ المسلمين من سيطرتهم حتى وفاته.
- بعد استشهاد عروج بن يعقوب ترأس أخاه خير الدين بربروس الحكم في الجزائر، والذي دعا رجال الدين والأعيان واقترح عليهم الإلتحاق بالدولة العثمانية، فوافق الجميع وصادقوا على كتاب تقرر إرساله إلى السلطان العثماني سليم الأول ، لبسط حمايته على الجزائر، فتلقى هذا الأخير الكتاب وولى خير الدين النيابة على الجزائر وأضحت الجزائر إيالة عثمانية.
- لتأتي بعدها طرابلس الغرب المحتلة من طرف الإسبان في الفترة مابين (1510 الى 1530م)، ثم يمنحها شارل الخامس لفرسان القديس يوحنا، مما دفع الدولة العثمانية لتحريرها منه، وتحسم الصراع مع الإسبان خاصة بعد فشل حملة شارلكان وقائده"**أندري دوريا**" سنة1541م. فتم إرسال أسطول عثماني يقوده "سنان باشا" و" درغوث باشا" ليتم تحرير طرابلس الغرب وتعيين " مراد آغا" حاكما عليها سنة1551م.
- وفي خريف 1573م، تم إحتلال حلق الوادي من طرف الإسبان مما أصبحت السواحل المغاربية الأخرى في خطر، مما جعل الباب العالي يرسل فرمانات إلى كل الإيالات للإستعداد لتخلص من الوجود الصليبي في السواحل ولتحرير تونس، وفي سنة 1574م ألحقت تونس بالدولة العثمانية وتم تعيين سنان باشا حاكما مسؤولا عليها.
- كما لاحظنا أيضا دور الهيئات الأمنية الأساسية والثانوية في إيالة الجزائر في تعزيز الأمن وحفظه والسهر على حماية الناس من خلال فرض عقوبات صارمة لكل من يتجاوز القانون، من بينها الشرطة والمزوار وشيخ البلد والمحتسب وموظفوا جهاز الأوجاق، وقاموا بزرع بذور الاستقرار والرفاهية في المدينة.
- كما رآينا أيضا سهر جهود الدولة العثمانية على تنظيم الأوضاع الداخلية لإيالة الجزائر خلال القرن (10هـ/16م) من خلال قمع تمردات القبائل التي رأينا أن سببها الأساسي هو الضرائب

أما تمردات الإنكشارية التي كانت أغلبها بسبب الصراع على السلطة. وأيضا مضامين الرسائل السلطانية التي كانت تحث على ضرورة متابعة الحكام الظالمين الذين عاثو فساد في الولاية من أجل خدمة مصالحهم الخاصة و الشخصية على حساب الأهالي.

- بعد ضم طرابلس الغرب هي الأخرى إلى الدولة العثمانية كان من أولوياتها حفظ الأمن والنظام الداخلي في الإيالة وحمايتها من القوى الخارجية، لهذا كانت أولى أعمال الولاة هي إعادة بناء الإيالة وتعميرها، فقاموا ببناء الحصون وترميمها، وبعد إعادة بناء أسس الإيالة كان لابد من السلطات العثمانية تنظيم الشؤون الإدارية وهذا مانصت عليه الكثير من الوثائق .
- لاحضنا أيضا بعد تغلب السلطة العسكرية على الحكم في طرابلس الغرب، أدى ذلك إلى انتشار الإضطرابات داخل الجيش وفرض الضرائب على الأهالي بما تمليه إرادة الولاة، فكانت تفرض على الأهالي والقبائل ضرائب باهضة، وعدم تسديدها يؤدي إلى فرض القوة عليهم، مما أدى إلى قيام تمردات داخلية من قبل القبائل الثائرة. مثل (ثورات نواحي زوراة وتاجوراء ومنطقة قابس ، وأيضا ثورة يحي بن يحي السويدي).
- وصلت إلى الباب العالي أعداد كبيرة من العرائض والتظلمات التي تحمل الشكوى من استبداد الإنكشارية ضد الأهالي في طرابلس الغرب، وردا على ذلك كانت تصل باسم نائب السلطان قوائم التجاوزات الممنوعة بالتحذيرات ويرسل أشخاص من أجل التحقيق في الشكاوى وعلى الرغم من هذه الإجراءات فقد تواصل الإضطهاد والجور ضد الأهالي.
- ورآينا أيضا بعد تعيين" **حيدر باشا**" من طرف الباب العالي كحاكم فعلي في إيالة تونس يتمتع بكامل الصلاحيات أبرزها الحفاظ على أمن البلاد والعباد، تغيرت العديد من الظروف السائدة في هذه البلاد، ومن أهمها وضع معالم نظام سياسيا وإداريا للبلاد.
- وشهدنا من خلال مراسلات الباب العالي التي لم يتهاون مطلقا في تحقيق الأمن و الأمان الداخلي في تونس، والدليل على ذلك وجود العديد من المراسلات السلطانية المتوجهة نحوها و التي تحمل في مضامينها الحث على ضرورة حفظ الأمن الولاية من خلال بناء تحصينات وأيضا قمع التمردات و تأديب القبائل الثائرة، حفظ كرامة الأهالي بعدم الإعتداء عليهم و تحقيق مطالبهم بما لا ينافي القوانين المعمول بها.

كما كان لشجع الجنود الإنكشارية وبسط نفودهم آثار وخيمة أدت إلى تمردهم على الدولة وتسلطهم على الأهالي ونهبهم للممتلكاتهم لهذا كان الباب العالي حريصا على معاقبتهم وتوقيفهم.

ومن هنا نأمل أن نكون قد أتممنا عملاً يقدم إضافة تاريخية للباحثين والطلبة.

الملاحق

تتكون **ملاحق** الدراسة من :

الملحق رقم 1: **رسالة أهالي مدينة الجزائر.**

الملحق رقم 2: **خريطة توضح توسع الدولة العثمانية خلال القرن(10هـ/16م).**

الملحق رقم 3: **وثيقة تعيين حسن باشا ابن خير الدين بربروس**

الملحق رقم 4: **وثيقة حول ظلم وتعدي على أهالي ايالة الجزائر.**

الملحق رقم 5: **جدول أهم المخالفات وما يقابلها من عقوبات في ايالة الجزائر.**

الملحق رقم 6: **وثيقة تتحدث حول حماية واقامة حصون في طرابلس الغرب.**

الملحق رقم 7: **وثيقة تنص حول تعيين حيدر باشا على رأس ايالة طرابلس الغرب.**

الملحق رقم 8: **وثيقة حول تظلم وشكاية أهل طرابلس الغرب من بعض تصرفات الإنكشارية.**

الملحق رقم 9: **وثيقة حول تدخل بعض الضباط ورؤساء الدوائر العسكرية في شؤون الدولة والرعية**

الملحق رقم 10: وثيقة **حول أعمال الظلم التي قام بها جعفر باي بجزيرة جربة بتونس.**

الملحق رقم 1: **رسالة أهالي مدينة الجزائر.**

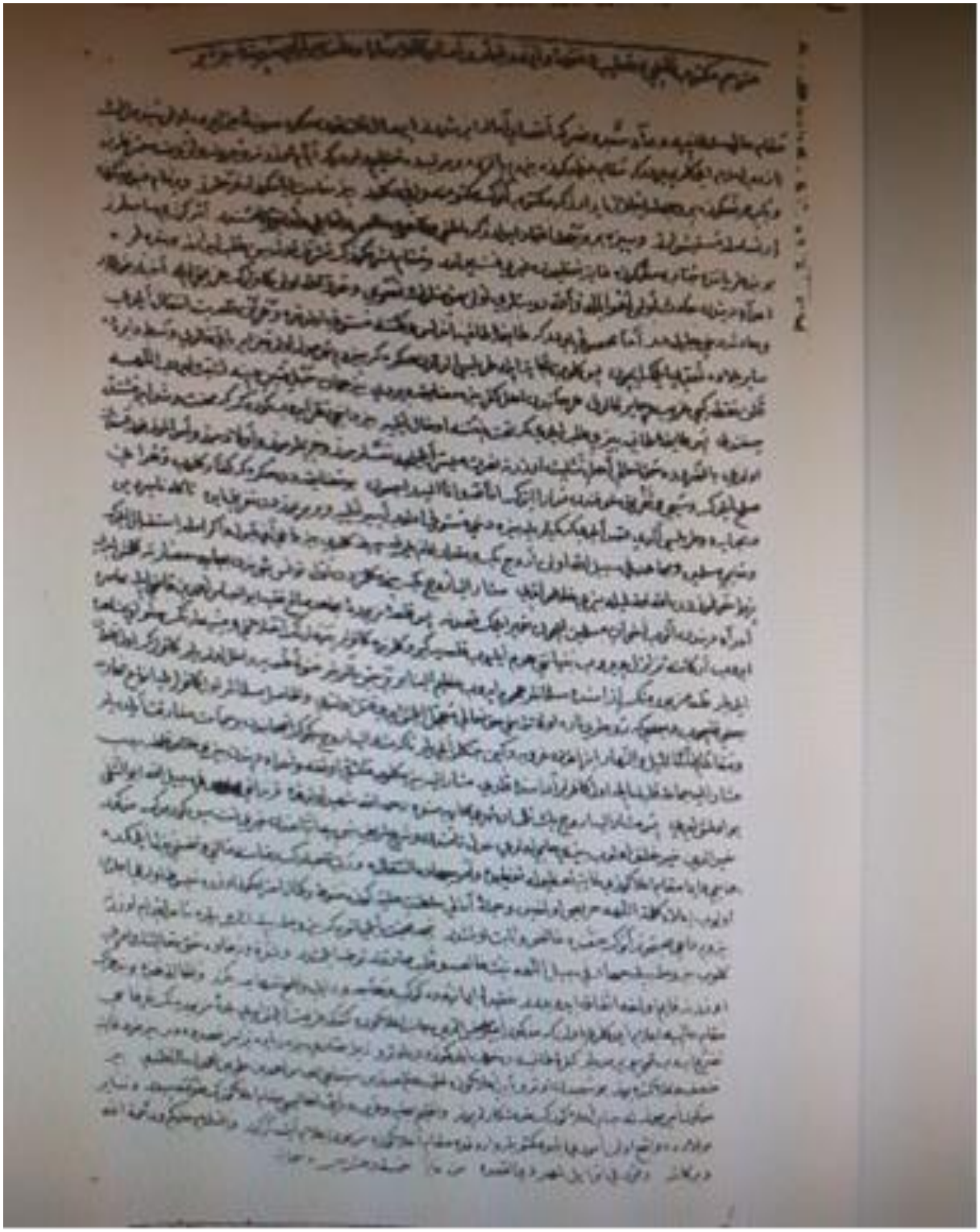

ترجمة رسالة أهالي مدينة الجزائر [1]

هذا ما كتبه وابلغه عبيدكم في مدينة الجزائر بعد الدعاء بالسعد والنصر الذي يوصل إلى أقصى الأماني:

إن لمقامكم العظيم عندنا منزلة عظيمة إلى درجة نعترف بوجوب عهدكم علينا ولزومه، ونجل عتبتكم السامية بحيث تعجز الرسالة عن الوفاء بحقه، نحن فرحون بأيام سعادتكم ومستبشرون بزمام عبوديتكم ومنقادون لأمركم ونعتمد عليكم اعتماداً باطنه وظاهره مخلصان وأوله وآخره مستحسنان، نصغي إلى أمركم، ولا نملك إلا غاية التعظيم لجنابكم المعظم، وندعو أن يكون مقامكم الشريف مشرفاً، والأهوال التي ألمت بهؤلاء العبيد من أعداء الدين والنصر الذي حققه المؤمنون احباب الله والهزيمة التي الحقت بالكفار أعداء الله هي اخبار طويلة وحوادث جسيمة وقد تمخض عنها ما يلي: أن الطائفة الطاغية بعد أن استولوا على بلاد الأندلس انتقلوا إلى قلعة وهران ثم توجهوا إلى غيرها من البلاد بغية الاعتداء عليها، فبعد استيلائهم على بجاية وطرابلس لم يبق أمامهم غير مدينتنا الجزائر واصبحنا غرباء وحائرين كنقطة في وسط الدائرة وضيق أهل الكفر الخناق علينا من كل النواحي إلا أننا تشبثنا بالدين/ الحبل المتين

ولجأنا إلى الله، ولكن الطائفة الطاغية سعوا إلى إدخالنا تحت سيطرتهم ونظرنا إلى الأمر فرأينا أن المحن والشدائد قد اشتدت علينا، واضطررنا إلى التصالح مع أهل التثليث خوفا على أرواحنا ونسائنا وأولادنا وأموالنا ، حتى يحقق الله تعالى النصر عليهم وقمنا بمجاراتهم خوفا من السبي والتشتيت إنا لله وإنا إليه راجعون.....

وبفضل الله خلصنا من خوفنا. وكان أروج بك قبل أن يأتينا قد قصد قلعة بجاية متوجهاً من مدينة تونس، وذلك بغية تحريرها من أعداء الدين وتسخيرها للإخوان المسلمين، فقام وإلى جانبه المجاهد الصالح الفقيه ابو العباس أحمد بن القاضي بمحاصرة القلعة المذكورة، وزلزلوا أركانها وهدموا بنيانها، وعند دخولهم القلعة شاهد الكفار بأن بنيتهم قد اختلت وأيقنوا أن أجلهم قد دنا، وهاجم المسلمون.....

[1] – فاضل بيات : **المرجع السابق** ، ص ص 29 – 31 .

الملحق رقم2:خريطة توضح توسع الدولة العثمانية خلال القرن(10هـ/16م).[1]

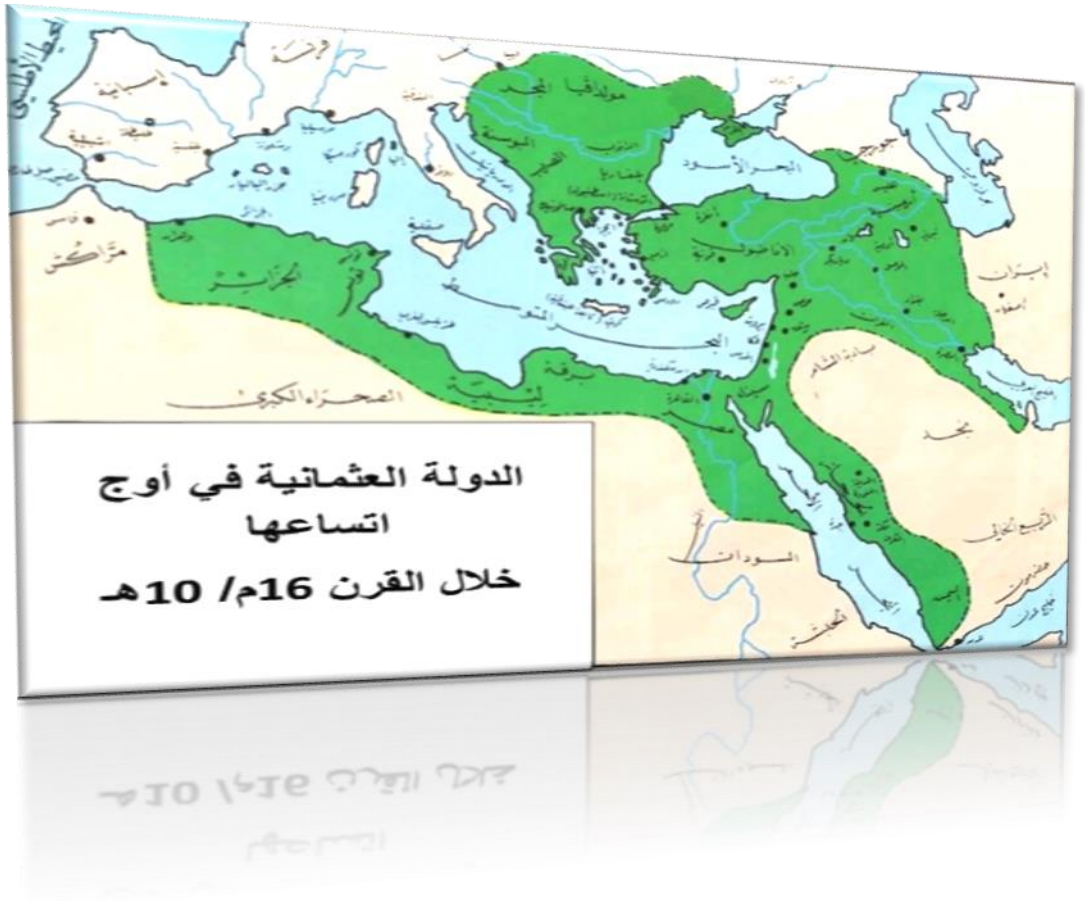

[1] شوقي أبو خليل: **أطلس التاريخ العربي الاسلامي**، دار الفكر، دمشق، 2005م، ص 118.

الملحق رقم 3: **وثيقة تعيين حسن باشا ابن خير الدين بربروس**[1]

15

تعيين حسن باشا بن خير الدين بارباروس والياً على الجزائر وعدم التحاقه بالولاية والاستفسار عن سبب عدم التحاقه

جزاير غرب بكلربكيسنه حكم كه

بوندن أقدم سكا حكم همايونم كوندرلوب سنوك كمال شجاعت وحسن فراستكه اعتماد همايونم اولوب، ولايت جزاير غرب باباكك مفتوحي وخدمتى وامكى سبقت ايلمش مملكت اولمغين حفظ وحراستى خصوصى سكا مناسب كورلوب تفويض اولنوب، وقتى وموسمى ايله واروب ايرشمك امرم اولمش ايدى. اول أمر شريفم على ما كان مقرر در، لكن هنوز نوجهله تدارك ايليوب، نه زمان توجيه ايداجكك معلوم شريفم اولمامغين بيوردوم كه:

وصول بولدقده، بو بابده نوجهله تدارك ايدوب، نه زمان توجه ايلمك مناسب كورلدوكن، دريا موسمي داخى قريب اولمشدر، كميلرك احضار اولنمش ميدر، سفر مهماتى حاضر ميدر، نه زمان توجيه اولنور، جمله احوالك نه ايسه مفصل يازوب سده سعادتمه بلدره سن.

بهلوان حسن چاوشه ويرلدى. في ٣ رمضان [٩٧٩هـ]

حكم إلى بكلربكي جزائر الغرب

سبق أن أرسل إليك حكمي السلطاني (ذكرتُ فيه) أن كمال شجاعتك وحسن فراستك أصبحا اعتمادي السلطاني، فأصبح من المناسب اسناد مهمة حفظ وحراسة ولاية جزائر الغرب إليك لكونها بلاداً فتحها في السابق والدك وقدّم خدمات وجهوداً فيها وقد أمرت بالتوجّه والوصول إلى هناك في الوقت المحدد. وأمري هذا ما زال نافذ المفعول، إلا أنني لم أحط علماً لحد الآن كيفية قيامك بالاستعداد للأمر ووقت توجّهك إلى هناك وأمرت:

عند وصوله، تقوم بالكتابة بشكل مفصل عن مجمل أوضاعك وتُبلغ سدة سعادتي مبينا كيفية تدبيرك للأمر بهذا الصدد، ومتى يكون توجّهك إلى هناك مناسباً، وخاصة ان موسم البحر قد اقترب، فهل تمّ تجهيز سفنك، وهل أن معدات الحملة جاهزة، ومتى يكون التحرك.

سُلّم إلى الجاوش بهلوان حسن في ٣ رمضان ٩٧٩هـ ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٥٧٢م.

مهمه دفترى ١٠ ص ١٠٢ – ١٠٣ حكم ١٦٤

[1] فاضل بيات: **المرجع السابق**، ص 67.

الملحق رقم 4: **وثيقة حول ظلم وتعدي على أهالي ايالة الجزائر.**[1]

الوثيقة رقم 92

دفتر المهمة رقم 22، ص 124 ؛ 5 ربيع الآخر 981 / 4 أوت 1573

الأمر الصادر إلى أمير أمراء الجزائر :

ورد على علمنا حصول ظلم وتعدي على أهالي الولاية المذكورة، والحال أن هدفي ومرادي من تنصيب حاكم الولاية، هو تمكين الخلق من العيش بأمان ورفاه وسلام، لينشغلوا بالدعاء لدوام الدولة وثبات مجدي ورفعتي. لذا نأمرك بالتقيد بتوفير كل ما يؤدي إلى تحقيق الأمن والسلام والرفاهية لأهالي الولاية، ولا تتصرف بما يخالف القانون القديم وتظلم أي فرد أو الاعتداء عليه، وامنع ذلك وادفعه عنه، ولا ترتكب أي ممنوع. أكتب أسماء المخالفين والمعتدين على القانون وعلى أمري الشريف وابعث بالقائمة إلينا.

****

[1] عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 217.

الملحق رقم 5: **جدول أهم المخالفات وما يقابلها من عقوبات في ايالة الجزائر .**[1]

مخالفات	عقابها
1 المفلس ويصرح عن افلاسه أمام الباشا.	1 يتعهد بدفع ما عليه من ديون لمستحقيها اذا تهرب وكان يهوديا يحرق اما ان مان تركيا يخنق اما ان كان من السكان المحليون فيشنقون
2. قتل أحد الاتراك.	2 يعاقب دون شفقة اما السكان الاصليون يعاقبون بالموت حرقا يزرع وتد في جسده او الضرب المتواصل حتى الموت.
3 البغاء: منحت الدولة حق ممارسته ويعاقب من يمارسونه في سرية والغير مسجلات في سجلات البايليك	3 من تخون زوجها أو تمارس البغاة مع أحد المسيحيين أو اليهود فأنه يحم عليها بالموت غرقا لفعلتها توضع في كيس مع حجر تم ترمى في البحر لتموت غرقا عقابا على فعل.
4 . إهانة الدولة ورموزها وكثيرا ما توجه لليهود فان سب الحكومة أو أهان شخص الداي .	4 . حرقه حيا خارج باب الواد. القتل ويرمى المتهم من جدار باب عزون تتلقفه خطاطيف من أطراف جسده يبقى معلقا عده أيام للموت.

[1] محمد شنافي: **المرجع السابق**، ص ص 111_ 130.

الملحق رقم 6: **وثيقة تتحدث حول حماية واقامة حصون في طرابلس الغرب.**[1]

دفتر المهمة 3، ص 209 ؛ 4 ربيع الأول 4/967 ديسمبر 1559

* **الموضوع** : الباب العالي يطلب من طورغود باشا الاحتراز واليقظة من هجوم الكفار على إيالة طرابلس:

هذا حكمنا الشريف إلى بايلر باي طرابلس الغرب طورغود باشا : لقد راسلت عتبتنا العالية واخبرتنا كيف ان العدو، ما أن سمع بعودة الاسطول العثماني إلى استانبول، حتى قامت سفنه العدو بالتجمع بالغرب من مصراتة بهدف الهجوم على طرابلس، مع العلم ان طرابلس الغرب هي مثل مماليك المحروسة، وأن رعاياها مثل باقي رعايا الدولة العثمانية، ودائما ننظر اليها بعين العطف والرحمة، وحمايتهم واجبة. ولذا ومن أجل دفع اعتداء الكفار عليها وحفظ الولاية، جهزنا مراكب شبيهة بالكواكب، وزودناها بكل أنواع السلاح للقتال والعساكر، لقتال الأعداء وارسلناها إلى ناحيتكم، وسوف تصلكم عن قريب هذه القوات كلها، خاصة أنك اظهرت كل المساعي المشكورة لخدمة شؤون السلطة واعلاء كلمتها. فأنت مملوكي البطل، هذا من أجل انزال الهزيمة بأسطول العدو. ولكي تحصل لكم الغلبة، فقد أرسلنا رسالتنا إلى الرؤساء ومشايخ القبائل والى العلماء لجمع الشمل وتوحيد القوات، وليقفوا معك ويوحدوا قواتهم للقتال إلى جانبك ضد الأعداء. وعليك أن تبذل كل ما في وسعك وتتبع اخبار العدو وتقدم بحراسة السواحل ليلا ونهارا حتى لا يصلها أي أذى من الكفار الأعداء. ونأمرك بتعمير وترميم كل القلاع اللازمة للدفاع عن الايالة، وعليك باظهار مساعيك وبطولتك المعتادة مع تلك القوات المرسلة لك واظهار مدى السلطات وقوتها للأعداء الكفار حتى تلحق بهم الهزيمة.

****

[1] عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، 174.

الملحق رقم7: **وثيقة تنص حول تعيين حيدر باشا على رأس ايالة طرابلس الغرب.**[1]

الوثيقة رقم 159

دفتر المهمة 42، ص 239 ؛ 20 صفر 989 / 26 مارس 1581

الموضوع : حول تعيين حيدر على رأس إيالة طرابلس الغرب وتحركات الأسطول العثماني بالمتوسط:

هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي الجزائر وأميرال الأسطول العثماني قليج علي باشا : نخبرك بأنه قد تم تعيين حيدر باشا على رأس إيالة طرابلس. وعليه فإننا نأمره بالتوجه إلى طرابلس الغرب ومباشرة مهمته، وقد تم تخصيص 5 سفن قادرغة من الترسانة العامرة لإيصال مراد باي إلى طرابلس، فبعد ايصاله وأداء هذه المهمة، نأمرك بجلب تلك السفن والإلتحاق بأسطولي الهمايوني أينما خرج وتلاقونه في المكان المناسب ولوامري للمحافظة على البلاد.

****

[1] عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، 250.

الملحق رقم 8: **وثيقة حول تظلم وشكاية أهل طرابلس الغرب من بعض تصرفات الإنكشارية.**[1]

وثيقة رقم 179

دفتر المهمة 47، ص 174 ؛ 5 جمادى الثانية 990/ 27 جوان 1582

الموضوع : تظلم وشكاية أهل طرابلس الغرب من بعض تصرفات الانكشارية:

هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة طرابلس الغرب : لقد وصلت إلى مسامعنا حول قيام البعض وبخلاف الشرع الشريف، بالتعدي وظلم الأهالي وأخذ حقوق الفقراء والضعفاء. وعليه نأمرك عند وصول أمري هذا، العمل على أخذ حقوق هؤلاء الأهالي المظلومين وقضاء مصالحهم وفقا للشرع الشريف وأخذ جزاء كل من ارتكب الظلم واعتدى على الأهالي ومعاقبتهم ورفع ظلمهم عنهم.

****

[1] عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، 258.

الملحق رقم 9: **وثيقة حول تدخل بعض الضباط ورؤساء الدوائر العسكرية في شؤون الدولة والرعية في تونس.**[1]

دفتر المهمة 62، ص 126 ؛ 4 شوال 995 / 7 سبتمبر 1587

الموضوع : تدخل بعض الضباط ورؤساء الدوائر العسكرية في شؤون الدولة والرعية :

هذا الحكم موجه إلى بايلرباي تونس وآغا الانكشارية ورؤساء الفرق العسكرية من مشاة وإلى كل الجنود : قام بعض الضباط العسكريين والانكشارية بالتدخل في شؤون الباي والدولة والأهالي، وهذا بالتحالف مع بعض العربان الاشقياء وقد نتج عن ذلك ظهور الفساد والفتنة وتدخلهم كذلك في شؤون الحاكم والقضاء وهذا لكل ما يخص وضع الضرائب وأبدوا عصيانهم وعدم طاعتهم لأوامر الحاكم والشرع، بل اخذوا حقوق الرعايا بدون حق وأظهروا غدرهم. وعليه عند وصول أمرنا هذا، فليقم هؤلاء الضباط والانكشارية بتولي مسؤولية حفظ الدولة والرعايا واستلام مرتباتهم المخصصة لهم، وعدم التدخل في شؤون لم تفوض لهم، ولا يضعون أنفسهم في مكان الحاكم والقضاة، بل العمل على تسيير الشؤون المخصصة لهم وعدم التعدي على حقوق الفقراء من الآهالي وترك الفتنة وأسبابها ومعاقبة من يظهر مخالفته ومعارضته لهذا الأمر.

****

[1] عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 269.

الملحق رقم 10: **وثيقة حول أعمال الظلم التي قام بها جعفر باي بجزيرة جربة بتونس.**[1]

الوثيقة رقم 9

دفتر المهمة 5، ص 112 ؛ 27 صفر 23/973 سبتمبر 1565.

الموضوع : حول أعمال الظلم التي قام بها جعفر باي بجزيرة جربة :

هذا حكمنا الشريف إلى قاضي جربة وقائد الجزيرة الحالي مصطفى باي : لقد قام القائد السابق لهذه الجزيرة، المدعو جعفر باي، بظلم اهلها والاعتداء عليهم، حسب ما ورد علينا من تقارير، وعليه لدى وصول هذا الأمر، عليكم بتفتيش المدعو جعفر وان تأخذوا منه كل ما ظهر من اموال الدولة واحالته على المجلس الشرعي للتحقيق معه ووضع كل أمواله بخزينة الدولة. وبعد أخذ كل الأموال منه، عليك بتسريحه من وظيفته.

[1] عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 176.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع.

أولا :الأرشيف الوطني الجزائري:

مهمة دفتري رقم 18 ، حكم رقم 237 ، صفيحة رقم 135 ،المؤرخة في(979هـ /1572م).

مهمة دفتري رقم 21، حكم رقم 637، ص266، بتاريخ(16 ذي الحجة 980هـ/24 أفريل 1573م).

ثانيا: الوثائق الأرشيفية.

1) **مهمة دفتري** رقم 3، صحيفة رقم 209، المؤرخة في (4ربيع الأول 967هـ/ 4ديسمبر 1559م).
2) **مهمة دفتري** رقم 5، صفيحة رقم 112 ، المؤرخة في(27 صفر 973 هـ/ 23 سبتمبر 1565م) .
3) **مهمة دفتري** رقم 5،ص 354، المؤرخة في (19 رجب 973/ 9 فيفري 1566م).
4) **مهمة دفتري** رقم 5، صفيحة رقم 698، المؤرخة في(2 ذي الحجة 973هـ/ 20 جوان 1566م).
5) **مهمة دفتري** رقم 7، صحيفة رقم 886، المؤرخة في (11 رجب 976/ 30 سبتمبر 1568.م).
6) **مهمة دفتري** رقم 7 ،صحيفة 853 المؤرخة في(29 رجب 976 هـ 7، جانفي 1569م) .
7) **مهمة دفتري** رقم 7 ،ص 20 ، المؤرخة في (8 صفر 975 ، 14 أوت 1567م) .
8) **مهمة دفتري** رقم 7، ص 874، المؤرخة(3جمادى الأولى 976هـ/ 24 أكتوبر 1568م).
9) **مهمة دفتري** 7 ، ص 582، المؤرخة في (3 محرم 976/ 8 جوان 1568م).
10) **مهمة دفتري** رقم 7، ص 875، المؤرخة في (3جمادى الأولى 976 / 24 أكتوبر 1568م).
11) **مهمة دفتري** رقم7، صحيفة رقم 95، المؤرخة في (16ربيع الأول975هـ/ 20سبتمبر 1567م).

12) مهمة دفتري رقم7، صحيفة رقم 263، المؤرخة في (16رجب 975هـ/ 16 جانفي 1568م).

13) مهمة دفتري رقم 10، حكم رقم 164 ، الصحيفة رقم 102. 103، المؤرخة في (3 رمضان 979هـ/ 19 كانون الثاني / يناير 1572م).

14) مهمة دفتري رقم 10، ص 571 ،(8 ذي القعدة 979 هـ، 23 مارس 1572م) .

15) مهمة دفتري رقم10، ص 19، المؤرخة في(25 محرم 979هـ/ 19 جوان 1571م).

16) مهمة دفتري رقم10، صحيفة رقم 62، المؤرخة في (غرة صفر979هـ/ 25 جوان1571م).

17) مهمة دفتري رقم 12، صفيحة رقم 541، المؤرخة في (25 شوال 979هـ/11 مارس1572م).

18) مهمة دفتري رقم 12، صفيحة رقم563، المؤرخة في(4ذيالحجة979هـ/22أفريل1572م).

19) مهمة دفتري رقم 14، صحيفة 1075، حكم 1580، المورخة في(27 حزيران / يونيو 1571م).

20) مهمة دفتري رقم14، صحيفة رقم 1077، المؤرخة في (16 محرم979هـ/ 10 جوان1571م).

21) مهمة دفتري رقم 14، صفيحة رقم 1087 ، المؤرخة في (18 محرم 979 هـ/ 12 جوان 1571م).

22) مهمة دفتري رقم 14 ، صفيحة رقم 1087، المؤرخة في(18 محرم 979هـ / 12 جوان 1571م)

23) مهمة دفتري رقم 17، ص 12، صفيحة رقم 76، المؤرخة في (صفر 979 هـ / 25 جوان 1571م).

24) مهمة الدفتري رقم 17، صفيحة رقم 5 ، المؤرخة في (25 محرم 979هـ / 17 جوان 1571م)/.

25) مهمة دفتري رقم 17 ، صفيحة رقم 5 ، المؤرخة في(25 محرم 979هـ / 17 جوان 1571م).

26) مهمة دفتري رقم 18 ، صفيحة رقم 135 ، المؤرخة في (19 شوال 979هـ / 5 مارس 1572م).

27) مهمة دفتري رقم 22، حكم رقم 671، صحيفة 939، المؤرخة في(2 ربيع الأول 981هـ/ 3تموز / يوليو 1573م).

28) مهمة دفتري رقم 22 ، ص 124 ، المؤرخة في (5 ربيع الأخر981هـ/ 4 أوت 1573م)

29) مهمة دفتري 23، صفيحة رقم 153، المؤرخة في (28 رجب 981 هـ/ 23 نوفمبر 1573 م).

30) مهمة الدفتري رقم 23، صفيحة رقم 303، المؤرخة في(28 شوال 981هـ / 20 فيفري 1574م).

31) مهمة دفتري رقم 23 ، صفيحة رقم 153، المؤرخة في(28 رجب 981هـ / 23 نوفمبر 1573م).

32) مهمة دفتري رقم24، ص 75، بتاريخ(15 ذي الحجة 981هـ/ 7 أفريل 1574م).

33) مهمة دفتري رقم 28، صحيفة رقم 239، المؤرخة في (25رجب 984هـ/ 18 أكتوبر1576م).

34) مهمة دفتري رقم 28 ، صفيحة رقم 231، المؤرخة في(25 رجب 984هـ / 18 أكتوبر 1576م) .

35) مهمة دفتري رقم 28، صفيحة رقم 146، المؤرخة في (23 جمادى 984هـ/18 أوت 1576م).

36) مهمة دفتري رقم 28 ، صفيحة رقم 239 ،المؤرخة في(8 رجب 984هـ / سبتمبر 1576م).

37) مهمة دفتري رقم 29، صفيحة رقم 85، المؤرخة في (3 رجب984هـ/26 سبتمبر1576م).

38) مهمة دفتري رقم 30، ص 185،المؤرخة في (5 ربيع الأولى 985، 23 ماي 1577م)

39) مهمة دفتري رقم 30، ص 223 ،المؤرخة في (13 ربيع الأول 985، 31 ماي 1577م).

40) **مهمة دفتري** رقم 30، ص 223 ، المؤرخة في (13 ربيع الأول 985هـ/ 1 جوان 1577م) .

41) **مهمة دفتري** رقم 30، صحيفة رقم 180، حكم رقم 422، المؤرخة في (5 ربيع الأول 985هـ/ مايو 1577م).

42) **مهمة دفتري** رقم 30 ، صفيحة رقم 184، المؤرخة في (5 ربيع الأول 985 هـ / 24 ماي 1577م).

43) **مهمة الدفتري** رقم 30، صفيحة رقم 338، المؤرخة في (14 ربيع الآخر 985 / 1 جويلية 1577 م).

44) **مهمة دفتري** رقم 34، صفيحة رقم 105 ، المؤرخة في(8 صفر 986هـ/17 أفريل 1578م).

45) **مهمة دفتري** رقم 34، ص 112 ،المؤرخة في (11 صفر 986 هـ/ 19 أفريل 1578م).

46) **مهمة الدفتري** رقم 35، صفيحة رقم 110، المؤرخة في (8جمادى الأخر 986هـ/12 أوت1578م).

47) **مهمة الدفتري** رقم37، صحيفة رقم 265، المؤرخة في (29 ربيع الأول987هـ/ 25 ماي1579م).

48) **مهمة دفتري** رقم 39 ، صفيحة رقم 212 ، المؤرخة في (12محرم 988هـ / 29 فيفري 1580م).

49) **مهمة دفتري** رقم40، صفيحة رقم 105، المؤرخة في (12شعبا987هـ/4أكتوبر1579م)

50) **مهمة دفتري** رقم 42 ، ص 55 ، المؤرخة في (19 جمادى الآخر 989/ 21 جويلية 1581م).

51) **مهمة دفتري** رقم42، صحيفة رقم 239، المؤرخة في (20 صفر 989هـ/ 26مارس 1581م).

52) **مهمة دفتري** رقم 42، صفيحة رقم 85، المؤرخة في(غرة رجب 989هـ/1581م).

53) **مهمة دفتري** رقم42، صحيفة رقم 252، المؤرخة في (غرة ربيع الثاني 989هـ/ 5ماي 1581م

54) **مهمة دفتري** رقم 43، ص 125 ، المؤرخة في(27 جمادى الأولى 988هـ/ 10 جويلية 1580 م)

55) **مهمة دفتري** رقم47 ، صفيحة رقم 182 ، المؤرخة(5جمادى الثانية 990هـ / 27 جوان 1582م).

56) **مهمة دفتري** رقم 47،ص ،188، المؤرخة في(1 جمادى الثانية 990هـ/ 23 جوان 1582م).

57) **مهمة دفتري** رقم 47، صفيحة رقم 186، المؤرخة في (16 محرم 990هـ/ 10 فيفري1582م).

58) **مهمة دفتري** رقم 48، ص 47 ، المؤرخة في (شعبان 990هـ/ 21 أوت 1582 م)

59) **مهمة دفتري** رقم 52، صفيحة رقم 254، المؤرخة في (4 صفر 992 / 16 فيفري 1584).

60) **مهمة دفتري** رقم 52 ، ص237فيحة رقم،المؤرخة في(19 محرم 992هـ / غرة فيفري 1584م).

61) **مهمة دفتري** رقم 58، صفيحة رقم 189، المؤرخة في(25 جمادى الآخر 993هـ/ 24 جوان 1585م).

62) **مهمة دفتري** رقم 58 ، صفيحة رقم 190 ،المؤرخة في(993 هـ / 1585م)

63) **مهمة دفتري** رقم 58، صفيحة رقم 215، المؤرخة في (17 شعبان 993هـ / 14 أوت 1585م)

64) **مهمة دفتري** رقم 58 ، صفيحة رقم 215 ، المؤرخة في(17 شعبان 993هـ / 14 أوت 1585م).

65) **مهمة دفتري** رقم 58 ،المؤرخة في (3 شعبان 993 هـ / جويلية 1585م).

66) **مهمة دفتري** رقم 58، صفيحة رقم 224 ، المؤرخة في(17 شعبان 993 هـ/ 14 أوت 1585م).

67) **مهمة دفتري** رقم 58، صفيحة رقم 212، المؤرخة في (17 شعبان 993هـ / 14 أوت 1585م)

68) مهمة دفتري رقم62، صفيحة 15، المؤرخة في (19 ربيع الأول 995 هـ/ 27 فيفري 1587م).

69) **مهمة دفتري** رقم 62، صفيحة 128، المؤرخة في (15 شوال 995 هـ/ 18 سبتمبر 1587م).

70) **مهمة دفتري** رقم62، صفيحة رقم 141،المؤرخة في (غرة محرم995هـ/12ديسمبر1586م)

71) **مهمة دفتري** رقم62، صفيحة 15، المؤرخة في (19 ربيع الأول 995 هـ/ 27 فيفري 1587م).

72) **مهمة دفتري** رقم 62، صفيحة 128، المؤرخة في (15 شوال 995 هـ/ 18 سبتمبر 1587م).

73) **مهمة دفتري** رقم62، صفيحة رقم 141، المؤرخة في (غرة محرم12هـ/ 995ديسمبر1586م).

74) **مهمة دفتري** رقم 62 ، صفيحة رقم 126، 4المؤرخة في(شوال 995هـ/7سبتمبر 1587م).

75) **مهمة دفتري** رقم 64، صفيحة رقم 105، المؤرخة في(11شوال 996هـ / 3 سبتمبر 1588م).

76) **مهمة دفتري** رقم 64 ، صفيحة رقم 106 ،المؤرخة في(11 شوال 996هـ / 3 سبتمبر 1588م).

77) **مهمة دفتري** رقم 64، صفيحة رقم 111، المؤرخة في(15شوال 996هـ / 7 سبتمبر 1588م) .

78) **مهمة دفتري** رقم 64 ، صفيحة رقم 124 ،المؤرخة في(21شوال 996هـ / 13 سبتمبر 1588م).

79) **مهمة دفتري** رقم 69، صفيحة 156، المؤرخة في (20 ربيع الأول 1000 / 5 جانفي 1592).

80) **مهمة دفتري** رقم69، صفيحة رقم 18، المؤرخة في (9رجب1001 هـ/ 11افريل 1593م).

81) **مهمة دفتري** رقم 69، صفيحة رقم 135، المؤرخة في (10 ذي القعدة 1000 / 18 أوت 1592).

82) **مهمة دفتري** رقم 69، صفيحة رقم 156، المؤرخة في (20 ربيع الأول 1000 هـ / 5جانفي 1592م).

83) **مهمة دفتري** رقم76، صفيحة رقم 46، المؤرخة في (3محرم1017هـ/19 أفريل 1608م).

ثالثا: المصادر

1)أبي عبد الله الشيخ محمد(الباجي المسعودي):**الخلاصة النقية في أمراء افريقية**، ط2، تونس، 1222هـ/1511م.

2)التمكروتي علي بن محمد :**النفحة المسكية في السفارة التركية**، تحقيق عبد اللطيف الشادلي، المطبعة الملكية، دط، الرباط، المغرب، 2002م.

3)خوجة حسين: **ذيل كتاب بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان(فقهاء وعلماء من تونس)**، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.

4)المجهول: **غزوات عروج وخير الدين**، تعليق عبد القادر نور الدين، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية، الجزائر،1930م.

رابعا: المراجع العربية .

1)ابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، ط1 ، مطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية، تونس، 1869م.

2)أبي ضياف أحمد: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، الدار التونسية للنشر والتوزيع، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، ج2.

3)الأرقش دلندة و أخرون: **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي ميدياكوم،تونس ، 2003م.

4)الأشرف مصطفى: **الجزائر الأمة والمجتمع** ، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983م.

5)ألفونص روسو: **الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر**، تحقيق عبد الكريم الوافي، ط1،منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي 1992م.

6)إينالجيك خليل: **تاريخ الدولة العثمانية من النشواء إلى الإنحدار**، دار المدار الإسلامي، ترجمة محمد الأرناؤوط، ط1، بيروت، لبنان، 2002م.

7)إيليتش بروشين نيكولاي :**تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين**،ترجمة و تقديم عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة ،ط 2 ، بيروت، لبنان، 2001م.

8)إيتوري روسي: **طرابلس تحت الحكم الاسبان و فرسان مالطا**، ترجمة خليفة محمد التليسي، المنشأة للنشر و التوزيع و الاعلان ، طرابلس ،1969م.

9)بوعزيز يحي: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2009م.

10) بيات فاضل: **البلاد العربية في الوثائق ولاية الجزائر في القرن العاشر الهجري /السادس عشر ميلادي**، تقديم خالد إرن، منظمة التعاون الإسلامي، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول، إستانبول، 2019م، ج8.

11) التميمي عبد الجليل: **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2009م.

12) الحشائشي محمد بن عثمان : **رحلة الحشائشي إلى ليبيا 5311 م(جلاء الكرب عن طرابلس الغرب)**، تحقيق علي مصطفى المصراتي، لبنان، ببرت، 1871 م.

13) خوجة مصطفى :**تاريخ فزان**، تحقيق: حبيب وداعة الحسناوي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، كلية الاداب، سلسة نصوص ووثائق، جامعة الفاتح، ليبيا، 1979 م.

14) الزاوي احمد الطاهر: **ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي الى نهاية العهد التركي**، دار الفتح للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، لبنان، 1970م.

15) سبنسر وليم ، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تقديم عبد القادر زباديه، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1980م.

16) السليماني أحمد: **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م.

17) الشريف محمد الهادي: **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعر: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط 2 دار سراس للنشر، تونس، 1993م.

18) عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية وإلى غاية 1962 م**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت،1997م.

19) كاربخال مارمول ، **إفريقيا**،ج 3 ، تر :محمد حجي وآخرون، دار لشر المعرفة، الرباط، المغرب، 1989 1988 م.

20) كوستانزيو برنيا:**طرابلس من 1510 الى 1850 م**،ترجمة خليفة محمد التليسي، دار الكتب الوطنية،ط 1 ، بنغازي، ليبيا، 1985 م.

21) كلود زليتنر جان: **طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط إفريقيا (1500–1795)**، ترجمة جاد الله عزوز الطلحي، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلام ، مصراته، 1991م.

22) مبارك بن محمد الهلالي الميلي ، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، الجزائر مكتبة النهضة الجزئرية، 1964م، ج 3 .

23) المداني أحمد توفيق: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا1492–1792م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968م.

24) هايدو فراي ديغو: **تاريخ ملوك الجزائر**، تر : أبو لؤي عبد العزيز الأعلى، دار الهدى، الجزائر، 2013م ، ص 181 .

خامسا: المراجع الأجنبية.

1) Kaddache, Mahfoud: **L'Algérie durant la période ottomane**, OPU, Alger, 1998.

2) Raymond, André:**Grandes villes arabes à l'époque ottomane**, la bibliothèque arabe, Sindibad, Paris, 1985.

سادسا: الأطروحات والرسائل والمذكرات الجامعية :

اطروحات الدكتوراه.

1)بيشي رحيمة: **مراكز حركة الجهاد البحري في بلاد المغارب ودورها في صد الحملات الأوروبية خلال القرنين (10–11هـ/ 16–17م) مقاربة من خلال الوثائق الأرشيفية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التاريخ، إشراف: إبراهيم سعيود، جامعة غرداية، 2021-2022م.

2)تومي طاهر: **علاقات الايالات المغاربية العثمانية مع اسبانيا ما بين 1520 م 1792 م**، اطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، اشراف الدكتور عبد القادر صحراوي، جامعة جلالي اليابس،سيدي بلعباس، الجزائر، 2019 – 2018 م.

3) داود ميمن: **الجيش الجزائري خلال الفترة العثمانية " تنظيمه وعدته" (1518م –1830م)** رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في الاثار الاسلامية ، إشراف : بويحياوي عز الدين ، جامعة الجزائر 02 ، 2015م..

رسائل الماجستير:

1)برهومي عبد المنعم: **تحصينات مدينة تونس في العهد العثماني**، رسالة ماجستير في تاريخ العالم المتوسط حضاراته تراث وعلوم متحفية، كلية الآداب والفنون الإنسانيات(منوبة)، اشراف: ناجي جلول، 2013/2012م .

2) بيشي رحيمة: **العلاقات السياسية التونسية الإسبانية في أواخر الدولة الحفصية(898–982هـ/1494–1574م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف:شكيب بن حفري، جامعة غرداية، 2011-2012م.

3) سعيداني محفوظ: **الواقع الإقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقاربة تحليلية)من مطلع القرن 12هـ/18م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: فلة موساوي قشاعي، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2011-2012م.

4)لكحل الشيخ: **نشاط وكالة الباستيون و أثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف من القرن 17م / 11هـ (1604 – 1659م / 1013 – 1070هـ)** ، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف : إبراهيم سعيود ، جامعة غرداية ، 2012 – 2013م .

مذكرات الماستر :

1) بوحميدة فريال: **الأوضاع الإقتصادية للإيالات المغاربية في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)**،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث، إشراف: رحيمة بيشي، جامعة غرداية، 2022-2023م.

2)بوحفص حنان ، بوحفص خيرة: **هيئات مراقبة النظام والأمن في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ، إشراف: عائشة محمة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، 2021-2022م.

3)شلبي هشام ، ربعي رمزي: **طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول(1551-1711م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث، إشراف:عبد الكريم خبزاوي، جامعة سوق أهراس، 2021-2022م.

4)عيشاوي عبد الجليل: **مراسلات الباب العالي لحماية إيالة تونس خلال القرن (10هـ/16م)**، مذكّرة مقدمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر في التاريخ، اشراف: رحيمة بيشي، جامعة غرداية، 2023/2022م.

5)فدول ناصر ، بلحارث معراج: **الثورات والتمردات المناوئة للوجود العثماني في طرابلس الغرب (1247هـ-1329هـ/ 1830-1911م)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث، اشراف أحمد جعفري، جامعة غرداية، 2019-2020م.

سابعا: المقالات والدوريات العربية.

1)أبوخزام علي: **التطورات السياسية في ولاية طرابلس الغرب 1551-1606م**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سبها، ليبيا، 2017م.

2)بوشنافي محمد: **النظام والأمن في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال المصادر الأجنبية**، جامعة بلعباس.

3)بن جبور محمد: **راية الإيالة و تبادل السفرات مع الباب العالي خلال القرن التاسع عشر،** المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية ،العدد 2 ، 1 ديسمبر 2011م .

4) سعيدوني ناصر الدين: **الإدارة العثمانية في الأرياف الجزائرية"نموذج مقاطعة دار السلطان"**، المجلة التاريخية المغربية لدراسات العثمانية ،العدد 5و6، تونس 1990م.

5)شوقي عبد الكريم: **الأوضاع السياسية بالجزائر في مطلع القرن السادس عشر ميلادي وظروف انضوائها تحت راية الخلافة العثمانية،** مجلة الحوار المتوسطي، العدد 1، المجلد 12، جامعة الجزائر2، أفريل 2021م.

6)شويتام أرزقي: **طبيعة الحكم العثماني في الجزائر(1519–1830)**، مجلة التاريخ المتوسطي، العدد1، جوان 2022 م.

7)العايبي محمد ، بن موسى موسى: **المجموعات العسكرية غير النظامية الداعمة للجيش التونسي،** مجلة الإحياء ، مجلد 21 ، العدد 28 ، جانفى 2021م.

8)مروان محمد عمر: **الانكشارية قوة الدولة و ضعفها**، المجلة العلمية لكلية التربية ، العدد 8، يونيو 2017م.

9)وولف جون: **رياس البحر**، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد 4، العدد 3 ، 1987م.

ثامنا: المعاجم.

سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2000 م.

فهرس المحتويات

الاهداء	
الشكر	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**9-2**
الفصل التمهيدي: الأوضاع السياسية للإيالات المغاربي(الجزائر، طرابلس الغرب، تونس) خلال القرن (10هـ/16م).	
المبحث الأول: الأوضاع السياسية للجزائر خلال القر (10هـ/16م).	**11**
أولاً: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية.	**14-12**
ثانيًا: التقسيمات الإدارية.	**17-14**
المبحث الثاني: الأوضاع السياسية لطرابلس الغرب خلال القرن(10هـ/16م)	**17**
أولاً: انضواء طرابلس الغرب تحت لواء الدولة العثمانية.	**18-17**
ثانيًا: التنظيم الإداري لطرابلس الغرب بعد الدخول العثماني.	**19**
المبحث الثالث: الأوضاع السياسية لتونس خلال القرن (10هـ/16م)	**19**
اولا: تحرير تونس وإلحاقها بالدولة العثمانية.	**21-19**
ثانيا:التنظيم الإداري لتونس بعد الدخول العثماني.	**23-21**
الفصل الأول: سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة الجزائر خلال القرن (10هـ/16م) على ضوء الوثائق العثمانية .	
المبحث الأول: التنظيم الإداري والقضائي للحفاظ على الأمن والنظام في إيالة الجزائر خلال القرن(10هـ/16م).	**26**
أولاً: الهيئات الأساسية لحفظ الأمن والنظام ومهامهم.	**30-26**
ثانيًا: الشؤون الإدارية في الوثائق العثمانية.	**32-30**
ثالثًا: الشؤون القضائية في الوثائق العثمانية.	**33**
المبحث الثاني: سياسة الدولة العثمانية للحفاظ على الأمن والنظام في إيالة الجزائر خلال القرن (10هـ/16م)	**34**
أولاً: تمردات بعض القبائل وردعها.	**36-34**
ثانيًا: تمردات الإنكشارية وردعها.	**43-36**

ثالثًا: تطبيق الإجراءات الأمنية.	**50-43**
الفصل الثاني: سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة طرابلس الغرب في الوثائق العثمانية خلال القرن(10هـ/16م)	
المبحث الأول: إعادة أسس إيالة طرابلس الغرب بعد انضمامها للدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)	**52**
أولاً: إعادة بناء أسس الإيالة	**55-53**
ثانيًا: تنظيم الشؤون الإدارية من خلال الوثائق العثمانية.	**58-55**
المبحث الثاني: سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة طرابلس الغرب خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م).	**58**
أولاً: ردع الثورات الداخلية	**67-59**
ثانيًا: ردع تمردات الإنكشارية وتسلطهم على الأهالي.	**74-67**
الفصل الثالث: سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة تونس في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن(10هـ/16م)	
المبحث الأول: تنظيم الشؤون السياسية والأدارية في إيالة تونس في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن(10هـ/16م).	**76**
أولا: المنظومة السياسية والإدارية في تونس بعد اعلان الإلحاق	**79-77**
ثانيا: الشؤون الإدارية في الوثائق العثمانية.	**81-79**
ثالثا: حماية الإيالة ونشر الأمن.	**85-81**
المبحثالثاني: سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في إيالة تونس في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن(10هـ /16م)	**87**
اولا: قمع تمردات داخلية	**90-87**
ثانيا: ردع تمردات الإنكشارية وتسلطهم على الأهالي.	**99-90**
ثالثا: معاقبة ضالمين ومختلسي الأموال.	**105-99**
خاتمة	**109-106**
الملاحق	**122-111**
البيبلوغرافيا	**135-123**
فهرس المحتويات	**138**

ملخص الدراسة	**139**

ملخص الدراسة باللغة العربية.

تتمحور الدراسة الموسومة " **سياسية الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في الإيالات المغاربية خلال القرن (10هـ/16م) من خلال الوثائق العثمانية.** حول دور الدولة العثمانية في التخلص من الهيمنة الأوروبية، وضم الإيالات المغاربية (الجزائر، طرابلس الغرب، تونس) أصبحت الإيالات تتمتع بنظام سياسي خاص يخضع لقوانين وعقوبات صارمة لضبط النظام والالتزام به، و من أجل الحفاظ على أمن وحماية تلك الإيالات المغاربية سعت الدولة العثمانية خلال القرن (10هـ/16م) إلى إصدار فرمانات ورسائل من الباب العالي موجه مباشرة إلى حكام تلك الإيالات وقياداتها، وكانت هذه الفرمانات إما تعالج الأوضاع الداخلية والتي تصب أغلبها في ضرورة توفير الأمن و وردع الثورات الداخلية أو محاربة تمردات الإنكشارية و حل مشاكلهم أو متابعة الحكام الظالمين و كذا محاربة الإختلاسات المالية المستنزفة لخزينة الإيالات الثلاثة.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية–الإيالات المغاربية– تمردات إنكشارية–الوثائق العثمانية.

Abstract:

The study tagged “The policy of the Ottoman state to impose security and order in the Maghreb provinces during the century (10 AH / 16 AD) through Ottoman documents revolves around the role of the Ottoman state in getting rid of European hegemony, and annexing the Maghreb provinces (Algeria, Tripoli to the West, Tunisia). The provinces began to enjoy a political system. Private, subject to strict laws and penalties to control the system and adhere to it, and in order to maintain the security and protection of those Maghreb provinces, the Ottoman Empire sought during the century (10 AH / 16 AD) to issue decrees and letters from the Sublime Porte addressed directly to the rulers and leaders of those provinces, and these decrees were either addressed The internal situation, most of which relates to the necessity of providing security and deterring internal revolutions, fighting Janissary rebellions and solving their problems, or pursuing

unjust rulers, as well as fighting the financial embezzlement that drains the treasury of the three provinces.

Keywords: The Ottoman Empire - Maghreb provinces - Janissary rebellions - Ottoman documents.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Ghardaïa
Faculté des Sciences humaines et sociales
Département d'histoire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم التاريخ

غرداية في: 15 أكتوبر 2024

تصريح شرفي بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي أدناه:

السيد، الآنسة (ة) .سعيدة حمروش..... الصفة: طالب (ة)

الحامل لبطاقة التعريف رقم: 11.98.149.004600100 الصادرة بتاريخ: 23 نوفمبر 2016م

المسجل في كلية العلوم الاجتماعية والانسانية بقسم التاريخ تحت رقم 23079057319

لمكلف بإنجاز مذكرة الماستر تحت عنوان:

سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في الإيالات المغاربية خلال القرن 16/10م من خلال الوثائق العثمانية

صرح بشرفي أن ألتزم بمعايير النزاهة العلمية والمنهجية وقواعد الأخلاقيات المهنية والضوابط الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ 2024.09.15

إمضاء المعني (ة)

مصادقة البلدية
غرداية في يوم 15 أكتوبر 2024

أنظر ملحق القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالسرقة العلمية ومكافحتها الصادر من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي